الأجـــر
والاستخــدام
والتوازن الاقتصادي

الدكتور خضير عباس المهر

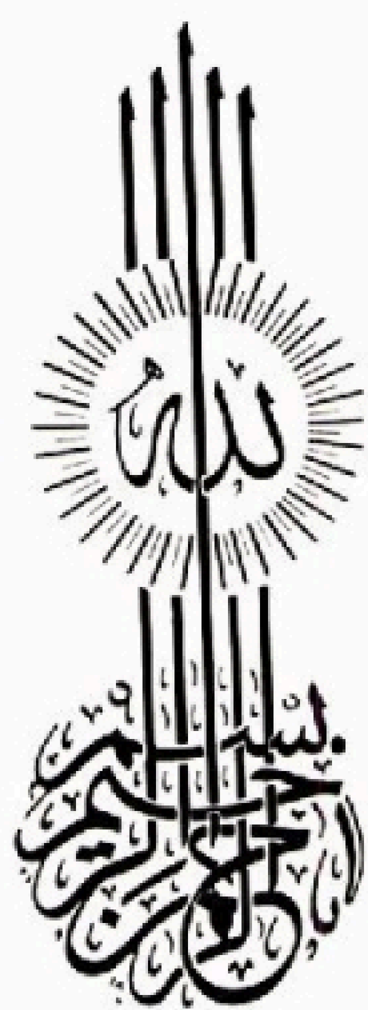
١٤٠٩هـ



الناشر: عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الملك سعود

الرياض

١٩٨٨م


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

الأجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي

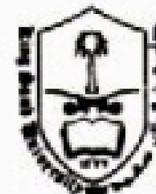
الدكتور خضير عباس المهر
أستاذ الاقتصاد بقسم الاقتصاد
كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود

الناشر: عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الملك سعود
ص.ب: ٢٢٤٨٠ ـ الرياض ١١٤٩٥ ـ المملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ (١٩٨٨م).

٣٣١,٢
م خ أ	المهر، خضير عباس
الأجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي

١. الأجـــور ٢. العمـــل والعمـــال
٣. الاقتصـــاد
أ. العنـــوان



مطابع جامعة الملك سعود ـ ١٤٠٩هـ

الإهــداء

إلى من هي . . .

عَــوْنـي فــي شِــدَّتِـي
ومُــؤنِسَــتي فــي وَحْــدتي
وسلــوتي فــي عَــزائـيَ
وعَــزائـي فــي غُــربـتي

إلى أم العباس . .

عــافــاك الله وشــفــاكِ
وألهمني وإيــاكِ الصبر الجميل
عــلى شــدة المعــانــاة
رحمةً منه بـزغْبِ الحواصـلِ

تمهيـــد

الحمـد لله وحده، خالق الخلق باسط الرزق فالق الإصباح ذو الجلال والإكرام. نحمده دائما أبدا على ما منّ به علينا من وافر النعم وجزيل العطاء، أنْ جعلنا ننتسب إلى أمة إنْ أصابها ما تحبُّ حمدته وشكرته وإن أصابها ما تكره احتسبت وصبرت.

والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله أشرف الرسل سيد الخلق الهادي الأمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعـد. . . فأعرض على القارىء الكريم كتابي هذا الموسوم بـ«الأجر والاستخدام والتوازن الاقتصادي» والذي تضمن من الفصول أربعا حاولت من خلالها معالجة مشكلة الأجر والاستخدام والمشكلات المتعلقة بها بقدر ما سمحت لي به الظروف وما تهيأت لي من الإمكانات وبها أحطت به خبرا من المعرفة في هذا الباب من أبواب الاقتصاد.

وهـذا الجهد وإن كان في غاية التواضع والبساطة إذا ما حشر في مراتب التصنيف العلمي لمشكـلات الحياة الاقتصـادية والاجتماعية التي تعرض لها البحث من طرف محدد لها. . . إلا أنه باعتقادي سيسد بعضًا من النقص الذي تعاني من وطأته المكتبة العربية في هذا الفرع من العلوم الاقتصادية.

وأكثر ما خشيته عند تعرضي لهذه المشكلة وعلاقتها بالتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في هذا العالم المضطرب الحركة، الفاقد لعناصر التوازن والاستقرار، أن أجد نفسي وبعد هذا العناء قد قصرُْت عن الوصول إلى مقاصد محددة.

أما سبب الخشية ومصدرها فهو: كون خصائص البحث والتحليل تتمثل في تصور المنهجية التي تحدد طبيعة المشكلة، وتتقرر على ضوئها النتائج المترتبة عليها. وكم حاولت أن تكون مواقفي العلمية منصبة ومحصورة في مجال القدرة على معالجة تلك المشكلة وبالكيفية والأسلوب الذي اعتقدت به أنه واصلٌ بي إلى النتائج الصحيحة المسايرة للمنطق والتصور الواضح والسليم لها. أما من يستطيع تقدير تلك المواقف وتصورها بهدوء وبعد نظر فهو القاريء المتخصص أولا وأخيرا، ولعله ينصفني ويقدر جهدي.

وبخصوص الضرورات المنهجية التي فرضت وجودها في بحث المشكلات والمواجهة العلمية لها لم تكن بالنسبة لي - والحق يقال - عادية التصور سهلة الإدراك، على الرغم من استعانتي بآراء الكثيرين من الاقتصاديين المبرزين في مجال تخصصاتهم في العلوم الاقتصادية.

أمـا السبب في صعـوبـة التصور فهو في غاية اليسر ويكمن في الكيفية التي تعالج بمـوجبها مشكلة الجمع والتوفيق بين المنطق النظري والواقع الذي تعيش ظروفه المشكلة وتصور حركتها وتفاعلاتها مع المشكلات الأخرى «كمشكلة الأجور والاستخدام في اقتصاد متطور وآخر متخلف.»

فعند طرح الحقائق الأساسية التي لها صلة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع وما يظهره الواقع والتجربة تظهر تلك الحقائق وكأنها سلسة المعاني، سهلة التصور والإدراك، طيّعة عند محاولة التعرف عليها. ومع ذلك تبقى غامضة ما دامت تنحصر في الكيفية التي يستطيع العقل إدراكها وهضم معانيها، وتوضيح ما ترتب عليها من مفاهيم وصور للحياة، خاصة إذا كان الباحث في أمرها متأثرا بأفكار معينة كثيرا ما تحرجه معانيها إذا ما كانت على غير ما يتصورها وعلى غير ما تأثر به فكرا وعلما منهجا وعقيدة.

وهذا ما حصل ويحصل عند مناقشة المشكلات الاقتصادية التي هي دائما وأبدا ذات محتوى اجتماعي وسياسي كمشكلة الأجور والاستخدام.

وقد نوقشت هذه المشكلة بالذات من وجهات نظر تباينت في مفاهيمها تارة وانسجمت واتفقت تارة أخرى. فهنالك الاقتصاديون التقليديون القدامى منهم والمحدثون، وهنالك

الكينزيون وتصوراتهم، والماركسيون ونهجهم، وهنالك أيضا غيرهم ممن أدلوا دلوهم في بئر هذه المشكلة والمشكلات المتعلقة بها والمترتبة عليها. وكلٌّ عرض ما عنده، وكلٌّ ألقى عصاه، وكلٌّ اعتقد بأنه الأرجح رأيًا، والأقوى حجة وسندًا، والأكثر قربا وتفهمًا للحقيقة. ومع هذا بقيت الحقيقة مشكلة كما هي، شيء لا يمتلك، وعلى الإنسان وبما عنده من إرادة أن يجدَّ السعي وراءها وباستمرار.

وكل ما أرجوه من القارىء الكريم وبكل تواضع واحترام أن يلقي نظرة ـ ولو عَجْلَىٰ ـ على فصول البحث ليتعرف مفردات موادها، ويحكم بموضوعية مجردة على مدى تناسق منهجيتها، ومن ثم يبدأ ـ بعون الله ـ قراءتها، علّه يدرك ما لم أستطع إدراكه، ويتصور ما لم أقدر على تصوره لتلك المشكلات المعروضة على بساط البحث والتحليل، وليتلطف بعد ذلك بإرشادنا إلى مواقع الخطأ، وضعف التصور، وقلة الإدراك، وتلك مكرمة يسبغنا بفضلها. وأخيرا وليس آخرا له من الله عز وجل الأجر والثواب وبه المستعان وعليه فليتوكل المتوكلون. أما أنا فللقارىء الكريم مني خالص الشكر وعظيم التقدير سلفا.

خضير عباس المهر

المحتويات

قائمة الأشكال

صفحة

الفصل الأول

مشكلة التوازن الاقتصادي

أولا : المقدمة

في أوائـل السبعينات ظهرت في اقتصاديات الدول الغربية الصناعية «مشكلة سوق العمـل» وعلاقتها بكل من مشكلة البطالة ومشكلة البحث عن مجالات عمل جديدة (الاستخدام)، والعوامل التي تحد من أثر البطالة وتفاقمها.

ومن مجمـوعة تلك المشكلات انبثقت مشكلة الأجور وعلاقتها بالاستخدام. وعند مناقشة تلك المشكلات ومحاولة التوصل إلى إيجاد حلول - ولو مرحلية - لها من أجل تفادي نتائجها السلبية على اقتصاديات تلكم الدول، انقسمت الآراء في إطار تصور تلك المشكلات وكيفية معالجتها إلى قسمين رئيسين لا يخلوان من التعقيد وعدم الوضوح في شرحهما، وكذلك عند محاولة القيام بتفضيل أحدهما على الآخر أولا، وكيفية التوصل من خلالهما إلى حلول منطقية موضوعية من شأنها إبعاد شبح تلك المشكلات والنتائج السلبية المرتبة عليها ثانيا.

وبصدد الحلول وإمكانات تحقيقها فقد ظهر أيضا تصوران؛ يقوم التصور الأول على الادعاء التالي: «إن ارتفاع مستويات الأجور يؤدي إلى تدهور معدلات الاستخدام باعتبارها تمثل كلفة أساسية (أثر التكاليف)، وعلى افتراض أن حجم السلع ومستويات الأسعار في الاقتصاد حقيقة مسلم بها.» أما التصور الثاني فإنه يقوم على الادعاء التالي: «إن ارتفاع مستويات الأجور يُعتبر دليلا على ارتفاع مستويات الدخول وإنها في الوقت نفسه تمثل زيادة - ارتفاعا - في معدلات الطلب على السلع والخدمات (أثر الطلب) وإنها تؤدي إلى زيادة الاستخدام.»

وإذا ما رجعنا إلى علم الاقتصاد للتعرف على الكيفية التي عالج بموجبها مثل هذه المشكـلات . . . لعرفنا أنه قد عجز عن التوصل إلى نتائج واضحة ومرضية حتى ولو من الناحية المنطقية. ولذلك بقي مجال التساؤل قائما ودائرا حول أيّ من ذينك التصورين يجب الأخذ به.

ومع ذلك وبالمقابل وجد لدى الكثير من الاقتصاديين رأيان متباينان عند النظرة إلى المشكـلات المتعلقـة بالأجـور والاستخدام وكيفية معالجتهما: فهناك مجموعة من الاقتصاديين اعتقدت أن المنتجين قد وثقوا من أن أثر التكاليف هو القاعدة أو الأساس الذي يجب أن يهتم به عند رسم أية سياسة للاستخدام خلال فترة معينة. ولذلك باتت مسألة تطور معدلات الأجور وضرورة مراقبة تطورها ومتابعة نتائجها مُلِحَّة.

والـرأي الآخـر يمثـل وجهـة نظر النقابات العمالية حول المشكلة حيث ترى النقابات أن الطلب الفعال هو الأساس الذي يجب الاهتمام به عند معالجة مشكلات الأجور والاستخدام ولذلك أوصت بضرورة التوسع في سياسة الأجور.

وعليه فإننا في بحثنا هذا نحاول قدر المستطاع التعرف على أثر سياسة الأجور على الاستخدام في اقتصاد غير متوازن، مع الاعتراف مقدما بأننا لن نستطيع عرض كل ما تعلق بهذه المشكلات وما كتب عنها. وليس هنا أية حجة أو قول يوصف بالكمال . . فالكمال لله وحده.

ونعود للموضوع فنقول إن ما نقصده «بالاقتصاد غير المتوازن» هو ذلك الاقتصاد الذي يشكو العجز الواضح في الطلب وذلك لعدم قدرة الطاقة الإنتاجية المتحققة فيه مجارات الطلب المذكور.

وبسبب وجـود عجـز في الـطلب اعتمـد الاقتصـاد المـذكـور على فكرة التشاؤم، لاستمرارية الأزمة التي أحاطت به، وارتسمت معالمها في نشاطاته.[1]

(١) ومن الأمثلة التي تصور تلك الأفكار الاقتصادية: أوضاع كل من الاقتصاد الأمريكي والألماني والفرنسي منذ عام ١٩٧١م وهي بداية أزمة التضخم في تلك الاقتصاديات وتقلب قيم النقود لكثير من الدول: كالدولار الأمريكي والباوند الإنكليزي والفرنك الفرنسي . . . الخ.

وهنـا لا بد لنـا من التعـرف على الخلفية النظرية التي استند عليها الاقتصاد الحديث غير المتوازنة قواعده والتي يمكننا عرضها في التصورين التاليين:

أ) إن تباين مستويات الأجور ليست هي وحدها الكفيلة بتجنب البطالة، أو على الأقل الحد منها. بالإضافة إلى ذلك، فإن العجز في إجراءات السياسة المالية والنقدية وإمكانات تطبيقها بجدية ودقة تامتين أعجزت بدورها سياسة الأجور في أن تلعب دورا رئيسًا في مسألة الصراع من أجل الحد من البطالة. ويجب أن نعترف هنا بأننا لا نعني أن إجراءات السياسة المالية والنقدية ليست بذات أهمية عند الأخذ بها كوسائل للحد من أزمة البطالة.

ب) والشيء نفسه يمكننا قوله في مسألة التوسع في السياسة المالية والنقدية وأثرهما في إعادة الحركة في الاقتصاد من أجل بلوغ مرحلة الاستخدام وتوسع أبعادها، ولكي يتحقق ذلك لا بد من أن تكون مستويات الأجور في أوضاعها الصحيحة وبالحدود المعقولة من أجل تقبلها من قبل المنتجين والعمال على السواء، وتلك مشكلة. ومعنى ذلك أنه من الضروري أن تكون مستويات الأجور غير مرتفعة جدا ولا منخفضة جدا. وذلك ما تسعى إلى تحقيقه سياسة الأجور.

وحتى يتمكن الاقتصاد من التوصل إلى مثل تلك النتائج فلا بد لمخططيه من إدراك الأدوار التقليدية لسياسة التقلبات الاقتصادية ومن ثم التعرف على الكيفية التي توزع بواسـطتهـا تلك الأدوار التقليدية التي اعتمدتها تلك السياسات كضمان لبقاء تطبيقها واستمراره.

والـدليل على صحة هذا القول: أن الكثير من المؤسسات الدولية المتخصصة وذات الخبرة والمسؤولية الكبـيرتـين في الـدول الصنـاعية الكبرى والمتقدمة اقتصاديا واجتماعيا قد عزت أسباب البطالة في أقطارها إلى سياسة الأجور.[٢]

---

(٢) المهر، *التقلبات*، ص ٧٠ ومابعدها.

ثانيا : تعاريف

١ ـ مفهوم التقلب

مما لا شك فيه ، أن الباحث والمتتبع للحوادث والتطورات الاقتصادية الدولية ستأخذه الدهشة إذا ما رجع إلى المصادر الاقتصادية التي تعرضت لموضوع التقلبات والدورات الاقتصادية ، والتي تعتبر من مظاهر النظام الرأسمالي ، حيث سيجد تعاريف ومفاهيم جديدة لتلك التقلبات عرضت بأساليب تكاد تختلف تماما عن التي سبق التعرض إليها .

وسبب ذلك التباين في تحديد المفاهيم المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية لا يعود فقط إلى مدى الفترات الزمنية للعمليات الاقتصادية ، بل يعود كذلك إلى الحركات المعبرة عن صور تلك الظاهرة في التقلبات الاقتصادية . فبعد الحرب العالمية الثانية ، رفض الكثير من الاقتصاديين الاعتراف بالمفاهيم القديمة للتقلبات الاقتصادية . فمن الناحية النظرية بقيت تلك المفاهيم مجرد وحدات قياس وتصور للكيفية التي تغيرت بموجبها تلك المفاهيم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بل حتى الفلسفية .

وإذا ما حاولنا التعرف على تلك المفاهيم للتقلبات وفي إطار تعدد التعابير ، وتباين وسائل عرضها ، فإننا سنصطدم كالمعتاد بطبيعة تلك التقلبات كظاهرة متوسطة الأمد عند حدوثها . فالتقلبات كحالة متغيرة بتعاقب منسجم ومتواتر تشير حركتها إلى ارتفاع مستوى النشاطات الاقتصادية وانخفاضها .

وقد عرفها كل من برون وميتشيل Brun and Mitchell [٣] بأنها التقلب في إجمالي الفعاليات الاقتصادية للدول الصناعية . أما «هابرلر» فهي في نظره مجرد حركة تموجية شمولية الأبعاد يتعرض لها النظام الاقتصادي ككل .

وفي نهاية الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن ، تغيرت اللهجة المعبرة عن التقلبات وتغير معها المضمون الاقتصادي لمفهوم التقلب . فالتعابير الجديدة

---

(٣) Abel et al., *Konjunktur,* p. 10., Haberler, *Prosperity*, p. 473.

للتقلب أكدت عند تعريفها على أهمية الأخطار المتعلقة بالنمو الاقتصادي وإلى الدرجة التي اعتبرت فيها التقلبات وكأنها مظاهر معبرة عن طبيعة التحولات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي. [٤]

وطبقا لهذا التحول الجديد في مفهوم التقلب الاقتصادي الحديث، عرفه كريله Krelle بأنه التقلب أو التقلبات الكبيرة أو الصغيرة لمظاهر التباين في الفعاليات الاقتصادية عند معدلات النمو المتوازنة والتي يستطيع المرء اعتياديا قياسها وتحديد أبعادها.

أما فيبر ونايز Weber and Neis فقد عرفاها بأنها تقلب قصير معبر عن البداية لتقلب طويل الأمد لاتجاهات النمو الاقتصادي.

ومن تلك التعاريف نفهم بسهولة بأن كون التقلب ظاهرة اقتصادية تعني في مفهومها التحويل أو التطور العام في مراحل النمو الاقتصادي ككل. [٥]

وقد يفهم من معنى التحول بأنه التوسع أو الانكماش الاقتصادي. فهو إذا حركة أو حدث متعاقب الحدوث يواكب الفعاليات الاقتصادية، ويدفعها باتجاهات معينة وبصورة مستمرة قد تقرب الاقتصاد من حالة التوازن النسبي أو تبعده عنها.

ويفهم من التعريف الأخير للتقلب الاقتصادي: بأنه التوسع أو الانكماش في معدل إجمالي الفعاليات الاقتصادية، فهو يشير إذًا إلى التباين في شدة أو درجة النمو الاقتصادي أولا، وإلى التناقص في معدلات النمو ثانيا، وإلى التدهور الاقتصادي ثالثا.

ومهما يكن من أمر التقلب، فهو حركة دورية متعاقبة ضمن مجال محدد قد تستغرق فترة زمنية تتراوح بين ثلاث إلى خمس سنوات.

---

(٤) Shapiro, *Analysis*, p. 369.

(٥) Frisch, *Theorie*, pp. 11-14 ff.

إن التقلب والنمو يصوران سويا واقع التباين الحاصل في العمليات الاقتصادية، وإن بينهما علاقة جانبية متينة. وإن تلك العلاقة تعبر في معناها عن التباين الحاصل في الحقائق المرتبة على كل منهما.

فمن ناحية النمو الاقتصادي، وبسبب زيادة حجم العوامل الاقتصادية المستخدمة في مجالاتها وباستخدام التقنية الفنية بعقلانية ملحوظة في إجمالي الإمكانيات الإنتاجية المتيسرة، فإن الإنتاج سيزداد حجمه.(٦)

أما الذي يثير التساؤل في هذا الموضوع هو: هل الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد قد استغلت كلها وبعقلانية أم لا؟ فالنمو الاقتصادي ـ والحالة هذه ـ يعني التغيير الطويل الأمد في الواقع الاقتصادي، والذي يتمثل بشكل توسع (تطور) في إمكانات العرض للسلع والخدمات المحتمل إنتاجها حاضرا ومستقبلا، فهو إذًا توسع في إجمالي الطاقات الإنتاجية.

وإذا اعتبرنا النمو الاقتصادي «ظاهرة تقلب» فلا بد إذن من اعتبار التقلب المستمر في معدلات التغيير للقيم الاقتصادية مجرد وصف لإجراءات أخرى تمت مسبقا.(٧)

وقد يفهم من كلمة التوسع أو التقلص في حجم الإمكانات الإنتاجية المتاحة: عدم استمرارية النمو (التطور) في إمكانات العرض أو التقلب المستمر في تراجع الطلب. هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فقد يعني التقلب في إجمالي الطلب

(٦) في عام ١٩٣٠م، كان الجدل يدور حول مشكلة دون الاستخدام الكامل والتي عُزِيَ سببها إلى عنصر الإنتاج (العمل). ولكن بعد الحرب العالمية الثانية تطور الجدل إلى مشكلة النمو الاقتصادي وعلاقة الاستخدام الكامل والتقلب الاقتصادي، وأخيرًا تطور إلى العلاقة بين كل من عنصر العمل ورأس المال والتقنية الفنية. انظر حول الموضوع: Dernburg and Mcdougall, *Lehrbuch*, p. 213.

(٧) Frey, *Politik*, pp. 8-10.

الضرورة في خلق فرص عمل جديدة للاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج وبخاصة عنصر الإنتاج (العمل) حتى يبلغ أعلى مراحله.

وهنا نكون قد اقتربنا تدريجيا وبأسلوب منطقي من تحديد العلاقة بين مفهوم التقلب في معدلات النمو الاقتصادي والعمل باعتباره عنصرا إنتاجيا ومن ثم علاقة العمل بالتقلب. وبهذا يكون التقلب الاقتصادي ممثلا لمجموعة من الدلالات المحددة للقيم التي تتولد باستمرار معبرة عن تقلب واضح في حجم الإنتاج. ومتى دلت تلك الدلالات على إجمالي القيم في الاقتصاد فلا بد لها أن تنتظم بالسلوك العام لها أو أن تشير إلى كونها مرتبطة بمؤشرات «دلالات» لتقلب آخر يختلف في مظاهرة وأسلوب حركته عن التقلب الأول.

٢ ـ مفهوم الاستخدام

عند الكلام عن الاستخدام كثيرا ما يفهم منه بأنه إشارة إلى عنصر الإنتاج (العمل). وأن هذا العنصر هو المقصود والأكثر ارتباطا بمفهوم الاستخدام.

ولما كان الاستخدام قد تحدد مفهومه «الضيق» بالعمل، فإن هناك العديد من الوسائل التي يمكن بواسطتها حصر عدد العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية، وخاصة القطاع الصناعي، ومقارنة عددهم بعدد العمال الذين هم خارج عمليات الاستخدام «خارج العمليات الانتاجية والخدمية». وقد يفهم من كلمة الاستخدام عدد المستخدمين أو عدد الساعات التي يعملون خلالها والتي بذلوا مقابلها جهدهم المستطاع بذله لإنتاج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات خلال فترة أو فترات زمنية محددة.

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أن عنصر الإنتاج (رأس المال) هو الآخر على صلة وثيقة بالاستخدام وما يترتب على تلك الصلة من علاقة بالتكاليف وأثر الزمن. فالتأخر في استخدام (استغلال) رأس المال (التقنية الفنية) له أثر كبير على معدل الاستخدام في الاقتصاد ككل. وكذلك له أثر ملحوظ على عنصر الإنتاج (العمل)، وذلك للعلاقة الطبيعية وربما السلبية بينهما في نظر العمال في مجال إمكانات الإحلال بين كليهما.

٣ ـ مفهوم الإنتاجية

وهذا المفهوم هو الآخر الذي له صلة كبيرة بإنتاجية العمل، علما بأن المفهوم الإحصائي للإنتاجية قد اشتق أساسا من المفهوم النظري لها. والمفهوم النظري للإنتاجية يرتبط بطاقة أو جهد العمل في حين ينطلق المفهوم الإحصائي من العلاقة القائمة بين العملية الإنتاجية وما استخدم فيها من عناصر إنتاج بنسب معينة (تقنية فنية معينة). والتي تعرف أو يشار إليها في المصادر الاقتصادية «بالمداخيل» input وبين النتيجة الفعلية لتلك العملية الإنتاجية والمعروفة بالمخارج output.

وبنفس المعنى والتفسير المنطقي تكون إنتاجية العمل عبارة عن العلاقة بين نتيجة العمليات الإنتاجية وكمية العمل المستخدم في تلك العملية أو بالأحرى هي: علاقة صافي الناتج الصناعي بعدد العمال المستخدمين في عملية أو عمليات إنتاجية صناعية معينة خلال فترة زمنية هي الأخرى معينة (محددة) وتمثل تلك العلاقة في الواقع معدل القيم المنتجة بشكل صاف للجهد الإنتاجي لكل مستخدم سبق أن بذله عند اشتراكه في العملية أو العمليات الإنتاجية.[٨]

وإذا ما أخذنا بالمفهوم الأخير للإنتاجية، فإنه يجب علينا الوقوف عنده بحذر، حيث إن تلك الكميات المنتجة لم تكن كلها في الحقيقة نتيجة للعمل وحده لأنه من المعروف أن هناك عناصر إنتاجية أخرى قد اشتركت في تلك العملية وأهمها رأس المال. وليس من المعقول تجاهله وتجاهل أثره على سير العملية الإنتاجية. فقد تكون الزيادة التي حصلت في الطاقة الإنتاجية مثلا ليست ناتجة من عنصر الإنتاج (العمل)، بل من رأس المال. وقد يكون مصدر تلك الزيادة في الإنتاج والإنتاجية التنظيم الجيد والإدارة الحسنة.

وإذا ما حاولنا تحليل العلاقة بين كل من الإنتاجية والاستخدام والتقلب الاقتصادي ستظهر لنا حقيقة لا تقل في أهميتها عن أهمية تلك المتغيرات الثلاثة والتي

---

(٨) حول موضوع الإنتاجية والإنتاجية الحدية راجع: المهر، *دراسة*. وانظر كذلك: Mieths *Beitrag*, pp. 52-53, 113, 136.

يجب الانتباه إليها وأخذها بعين الاعتبار. إن تلكم المتغيرات ترتبط بقوة بمستويات الأجور والرواتب السائدة، حيث إن كلفة الأجر ـ على سبيل المثال ـ تتطور مع كل من الإنتاج والإنتاجية والاستخدام.

ولذلك تعتبر كمية الأجور والرواتب وأساليب تحديدها والعوامل المؤثرة في مستوياتها متغيرات ذات أهمية كبرى في التحليل الاقتصادي. فبجانب التعرف على عدد العمال المستخدمين لا بد من الرجوع إلى العدد أو الأعداد المضافة أو الوحدات المضافة من الساعات التي بذلت في تلك الفعاليات الاقتصادية. وإن ما ينسجم مع عملية الاستمرار في البحث عن تصور تلك العلاقة وتقدير أهميتها بين كل من الإنتاجية والاستخدام والتطور الاقتصادي العام، هو تحليل تلك العلاقات. ففي العادة: إن التغيير الطويل في الإنتاجية يتحقق من خلال مراحل الاستثمار (عمر رأس المال المستخدم والتقنية الفنية المستخدمة). وهنا يجب التأكيد على الحقيقة التالية: إن خطط الاستثمار ومناهج الإنتاج لدى المنتج تكون مصنفة طبقا لكمية الأرباح التي يتوقع حصوله عليها في الأمد الطويل من حجم الاستثمارات المخصصة للعمليات الإنتاجية.

وبالتأكيد فإن نقطة البدء الزمنية لتحقيق تلك الاستثمارات وتقرير حجمها تعني التفكير في الأمد القصير، وما له من أثر على نتائج تلك الاستثمارات. وعلى العكس فإن تطور اتجاهات (مسارات) الإنتاجية في الأمد الطويل يحدث بشكل تقلبات في الأمد القصير والتي لا صلة لها بفكرة أو مبدأ التصميم على الاستثمارات كوسيلة للتوضيح والتفسير.

٤ ـ سياسة سوق العمل

وهذه السياسة الخاصة بأسواق العمل، ويفهم منها أنها مجموعة التنظيمات والفعاليات التي تمثل العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه في الأسواق المحلية (الوطنية) والخارجية وكذلك بين التأثيرات (ردود الفعل) المتقابلة بينهما وأثرها على تطور الاستخدام والنشاطات الاقتصادية.

وقد تعني سياسة سوق العمل بشكل أوسع ما تهدف إليه الإجراءات المتعلقة بالسوق من الناحية المالية والجهود المبذولة والخدمات، والقواعد المحددة لتنظيم

السوق، وتطوره، وما يتعلق بالأهلية الشخصية (الجدارة)، وكيفية تقديرها. ومنه التعرف على:

١ ـ كميات السلع، وأصنافها، ونوعيتها، ونوعية أماكن العمل، ونسب العمل الحقيقية أو الممكن تقديرها في الأسواق الوطنية والخارجية في إطار الهيكل العام للسوق، وتطور العلاقات بينها، وتأثير بعضها على البعض الآخر.

٢ ـ التعرف على أشكال السوق العامة، وأقسامها، ومناطقها، ونوعياتها، وتحديد مجموعات أجزائها (الأسواق الفرعية) في الداخل أو الخارج.

٣ ـ التعرف على احتمالات العمل الممكن تحقيقها من ناحية استمراريتها الفردية والاجتماعية، وعلاقتها بالرخاء العام في الاقتصاد، وكذلك كيفية الإفادة منها في العمليات الإنتاجية (النشاطات الاقتصادية).

ولقد تطورت سياسة سوق العمل على مرحلتين: في المرحلة الأولى كانت تبحث في الوسائل اللازمة المؤثرة في الأفراد المهيئين للعمل فعليا، أو من الممكن تهيئتهم للعمل، مع الأخذ بعين الاعتبار رغباتهم الخاصة في العمل، كالوقت والمكان والنوعية والإنتاجية.

أما المرحلة الثانية لأسواق العمل، فهي تمثل مرحلة التحرر والتي تحددت نتائجها والقواعد والإجراءات التي اتخذتها وما زالت تتخذها في مجالات العمل وما يتعلق بها. إن هذه المرحلة كانت نتيجة للتجارب الإيجابية التي أفرزتها المرحلة الأولى لتطور سياسة العمل والتي شملت النجاحات الكبيرة في مجال الاستخدام والسياسة المتعلقة به وسياسة الاستخدام الثابتة المستقرة والتي بواسطتها أمكن تقليص مرحلة عدم التوازن وتخفيض معدلات التضخم في الاقتصاد.

وكان ما سعت ـ وما زالت تسعى ـ إليه سياسة سوق العمل هي كيفية تنظيم واستكشاف أماكن عمل جديدة أي تعالج المسألة الهيكلية للسوق، واحتمالات تطور

أماكن العمل، ودرجات الاستخدام . ونفهم من إجراءات سياسة السوق للعمل بأنها أكثر ما تتعلق بالناحية الاقتصادية والصناعية والجهد الاجتماعي لمجتمع عمالي .

ومن هذه الواجبات والأهداف أمكن لسياسة العمل ـ وإلى حد بعيد ـ تشخيص مشكلات العمل عن طريق الرغبة الملحة حول معرفة أسباب تطور الأخطاء في مجالات العمل والسياسة أو السياسات المتبعة في الأسواق وخاصة بعد التطور الصناعي في أوربا والتي كان أغلبها يتعلق بالمسائل المالية وتحديد مستويات الأجور (جهد العمل) . وكان من واجبات سياسة سوق العمل هي : حماية العمال من قبل القطاع الخاص (المنتجين) ومحلات التوسط لتشغيل العمال (مكاتب الاستخدام) كل ذلك من أجل تأمين حياة اجتماعية جيدة للطبقة العمالية .

ولا توجد ـ في رأيي ـ دولة لم تعط لأسواق العمل الأهمية الخاصة بها، وذلك لأنها مؤسسة اجتماعية تضم أكبر عدد من السكان لهم مكانتهم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

إن التصرف أو السلوك السياسي لسياسة سوق العمل على علاقة بالتطورات الاقتصادية وما يتعلق بها من إجراءات معينة تعمل على تطوير الاقتصاد من خلال التنظيم العام للسوق أو الأسواق .

أما من ناحية إدارة تلك السوق فلا بد من التفرقة بين القيادة المركزية لتلك السوق ووسائل التأثير غير المباشرة فيها كما هو الحال في نظام التخطيط الاقتصادي، مع العلم بأنه من الممكن الاستفادة من كلتا الوسيلتين في إدارة السوق (القيادة المركزية والقيادة غير المباشرة) وخاصة عند التخطيط المباشر لإدارة الأسواق . وعلى سبيل المثال، الاهتمام بمجموعات بشرية معينة وإدارتهم، كالمعوقين، وعمر النساء، وتقاربهم في السن، والإعانات والتعهد بتهيئة أماكن عمل بالحد الأدنى . . . إلخ .

أما التأثير غير المباشر فتنطلق قواعد سياسته وفق معطيات معينة وبسبب الحاجة إلى صنف معين من العمال : أي تدريب نوعية معينة من العمال عن طريق إجراءات

وقواعد معينة لسياسة سوق العمل. وكمثال على ذلك، عرض مساعدات معينة لبعض تصرفات الأسواق لتطويرها وكذلك تجهيز من يرغب بالحصول على خبرة معينة مع تقديم الاستشارات الخاصة له.

ثالثا: نظرية التوازن في هيكل الأجور

إن مهمة هذه النظرية هي البحث عن الوسائل التي بواسطتها يتحدد مدى التباين بين مستويات الأجور لعدة مجموعات من العمال المستخدمين في الفعاليات الاقتصادية، ومن ثم العمل على جعل تلك المستويات المتباينة متقاربة بعضها مع بعضها الآخر في الاقتصاد ككل. فالمجموعات العمالية المستخدمة في اقتصاد ما من الممكن تقسيمها وتحديد مستويات أجورها طبقا لأماكن العمل التي تشغلها، أو من نوعية العمل بفرع صناعي معين، أو عدة فروع صناعية.

وعندما تكون تلك الظروف معروفة ـ قدر الإمكان ـ من قبل ذوي الاختصاص والسلطة، فإن عمليات توزيع عرض العمل على أماكن العمل في مختلف الفروع تكون هي الأخرى واضحة المعالم سهلة تعرفها وحل مشكلاتها في نطاق الاقتصاد ككل.

ويتم كل ذلك إذا ما افترضنا مقدما أن نظرية إنتاجية العمل قد أخذت بعين الاعتبار وأعطيت لها اهميتها عند البحث عن التوازن في هيكل الأجور وفي اقتصاد جامد (الساكن) static economy . ونتساءل هنا عن ماهية تلك العلاقات التي تحدد عملية توزيع عرض العمل (كمية العمل) المهيأ للعمل على الفروع الصناعية، وعلى الوظائف، وبقية المناطق، وكذلك التعرف على الأجور النسبية في مختلف الفروع الصناعية والوظائف في مختلف المناطق.

وفي موضوع توازن هيكل الأجور كثيرا ما يتردد السؤال حول مستوى معدل الأجور النسبية. يعني بأي مستوى نسبي تكون عليه تلك المعدلات وبشرط أن تكون العوامل الاقتصادية الحقيقية موجودة.(٩)

---

(٩) العوامل الاقتصادية الحقيقية هي العوامل المهمة للمتغيرات الأساسية في الاقتصاد، وهي غير العوامل النقدية، كالاستخدام، والإنتاج الاجتماعي، ومستوى الأسعار، والدخل القومي.

إن النقد كوسيلة للتبادل وكوحدة حساب له تأثير، إلا أن مثل هذا التأثير ليس له أي معنى في حالة التوازن (أثر على التوازن). ومما يؤكد صحة هذا الرأي هو أن كلا من كمية النقود في التداول، وسرعة تداول النقود، وإجمالي الإنتاج الاجتماعي المتحقق خلال فترة زمنية محددة، وعدد المستخدمين في النشاطات الاقتصادية، ومعدل متوسط الأجر الاسمي والأجر الحقيقي في الاقتصاد، تعتبر كلها متغيرات ترتبط جميعها بهيكل أجر معين بتوزيع الدخول في الاقتصاد المذكور.

ولصعـوبة تحديد عدد العمال المستخدمين في اقتصاد جامد صَعُبَ تبعا لذلك معرفة أثر أو حركة فرضيات الاقتصاد المذكور، حيث تتعرقل في مثل هذا الاقتصاد كل إمكانيات تلك الفرضيات. ولذا كان من الأفضل أن يعاد صياغة تلك الفرضيات بكل دقة وحذر.

ففي الاقتصاد الجامد، يجب أن تكون كل العوامل والمتغيرات ثابتة، وهذا يعني أن كل وحدة (بنية) اقتصادية في الاقتصاد المذكور يجب أن تخضع هي الأخرى لتلك الفرضيات، وأن تكون كل مؤشراتها (معطياتها) ثابتة.(١٠)

وإذا ما عدنا إلى أحد اقتصاديي الاقتصاد التقليدي المعروفين وهو «أويكن» Eucken ، نجده قد عرف المتغيرات (حددها) في الاقتصاد بأنها تلك الحقائق التي تحدد المجال الاقتصادي (العالم الاقتصادي) دون أن تكون هي نفسها قد تحددت بطريقة مباشرة عن طريق الحقائق الاقتصادية. وبتحديدها لتلك المتغيرات تكون قد وضحت المفاهيم النظرية لإجمالي حقيقة الاقتصاد.(١١)

وبهـذا التحـديد لمفهوم المتغيرات يكون واجب النظرية هو العمل على تحقيق أهداف المؤشرات أو الفرضيات التي نظمتها النظرية وتوضيح مفاهيمها كما هو الحال الذي يحدث في الاقتصاد بسبب تأثير عامل معين في نشاطاته.(١٢) ومع كل هذا، فإن

(١٠) انظر حول الموضوع: المهر، *التقلبات*، وكذلك مراجعة الكتاب التالي: Mieth, *Beitrag*, pp. 5-6.

(١١) Eucken, *Grundlagen*, p. 156.

(١٢) Schneider, *Einfuhrung*, p. 271.

النظرية ليست قادرة على توضيح الحالات الطارئة وشرحها. وحول هذا الموضوع أشار «إيريش شنـايدر» Erich Schneider إلى أنه من الممكن معرفة التأثيرات المتبادلة بين المتغيرات (عوامل إجمالي الاقتصاد ككل) وبعض الظواهر الاقتصادية المحددة. (١٣)

وهنـا اختلفت النـماذج النـظرية التي تعمـل في أطـرهـا المتغيرات الاقتصادية باختلاف الآراء حول أثر تلك المؤشرات (المعطيات أو المتغيرات). ويقول شنايدر إن من يدرك أسباب تلك الاختلافات في وجهات النظر ويستوعب أبعادها والظروف التي أوجدتها يستطيع عند ذلك معرفة مسالك الطريق أو الطرق المؤدية إلى التوازن في الأمد الطويل للأجور وهيكلها.

إن الخلط المتعمد بين المؤشرات التي تعتمدها التحليلات الاقتصادية كمخرج للأزمة والمؤشرات الاقتصادية لم يكن من باب الصدف، حيث تقف خلف تلك الآراء مفاهيم نظرية بقيت كثير من نتائجها (أهدافها) بعيدة عن المعرفة.

أما «أويكن» فقد استخدم مفهوم المؤشرات لإجمالي الاقتصاد في معنيين، الأمر الذي أدى به إلى حدوث أخطاء مضاعفة. أما ما تقفَ خلف استخدام تلك المفاهيم فهي النظرية الحدية النمساوية.

ومن يستطيع التوصل إلى اشتقاق القيم من العوامل المحددة، يستطيع عندئذ تحديد المفاهيم المتعلقة بالتقاليد والمفاهيم الكلاسيكية التي لم تكن أغلبها واضحة في تصوراتها النظرية. (١٤)

إن عبارة «الاقتصاد الجامد» تعني عند الاقتصاديين التقليديين المسألة الأخيرة أو الحالة الأخيرة التي استخرجت (توصل إليها) من مخرج ثابت والتي تطورت (الحالة) بمرور الزمن وذلك عندما تكون المؤشرات لإجمالي الاقتصاد ثابتة.

---

(١٣) Ibid., pp. 271, 272.

(١٤) Eucken, *Grundlagen*, pp. 157 ff, 195.

أما «مينجر» Meneger فقد تكوَّن عنده التحليل النظري (أدركه) عبر افتراض حالة التوازن التي تعتبر هي الأخرى حالة ثابتة. أما نقطة الانطلاق لفرضياته فقد تمثلت في صور التباين بين مؤشرات إجمالي الاقتصاد ومؤشرات المخارج (مؤشرات النتائج). (١٥)

إن مثل هذا الخلط ـ كما ذكرنا سابقا ـ في وسائل التصور للتعاريف والفرضيات النظرية، ووسائل التقدير، هي التي مهّدت الطريق وسهّلت السبل للوصول إلى معرفة الكثير من التحليلات المبهمة وفتحت الكثير من أبواب الشك التي كانت مغلقة، وأمكن بواسطتها أيضا تحديد حجم وثقل الصعوبات التي لم يتم التعرف عليها وعلى أسباب ظهورها مسبقا والتي لم يتعرف عليها أيضا من قبل الفرضيات والتصورات الكلاسيكية.

ومن المحتمل ـ بل ربما من الواقع ـ أن تكون مثل تلك التصورات موجودة أو حاصلة في نظرية هيكل الأجور. (١٦)

أمال «مارشال» المعروف بتحفظه التقليدي فهو الآخر له نظرية في هيكل الأجور وهي التي مزج (خلط) فيها بين مؤشرات إجمالي الاقتصاد ومؤشرات الخارج (النتائج). (١٧) وكان من نتائج ذلك الخلط هو تغاضيه (تجنبه) ذكر أو ابتلاع كل مشكلات عرض العمل. وفي وسط تلك المسارات ومن خلالها سارت نظرية هيكل الأجور عبر مخاطر التعابير الجديدة والتي أوجزتها وانتهت بها نظرية الإنتاجية الحدية للأجور. (١٨)

ومما لا شك فيه أن للوقت أهمية نظرية كبيرة لدى الكلاسيكيين (من وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيكيين) والذي لم تكن له أهمية خاصة عند حساب الكمية. أما

---

(١٥) Mieth, *Beitrag*, p. 5.

(١٦) Marshal, *Principles* J, pp. 105-108.

(١٧) Ibid.

(١٨) انظر حول نظرية الإنتاجية الحدية: المهر، *دراسة*، ص ص ٥٢-٧٥.

الوقت النسبي فلقد كانت له حصة في عمليات التنسيق والتكييف لغرس البذرة الأولى لنظرية ـ أو نظريات ـ هيكل الأجور.

إن مؤشرات إجمالي الاقتصاد هي التي تتحدد مفاهيمها في إطار النظرية الاقتصادية، تتوضح أو تعرف أهميتها عند استخدامها كوسائل معينة لتحقيق نتائج (أهداف) معينة.

وتحت هذا المفهوم للمؤشرات: وجدت أربع مؤشرات (حقائق) اقتصادية وهي: عدد السكان، وهيكل الأجور، والإبداع، والقدرة (الطاقة).

أما كمية ونوع عرض العمل (طاقة العمل) فقد تحددت في الاقتصاد عن طريق العامل الثاني (المؤشر الثاني) وهو: هيكل الأجور، والتي بواسطتها تحددت الحاجات وهياكلها بالنسبة للفرد، وتحددت معها عمليات توزيع الدخول في الاقتصاد ككل، (تلك هي المشكلة الاقتصادية). وانسجاما مع تلك المؤشرات وأهميتها الاقتصادية، وعن طريق التطور الفكري (النظري) وجد مؤشر خاص ألا وهو المصادر الطبيعية الموجودة في الاقتصاد، فالأرض ـ مثلا ـ وما فيها من موجودات طبيعية تعتبر هي الأخرى حقيقة من حقائق إجمالي المؤشرات في الاقتصاد ككل. فالأرض عنصر إنتاجي وما هو معروض فيها كمًّا ونوعًا ـ في الاقتصاد ـ كان قد تحدد من قبل تلك الحقائق، وعن طريق عامل هيكل الحاجة للفرد أو الأفراد الاقتصاديين ومن عامل توزيع الدخول. وإذا ما حللنا واقع تلك الحقائق الاقتصادية ودورها في تطور الاقتصاد لعلمنا أن هناك مشكلات اقتصادية كثيرة على الإنسان أن يسعى جاهدا وباستمرار للتعرف على مسبباتها، ومن ثم التوصل إلى حلها، وتسخير نتائجها لحسابه الخاص وحساب المجتمع ككل.

وهناك حقيقة (مؤشر) سادسة وهي رأس المال الثابت. وهذا المؤشر يصعب تحديده بدقة وذلك لوجود أكثر من مفهوم واحد له، وتنحدر مصاعب تحديد (تعريف) أصل رأس المال الثابت (المادي) من مفهوم وتعريف رأس المال الحقيقي. فرأس المال

الثابت هو التعبير المادي أو بالأحرى هو التعبير الكمي لرأس المال الحقيقي. وهذه مشكلة اقتصادية أخرى.

وإذا ما افترضنا أن رأس المال الثابت (المادي) يعطي معنى رأس المال الحقيقي، فإننا سنصطدم أيضا مع ما يعرف بـ«هيكل الحاجة» المعطاة للفرد أو للأفراد الاقتصاديين، وهذه الأخيرة تمثل تعبيرا للتنظيم الزمني (التصور الزمني) وإدراك أهميته، والذي اشتق منه أيضا مفهوم «توزيع الدخول». إن هذا التحليل أو التصور المنطقي - بل والنظري - ليس مبتدعا ولا جديدا في علم الاقتصاد، وذلك لأنه من الصعوبة بمكان تصور مثل هذا المؤشر (رأس المال) في اقتصاد جامد.

أما ما يمكن افتراضه في اقتصاد جامد واستنادا إلى مبدأ الحاجة للفرد، ومبدأ توزيع الدخل، هو أن صافي المدخرات يساوي صفرا. وما دام وضع رأس المال الحقيقي في الاقتصاد (أيّ اقتصاد) متغيرا بتغير الظروف والفرضيات، فإن مثل ذلك الاقتصاد لا يمكنه بلوغ مرحلة التوازن الجامد (الساكن) static equilibrium . ولذا اعتمد محللو الاقتصاد الجامد على الفرضيات الخمس السابقة، التي اعتبروها هي الأخرى جامدة (ثابتة). وبالنسبة لصافي المدخرات في الاقتصاد المذكور فهي أيضا ثابتة.

وتظهر المشكلة في مثل هذا التصور (الحالة في كون أسلوب الصياغة والتنظيم لتلك المؤشرات وتحديد أهميتها لم تكن واضحة ومحددة كشروط اقتصادية من شأنها إضفاء مفهوم أو معني العلاقات الاقتصادية في الاقتصاد. ونتساءل هنا: هل تلك المؤشرات «الحقائق الخمس» هي التي تكون العمليات الاقتصادية بطريقة «ذاتية» خلال فترة زمنية محددة؟ وهل هي بالضرورة تؤدي إلى اقتصاد جامد؟

للإجابة على هذا السؤال نعود إلى التوازن الذي سيتحقق عند استخدام تلك المؤشرات، وهذا التوازن نوعان:

فالنوع الأول للتوازن يتحقق عندما يكون معدل رأس المال منخفضا، وفي مثل هذه الحالة سيصل الدخل إلى أدنى مستوى له (أدنى حد ممكن). وعندما يكون رأس المال الحقيقي مرتفع المستوى فإنه سيؤدي بدوره إلى تحقيق أعلى دخل ممكن، وعندها سيكون صافي المدخرات في الاقتصاد ككل غير ذي أهمية (لا تجدي نفعا).

أما التوازن الثاني فهو لا يقل في أهميته عن التوازن الأول إلا أن الرغبة في التعرف عليه أكبر، حيث إنه قد لا يحدث! ولكن عند ارتفاع مستوى رأس المال الثابت سيرتفع معه الدخل الحقيقي. وإذا ما حدث ذلك فستكون الفرصة مهيأة أكثر من ذي قبل للادخار، وذلك لأنه عند ارتفاع معدل رأس المال الحقيقي سينمو معه معدل الإيراد الحدي لرأس المال.

أما بخصوص المدخرات في الاقتصاد فإنها تتأتى من مصدرين:

المصدر الأول: عند حدوث فائض عن الحاجة لدى الأفراد فإن صافي المدخرات سيتحقق. إلا أن ذلك لا يعني أن كل المدخرات قد استثمرت (امتصها الاقتصاد عن طريق الفعاليات الاقتصادية).

المصدر الثاني: قد ينخفض معدل الإيراد الحدي لرأس المال إذا ما انحدر مستوى التقنية الفنية المستخدمة في العمليات الإنتاجية، أو إذا انخفض معدل السكان في الاقتصاد المذكور.

ونلاحظ هنا مرة أخرى وجود نوع من الارتباط في التحليل النظري، ولكن هذا الارتباط له جانب إيجابي، وربما يكون هو الوسيلة التي تقربنا إلى الحل المطلوب (نسبيا). أما كيف يتم ذلك؟ فإن الجواب وبكل سهولة إنه يتم عن طريق تجنب أو إهمال أثر صافي المدخرات عندما تكون العلاقة بينها وبين وضع رأس المال صغيرة (أي النسبة بينهما صغيرة). [١٩]

---

(١٩) Mieth, *Beitrag*, pp. 6-7.

وهنا يفرض السؤال التالي نفسه للنقاش وهو: ماذا يحدث في الاقتصاد إذا ما ازداد حجم رأس المال وعندما تكون المؤشرات الاقتصادية لإجمالي الاقتصاد ككل ثابتة والتي تقرب الاقتصاد المذكور من حالة التوازن؟ والجواب هو: أن مثل هذه الحالة قد تقرب الاقتصاد إلى حالة التوازن، إلا أن الاقتصاد لا يبلغه! وهذا التصور يعني أن التوازن «الجامد» لم يكن قد بلغ مرحلة التوازن تماما، أو قد بلغها فعلا.

إن بلوغ مرحلة التوازن في «هيكل الأجور» تتطلب وجود الفرضيات التالية مع التأكد من صحة وقوعها، وهي:

١) إن كمية النقد وسرعة تداوله والعلاقة بين حجم النقد في التعامل والإنتاج الاجتماعي تكون كلها ثابتة (محددة).

٢) يجب أن تكون المؤشرات والحقائق الخمس لإجمالي الاقتصاد هي الأخرى ثابتة.

٣) إن صافي الادخارات في الاقتصاد ككل يساوي صفرا.

٤) ويدخل في الفرضية المذكورة عنصر جديد ألا وهو شكل التصرف وطبيعته (أسلوب التصرف)) للفرد الاقتصادي أو الأفراد الاقتصاديين وهذا يعني أن الفرد الاقتصادي يسعى دائما للحصول على أكبر قدر ممكن من الإشباع، وأن المنتج يسعى هو الآخر للحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح.

وفي إطار هذه الفرضيات يفرض علينا البحث القبول بها وتحليلها بالطريقة التالية: إن كل توازن هو بحد ذاته توازن نسبي، وذلك طبقا لما قد نشأ ـ أو سينشأ ـ من حالة التوازن بالنسبة لحالة المخارج (النتائج). إن هذا التحليل (التصور) يفسر لنا أنه بقدر ما يوجد هناك من توازن نسبي توجد أيضا حالة عدم التوازن في النتائج.

إن نسبة التوازن لا تعني الارتباط بمؤشرات التوازن في إجمالي الاقتصاد. وهذا شيء طبيعي وواضح حيث قد تم التعامل مع مؤشرات النتائج الثابتة concrete result data وإجمالي المؤشرات للتوازن الاقتصادي.

وعطفا على مؤشرات التوازن في الاقتصاد هناك ثلاثة عوامل كمية ثابتة وهي : عدد السكان، والأرض، ورأس المال. فبالنسبة للسكان وللأرض فإنهما لا يستخدمان فقط من الناحية الكمية، بل كذلك من الناحية النوعية التي قد تحددت سلفا من خلال إجمالي مؤشرات الاقتصاد. والكلام عن السكان يعني في الوقت نفسه البحث في مسألة العمر، والحالة الصحية، وتعدد الحوادث التي حصلت ـ أو ستحصل ـ للمواليد الجدد.

وعلى أية حال فإن السكان من الناحية النوعية قد تحسنت ظروفهم، وهذا شيء ملاحظ ويظهر وكأنه حقيقة واقعة (معطاة) given وخاصة في الدول المتقدمة. إن هذا التطور في عامل السكان لم يحدث تلقائيا، بل عن طريق اهتمام الدولة والسلطات الصحية والتربوية والتعليمية المختصة. ومما لا شك فيه أيضا أن مثل هذا التطور النوعي في السكان بالإضافة إلى التطور العددي، له أثر مباشر على تطور الحاجات وهيكلها بصورة عامة.

أما الأرض، فهناك المساحات الشاسعة منها، وهي بحالة جيدة، ولم تستغل بعد. فنوعية الأرض (جودتها وخصوبتها) وموقعها الجيد (ريع الشدة) لها دور مهم في تطور الطلب على الأرض ومنتجاتها، وبالتالي استمرار المحاولة على تحسينها، وتحسين مساحات أخرى جديدة لم تكن بنفس النوعية والخصوبة سابقا.

أما العامل الثالث، رأس المال الحقيقي، فمن الناحية الكمية يعتبر من المؤشرات المهمة في الاقتصاد ككل، حيث قد ارتبط تطوره بتطور الحاجات والتنظيم الزمني لها. ولذلك فإن رأس المال الحقيقي قد تحدد تارة بشكل واسع وأخرى بشكل ضيق. مثال ذلك: بشكل عقارات، وعمارات سكنية، ومصانع، واحتياطيات، وبشكل نقود، وأوراق مالية مدخرة أو مكتنزة . . . إلخ.

أما كيف وجدت تلك المؤشرات في الاقتصاد؟ فالجواب هو أنها وجدت عن طريق النتائج للعمليات الإنتاجية السابقة حدوثها في الاقتصاد، والتي كونت وحددت بدورها فرضية التوازن في الاقتصاد المذكور.

وبتلك المعطيات ارتبطت مؤشرات التوازن في النظام (نقاط التوازن في النظام) بعضها مع بعضها الآخر، الأمر الذي جعل مؤشرات النتائج data results متغيرة وغير ثابتة.

رابعًا: التوازن في هيكل الأجور

وإذا ما أردنا الاستفادة من الفرضيات السابقة حول أهمية مؤشرات إجمالي الاقتصاد ككل ومؤشرات الناتج (المخارج) وعلاقة كليهما بتكوين هيكل الأجور، فإن التوازن في هيكل الأجور سيعتمد على الفرضيات (الحالات) التالية:

١) عدد المستخدمين أو بالأحرى عدد الساعات التي يشتغلها ـ أو اشتغلها ـ العامل في فرع صناعي أو في وظيفة ما في مكان ما. وذلك كنتيجة للعرض والطلب.

٢) أن يكون هناك انسجام منطقي لقوة العمل (طاقة العمل) التي تكون إنتاجيتها الحدية المادية في مكان مزاولتها العمل في أعلى معدل ممكن لها وذلك طبقا لأسعار عرض العمل.

إن سعر عرض العمل للعامل أو المستخدم يمثل الحد الأدنى في سُلّم الأجور (أقل أجر ممكن)، والذي يكون ميسور العمل به (تطبيقه) عند حصول العامل على العمل والالتحاق به حتى تكون كل الخدمات والأعمال في تلك المنطقة ذات عائد مجز. وبترتيب عقلاني تكون قوة العمل صغيرة وبصورة خاصة لأهمية العلاقة بين الإنتاجية الحدية المادية للعمل وسعر عرض العمل (الأجر)، وذلك حتى تكون قيمة الناتج الحدي (من وجهة نظر المنتج) لأجر وحدة عمل مستخدمة في ذلك الفرع الصناعي مساوية لسعر عرض العمل السائد (مستوى الأجر السائد). [٢٠]

---

(٢٠) انظر حول الموضوع بحث: الإنتاجية الحدية ومشكلة تحديد مستويات الأجور، وكذلك موضوع عرض العمل في: المهر، *دراسة*.

إن الوحدة الأخيرة من قوة العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية في مصنع أو وظيفة ما في مكان ما، هي الجهد أو الطاقة التي بذلها أو يبذلها العامل حتى ولو كان أجر عرض العمل مرتفعا.

وبهذه الطريقة ـ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ـ يكون بالإمكان اشتقاق منحنى الطلب على العمل، والذي يرينا كم ساعة أو يوم عمل يطلبها المنتج، وكذلك نوعية العمل وعند مختلف أنواع العمل ولمختلف معدلات الأجور لليوم أو الساعة.

إن مفهوم «مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة» يتضمن مفهوم إجمالي المؤشرات في الاقتصاد ككل سوية مع منحنى الطلب على السلع، وكذلك أسعار عناصر الإنتاج بما فيها الأجر وأنواع العمل الأخرى.

٣) إن سعر أو أسعار عرض العمل (أجر العمل المحدد) وعرض السلع الخاص لكل قوى العمل قد تكون متباينة وذلك: (٢١)

أ ـ طبقا لمختلف الإمكانات (نظرية التكاليف النسبية).
ب ـ طبقا لتفضيل أوقات الفراغ أو إمكانات الإنتاج مباشرة تجاه حاجة شخصية معينة «الطريقة لمعرفة إشباع الحاجات المباشرة والتي تتحقق عن طريق دخل العامل أو المستخدم وقدرته الشرائية.
جـ ـ وطبقا لتفضيل نوع معين من أنواع العمل (وهذا يعني تأثير الحاجات المطلوبة على عرض العمل).
د ـ وطبقا لمخاطر العمل (ولعبة الحظ) والذي سيتحقق للعامل أو العمال عن طريق التعليم والتدريب المهني على نوع معين من أنواع العمل أو المهن الخاصة، وطبقا لموقع البيت الذي يسكنه العامل وقربه من مركز العمل، وكذلك للخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والتربوية . . . الخ.

---

(٢١) المهر، *دراسة*، ص ص ٢١١-٢٧٧؛ Höbermann, *Polarisierung*, pp. 7-8, 23-24; Mändle, *Frage*, pp. 18-19.

وعن طريق منحنى عرض العمل (منحنى العرض هي لأجر العمل) والكمية الخاصة به ـ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ـ تتحدد أوقات العمل باليوم والساعة من قبل المنتج في منطقة ما، والتي يشتق منها الطلب على العمل من قبل المنتج أيضا طبقا لنوعية وكمية العمل التي يحتاجها لإنجاز عملياته الإنتاجية. وكما أشرنا مسبقا: فإن مفهوم «بقاء العوامل الأخرى ثابتة» تعني كل مؤشرات إجمالي الاقتصاد و(الخمسة أو الستة مؤشرات)، وكذلك أسعار السلع الاستهلاكية، والخدمات الاستهلاكية، والطلب على كل نوع من أنواع عناصر الإنتاج المطلوب استخدامها في العمليات الإنتاجية، بما فيها الطلب على العمل في مصنع أو وظيفة معينة في منطقة معينة ثابتة.

٤) وإذا ما وصفنا الطلب كما جاء في النقطة الثانية والعرض في النقطة الثالثة وأن كليهما معروفين (محددين) فإن توزيع قوى العمل طبقا لحاجة المناطق سوف يتحدد هو الآخر. إن مثل هذا التوزيع لقوى العمل يعرف «بتوازن سوق العمل،» وذلك لعدم وجود منتج يستطيع تسريح العمال أو تعطيلهم لغرض زيادة أرباحه، حيث لا توجد هناك إمكانات تبادل العمل بين العمال عن طريق نقلهم من مكان إلى آخر أو من وظيفة إلى أخرى لغرض الحصول على أكبر نفع ممكن من عمليات التسريح أو التعطيل أو النقل من قبل المنتج .

٥) وطبقا لشروط المنافسة، فإن المنتج في أسواق السلع أو أسواق العمل يتصرف طبقا لتساوي قيمة الإنتاج الحدي المادي مع معدلات الأجر بالنسبة للفرع الصناعي أو الوظيفة.

خامسا: التحليل الزمني لتوازن هيكل الأجور

١ ـ إمكانات الانسجام في نظام التوازن المتعدد الارتباط

لقد قلنا إن مفهوم التوازن لا يتعدى كونه تعبيرا نظريا يستفاد منه في عملية الربط (الاتصال) السببي بين ظاهرتين اقتصاديتين لم يكن لها وجود من قبل ولم تلاحظ أو يتصور وجودها من أجل جعلها معقولة ومقبولة.

فالتـوازن إذن وسيلة أو أسلوب من أساليب التفكير النظري الذي يبحث في سلسلة متعاقبة من المسببات التي لم يكن لها في الحقيقة وجود ولا تحتاج إلى انسجام. ولذلك فإن الرغبة أو التطلع إلى تصور التوازن لا يتطلب فقط التقرب من الحقيقة، بل كذلك إلى القدرة والقابلية على التصور لاكتشاف الحلقات (السلسلة) التي أوردت تلك الفكـرة أو المسببة لتلك الفكرة في الاقتصاد مثلا، وذلك من خلال التحليل الذاتي والموضوعي لكل قيمها. (٢٢)

وطبقـا للتعريف المذكور فإن التوازن لا يعني كونه نسبي التصور والموقع طبقا لقواعد وظروف المؤشرات (الحقائق) الخاصة أو المتعلقة بالنتائج. بل هو مع ذلك يكون نسبي الـواقـع طبقـا للمتغيرات المستخدمة تصورها والمختارة عند تصور التوازن أو افتراض حدوثه.

أما بالنسبة للتوازن الجامد، فإن تصوره يجب أن يكون في إطار نموذج معقول متكامل الافتراضات لكل العوامل الاقتصادية كالأسعار، والطلب، وعرض الكميات المختلفة من السلع (متغيرات كميات العرض والطلب). ومن الممكن أن يبلغ التوازن الجـامد مراحله الأخيرة (أي يمكن بلوغه) عندما تكون كل الأسواق في حالة توازن منسجمـة بعضهـا مع بعضهـا الآخـر، ويحـدث ذلـك عنـدما تكون كل العلاقات الاقتصادية التي هي في إطار مؤشرات إجمال الاقتصاد قد أخذت بنظر الاعتبار، على الرغم من كونها معقدة حيث يتصور أو يفترض في الاقتصاد ـ في مثل هذه الحالة ـ أن يكـون وكأنه وحدة مغلقة من العلاقات المرتبطة بعضها مع بعضها الآخر، والتي في داخلها وحدات اقتصادية تنسجم قليلا أو كثيرا مع الوحدات الأخرى. (٢٣)

إن معنى العلاقات المتصلة (المتبادلة) قد تولدت أصلا من ردود فعل المستهلك والمنتج تجاه مستويات الأسعار المتباينة. فبالنسبة للفرد المستهلك، فإنه يرغب في توزيع

(٢٢) "Equilibrium: Misplaced Concreteness and Disguised Politics," *The Economic Journal* (March, 1958).

(٢٣) Mieth, *Beitrag*, p. 8f. وحول سوق العمل يراجع المصدر التالي: 19 (Hdww). Lfg. 2 = *Hand-worterbuch der wirtschafts-wisseuschat* 2. Lieferung, Verschiedene, Stuttgart, 1977, pp. 281-84, 292-96.

دخله بالطريقة أو الكيفية التي تخلق نوعا من الانسجام بين طلبه على السلع التي يرغب الحصول عليها وبين مستويات أسعار تلك السلع وعلاقة بعضها ببعضها الآخر (قانون منيجر الثاني).

أما مستوى دخل الفرد المذكور فإنه يتجدد طبقا للحالتين التاليتين:

١) قدرة الفرد وقابليته على عرض طاقته (جهده) في سوق العمل كعنصر إنتاجي (عنصر الإنتاج العمل).

٢) توزيع عوامل (عناصر) العرض على مختلف إمكانات الاستخدام لتلك العناصر.

إن علاقة أسعار السلع بأسعار عناصر الإنتاج قد حددت معدل كميات عناصر العرض عن طريق هيكل الحاجات المطلوب إنتاجها وعرضها. أما بالنسبة للمنتج، فإن التوازن الداخلي لديه قد بني على القاعدة نفسها حيث إنه يسعى إلى تحقيق النفع الأمثل من التوزيع مع الاستفادة المثلى من التكاليف التي ينفقها على عناصر الإنتاج التي استخدمها في العملية أو العمليات الإنتاجية، والتي يتحدد حجمها (كميتها) عن طريق العلاقات السعرية لتلك العناصر التي يطلبها لهذا الغرض.[٢٤]

وعليه فإن أيسر وصف للعلاقة القائمة بين المستهلك والمنتج وفي كل الفعاليات الاقتصادية (المستقلة) التي يتحدد بمقتضاها التوازن الداخلي يتمثل في الاتجاهات الثلاثة التالية:

١) هناك علاقة تتولد بين أسعار السلع وتوزيع الطلب على تلك السلع أو بالأحرى عرض السلع في مختلف الأسواق.

---

(٢٤) المهر، *دراسة*، ص ص ٦٣ وما بعدها، ٨٥ وما بعدها.

٢) علاقة عناصر الإنتاج بتوزيع عوامل الطلب (توزيع عوامل العرض) على الأسواق المختلفة.

٣) كما تتـولد صلة ما بين أسعار السلع وأسعار عناصر الإنتاج، وبينها وبين حجم أو الكمية التي بواسـطتها أو عن طريقها يدخل كل من المستهلك والمنتج إلى السوق كطالبين لها أو عارضين لها في السوق.

٢ ـ الهيكل الزمني لنظام التوازن

لقد كانت فكرة «مارشال» مبدعة حقا في مسألة تصوره لنظام الاستقلالية المعقد من خلال التكييف المنطقي للتحليل الزمني.[٢٥] ولا يستطيع المرء تقدير عظم ذلك التصور المبدع وأهميته العلمية بالنسبة لنظرية أو نظريات هيكل الأجور. ولقد كانت نقطة الانطلاق لفكرة التحليل الزمني عند مارشال من فكرة «آدم سمث» حول العلاقة بين السعر الطبيعي وسعر السوق.

ولكن على الرغم من أهمية تلك الانطلاقة وعلى الرغم من أن مارشال قد طور أفكار آدم سمث من نظرية الزمن لإجمالي التطور في الاقتصاد، إلا أن ذلك التطور لم يكن للأسف في كل الاتجاهات، الأمر الذي جعل بعضا من العوامل المتعلقة بالسوق على أوضاعها نفسها وكما تصورها أو افترضها آدم سمث والتي اعتبرت غير متكاملة الجوانب.

وجـاء دور «نايت» Knight ليعالج المشكلة نفسها محاولا وضع النهاية المنطقية والعلمية لتلك التـطلعـات الفكرية لمارشال وخاصة «مفهوم الزمن» والذي ظل غير واضح المعالم في التحليل المارشالي.[٢٦] وكانت نقطة الانطلاق الجديدة لمعالجة مشكلة تحليل الهيكل الزمني لمؤشرات إجمالي الاقتصاد قد بدأت هذه المرة من البحث عن: أيٍّ من تلك المؤشرات كانت السبب في عرقلة الإجراءات الاقتصادية والتي أدت في النهاية إلى تشتت نقاط التوازن؟ وكانت هناك أيضا نقطة انطلاق أخرى مكملة للنقطة الأولى

(٢٥) Mieth, *Beitrag*, pp. 8-9.

(٢٦) Mieth, *Beitrag*, p. 15 ff.

وقد تمثلت في تصور ردود الفعل التي من الممكن حدوثها فيما لو حدث التوازن الجزئي الذي لا يعني التوازن الجزئي في السوق بل في ميكانيكية أو ذاتية الانسجام (التوافق) بين العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاطات الاقتصادية.

وبالنسبة لمفهوم الزمن من الناحية العامة،لا يوجد هناك ما يعرف بالزمن الماضي، حيث إن وحدة الزمن قد ارتبطت بنوعية السلعة أو بعوامل السوق أو الفرع الصناعي وأخيرا قد ارتبطت بمسألة «أنماط الاستهلاك للأفراد.»

وتوضيحا لذلك، نستعرض هنا وبإيجاز مجملا للعلاقات الزمنية: [٢٧]

١ ـ إن كل عملية إنتاجية تحتاج إلى وقت محدد لإنجازها. وهنا فإن التأثير العام لكل تغيير في العوامل الاقتصادية (المؤشرات الاقتصادية) لم يكن واضحا. وهذا يعني أن الطلب والعرض يتأثران بسبب تغير الأسعار ويكونا مرنين في الأمد القصير كما هو الحال في الأمد الطويل.

٢ ـ بغض النظر عن بعض الاستثناءات في أسواق السلع أو عوامل السوق، فإن العرض يتناسب ببطء تدريجي مع التغير الحاصل في الأسعار تماما كما هو الحال بالنسبة للطلب.

٣ ـ إن عملية توزيع عرض العمل أو تقسيمه طبقا للعلاقات السعرية في أسواق العمل (طبقا لمستويات الأجور) تتطلب هي الأخرى وقتا طويلا حتى يتم الانسجام بين تلكم العلاقات وعملية التوزيع. [٢٨] أما السبب في ذلك، فيكمن في طبيعة الحاجة

---

(٢٧) لقد قيل عن الاقتصاديين التقليديين: إنهم أهملوا عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي. وهذا القول ليس صحيحًا، وذلك لأنهم أول من ميزوا بين الفترة الزمنية القصيرة والطويلة وبين السعر الآلي وسعر التوازن. ولكن كل ما قاموا به وأكدوا عليه هو: اعتبارهم عنصر الزمن «محايدا.» انظر حول الموضوع: مارشال، *الاقتصاد السياسي*، الجزء الثاني، «آلية تشكيل الأسعار،» ص (ي).

(٢٨) المهر، *دراسة*، ص ٢١١ وما بعدها.

وبصورة خاصة في طبيعة الاستثمارات (حجم الاستثمارات) والمتمثلة ـ على سبيل المثال ـ في التدريب أو التأهيل المهني للعمال والمستخدمين job training وهذا يعني أن عملية الانسجام بين عرض العمل وتغير الشروط أو العوامل الاقتصادية تحتاج إلى وقت ليس بالقصير.

٤ ـ إن الانسجام بين عملية التوزيع لعرض العمل والتغيرات الحاصلة في مستويات الأجور تمر بعدة توقعات ومشكلات يصعب تجاوزها بسهولة في كثير من الأحيان فهي إذن تحتاج إلى وقت طويل ليتم الانسجام.

٥ ـ إن حركة التناسق لعرض العمل في الوقت الذي تحصل فيه تغيرات في الكميات المناسبة من الإنتاج في العمليات الإنتاجية، ترافق هيكل عوامل الطلب. إن تلك الحركة هي في الحقيقة أزلية (أزلية حركة العرض والطلب) وتغير أحدهما يؤثر على واقع الآخر.

٦ ـ وما ينسجم مع كل ذلك هو التوازن الداخلي للمستهلك (دخل المستهلك).
إن حركة الانسجام لعوامل العرض مع تغير العلاقات السعرية، تتطلب في الوقت نفسه (تؤدي في الوقت نفسه) إلى تغيير في حجم عناصر الإنتاج الموجودة في السوق. وهذه بدورها تؤدي إلى تغيير دخل المستهلك الذي يؤدي هو الآخر بدوره إلى تغيير حجم الطلب الذي سيفرضه على السلع المعروضة.

٣ ـ التوازن الجزئي في سوق العمل

أ ـ التوازن القصير الأمد

من المعروف وفي الظروف الاعتيادية أنه إذا ما تغير عامل السعر تغير معه رد الفعل لعوامل الطلب في الأمد القصير وذلك بسبب تأثير حجم الإنتاج (حجم السلعة أو السلع المعروضة). ويضاف إلى ذلك أثر الإحلال بين العوامل المتغيرة والمستخدمة في العمليات الإنتاجية المختلفة. فالتوازن القصير الأمد يتأتى أو يشتق من التوازن في الأمد المتوسط على الافتراض بأن هناك انسجاما تاما لعوامل الطلب (أثر الإحلال الكامل على الكمية المنتجة).

أمـا مسـألـة التباين بين التوازن الطويل الأمد والقصير الأمد لسوق السلع، فيتوقف على حجم الاستثمارات (رأس المال المستخدم المحدد حجمه) حيث يعتبر هذا العنصر ثابتا غير متغير في الأمد القصير. ومن الممكن الاستفادة من الانسجام الحاصل لعـوامل الطلب في الأمد القصير. إلا أنه من الممكن أيضا إهماله في الأمد القصير، عندما يكون التباين بين كلا الفترتين (الطويلة والقصيرة) كبيرا أو بالأحرى عندما تكون فترة النضـوج لحجم الاستثمارات قد قدرت أهميتها من ناحية النشاطات الاقتصادية المترتبة على استغلالها.[٢٩] وعند مارشال تتمثل الفترة القصيرة الأمد بردود الفعل لعرض العمل وعلاقته بالتدريب المهني وكم يحتاج من وقت وإنفاق مادي بحيث يصبح في الأخير منسجما مع الطلب على العمل.

ب ـ التوازن المتوسط الأمد

١ ـ مشكلة التصـور. إن عملية أو محاولة التمييز بين التوازن المتوسط الأمد والتوازن الطويل الأمد ليست بالسهلة، حيث إن توافق عرض العمل مع مستويات الأجور السائدة والمتباينة يبدأ في الوقت الذي يتلاءم فيه الطلب على العمل مع تلك المستويات للأجور. وفي كلا الحالتين: حالة ملاءمة عرض العمل مع الأجور والطلب مع الأجور قد تقيد أثرها؛ وذلك لأن عمليات الاستثمار قد يكون من شأنها بناء رأس المال وتكوينه. وقد يكون كذلك الحصول على التأهيل والتدريب المهني. وهذا يتطلب هو الآخر بعضا من الوقت.[٣٠]

وحتى يتحقق معنى التوازن في الأمد المتوسط لا بد أن يكون هناك انسجام بين الطلب على العمل مع أنواع أخرى متعددة العرض والعمل وبشرط أن يكون التأهيل المهني قد تحدد مسبقا (معروفا ومعطى).

---

(٢٩) Mieth, *Beitrag*, p. 30 ff.

(٣٠) للتعرف على آراء الاقتصاديين التقليديين والآراء الكينزية حول سوق العمل في اقتصاد غير متوازن وكذلك علاقة سوق العمل بإجمالي العرض في الاقتصاد، يطالع الكتاب التالي:
Dernburg and McDougall, *Lehrbuch*, pp. 166-67, 169-74.

ونتساءل هنا: هل تتطلب عملية الانسجام التام لعرض العمل عند بلوغ التأهيل المهني المتنوع مرحلته النهائية أطول مدة من الوقت وأكثر مما يتطلبه الانسجام التام للطلب على العمل وعند تعدد أشكال رأس المال (رأس المال المتغير)؟ وإذا كان الجواب بنعم: فهل مفهوم التوازن في سوق العمل وفي الأمد المتوسط تكون له قيمة جديدة (جارية)؟

أما التساؤل الآخر الذي يفرضه علينا واقع التحليل الاقتصادي لمشكلة التوازن فهو: هل الآثار التي تنشأ من كمية عرض العمل عند حق الاختيار خلال الفترة الزمنية تكون ضعيفة (غير ذات أهمية) الاستجابة للطلب على العمل؟

وإذا كانت الردود على تلكم الأسئلة واضحة ومقبولة، فإن التوازن في سوق العمل في الأمد القصير يكون قد اقترب من الواقع (حقيقة واقعة)، حيث للفترة الزمنية أهمية خاصة لتحقيق الانسجام التام بين العرض على العمل والطلب عليه.

٢ ـ **الفترة الزمنية لتحقيق الانسجام لعرض العمل**. إن الفترة الزمنية لتحقيق مثل هذا الانسجام هي التي أشار إليها مارشال عند تعرضه لتحديد مفهوم الأمد الطويل قد انقسمت إلى مرحلتين هما:

أ) فترة (أو مرحلة) تبدأ من بدء مرحلة تحطيم التوازن حتى يتلاءم الاستثمار مع مع أهداف الاستثمار وقراراته.

ب) فترة (أو مرحلة) النضوج.

فبالنسبة للمرحلة الأولى ومسألة ملاءمة الاستثمار مع قراراته وأهدافه نقول: عندما يتحقق العائد للاستثمار الجديد تطرح منه التكاليف الجارية للاستثمار المذكور وكذلك تكاليف الاستثمار الجديد. ويضاف إلى ذلك إيراد المبيعات (رأس المال القديم).

إن النتيجة التي يحصل عليها المستثمر من عمليات الاستثمار الجديد يفترض فيها أن تكون أعلى قيمة من مردودات الاستثمار القديم مطروحا منها التكاليف الجارية على رأس المال المستثمر سابقا (الاستثمار القديم).

أما ما يخص مرحلة النضوج فإنها ذات صلة قوية بمسألة التقنية الفنية وتكون أهميتها (أي التقنية) أكبر من أهمية الاعتبارات الاقتصادية وذلك لأن مسألة تهيئة الاستثمار وإنجازه يمكن الإسراع بها عن طريق زيادة التكاليف كالعمل بفترات إضافية وفي الليل مثلا أو عن طريق الساعات الإضافية في أثناء النهار.[٣١] ومع ذلك، فإن تلك الإجراءات وتأثيراتها على العموم قد تكون غير ذات أهمية (ليست كبيرة).

بالإضافة إلى ما تقدم ـ وقبل كل شيء ـ تعتبر المرحلة الأولى من الاستثمارات (والتي تتحدد معطياتها من قبل الاعتبارات الاقتصادية المتوقع حصولها أثناء عملية البدء بالاستثمار) تلك الفترة التي يؤثر فيها الطلب على العمل على عوامل السعر المتغيرة.

---

(٣١) **التقنية الفنية**: مفهوم شمولي المعنى وذلك لتضمنه عدة أشياء تختلف بعضها مع بعضها الآخر وذلك بحكم موقع كل باحث وعمله ومجال تعليمه. فهي اختراع! وهي مجموعة آلات وأدوات صممت بطريقة خاصة لإنجاز عملية أو مجموعة عمليات. وهي كذلك: المهارة والمعرفة العلمية والهندسية. والإدارية. وهي فوق ذلك: مستوى الأسلوب الفني للإنتاج. والتقنية إما صناعية أو غير صناعية. فالتقنية الصناعية تختص بالفن الصناعي. وقد اشتملت على نوعين من المعرفة:

ا) المعرفة «التقنية» المتجسدة: وهي التي تتمثل في الآلات والمعدات الإنتاجية.

ب) المعرفة «التقنية» غير المتجسدة: والتي يكون تواجدها بشكل تصاميم أو معادلات أو طرق عمل. كما تتضمن النشاطات التجارية والعلمية ومنها البحوث العلمية.

وللتقنية الفنية غير المتجسدة خواص منها: أنها لا تتضمن أية نفقة جديدة على المالك «باستثناء تكاليف تطويرها». كما أنها لا تُستَهلَك أو تنفذ عند استخدامها لأن لها طبيعة الخدمات العامة. ومن يملك هذه التقنية يتمتع بحق احتكارها كبراءات الاختراع والشهرة في العلامة أو العلامات التجارية.

وعليه، سواء أكانت التقنية صناعية أم غير صناعية فهي تقسم إلى قسمين: تقنية إنتاج وتهتم بطرق الإنتاج وبخاصة فيما يتعلق بنسب عناصر الإنتاج المشتركة في العمليات الإنتاجية، ولذا فهي وسيلة أو أسلوب فني. وتقنية «استهلاك» لأنها تهتم بنمط الإنتاج وأنواع السلع الاستهلاكية من خلال تأثيرها على خواص السلع المنتجة سواء كانت استهلاكية ضرورية أو كمالية.

على حين نجـد مسـألـة سيطرة العوامل الفنية (التقنية) تحدد مرحلة النضوج كعنصر إضافي وتكون أهميته في سلم الاعتبارات في الدرجات السفلى. (٣٢)

وهنا نتساءل: كم هو الوقت الذي يجب أن يمر حتى ينسجم رأس المال المستثمر مع التغير الحاصل في العلاقات السعرية وحتى تكون عملية أو عمليات الاستثمارات مربحة فعلا؟ والجواب هو أن المسألة المتعلقة بالربح والوقت لا تتوقف على رأس المال المستثمـر سابقـا والمتواجد والمستخدم في العمل (في العمليات الإنتاجية) فقط، بل تتوقف إلى حد كبير على نتائج عملية أو عمليات التفاعل بين مختلف مستويات الأسعار المأخوذة والمعمول بها عند التقدير والتي سيؤخذ بها عند التقدير لتلك النتائج.

وكلما كان التغيير في عوامل السعر كبيرا كان الاحتمال في إعادة الاستثمار كبيرا ومجـديا في نتائجه، وهذا ما يؤدي فعلا إلى الإسراع في اتخاذ القرارات المتعلقة ببدء عمليات الاستثمار مستقبلا.

---

(٣٢) Mieth, *Beitrag*, p. 24 ff.

الفصل الثاني

الأجر والاستخدام في اقتصاد غير متوازن

أولا: مشكلة الأجور والاستخدام في اقتصاد غير متوازن

١ ـ بلوغ مرحلة الاستخدام الكامل عن طريق تقييد سياسة الأجور

عندما تتدهور الأوضاع الاقتصادية، خاصة في الدول المتقدمة اقتصاديا وصناعيا، وعندما تبلغ تلك الاقتصاديات مرحلة الانحدار إلى المستويات الدنيا من النمو، وعندما تظهر معالم الكارثة الاقتصادية بوضوح، كتدهور شروط التجارة الخارجية، وانخفاض نسب الأرباح في القطاعات الإنتاجية وبخاصة الصناعية منها، وعندما تنخفض العوائد ويتدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وعندما تتفاقم بشدة أزمة البطالة . . . تظهر عندئذ العديد من «الوصفات» الاقتصادية والاجتماعية أو بالأحرى تظهر مفاهيم (اقتصادية واجتماعية) جديدة تدعو جميعها وبروح من التفاؤل إلى إصلاح ما أفسدته السياسات الاقتصادية السابقة التي أوصلت تلك الاقتصاديات إلى مثل تلك المستويات المتدنية من معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وأمل أصحاب تلك الوصفات يبقى معلقا بالبقية الباقية من العوامل المشجعة وإمكانات الاستفادة منها في العودة إلى الأوضاع الطبيعية للاقتصاد ككل، كارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وإعادة معدلات الفائدة إلى مستوياتها الطبيعية المعتدلة، وتنظيم أسواق النقد والمال مجددا، وإعادة الحياة في المرافق الصناعية، وأخيرا العمل على امتصاص البطالة والتخلص من مرحلة الكساد والانتقال إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي والرخاء العام.[1]

(١) دوهيم، *مدخل*، ص ص ١٣٥-١٣٦؛ وانظر حول الموضوع: Gansevers, *Einfuhrurg*, pp. 358-60.

وفي بحثنا هذا سنحاول التعرض لجانب محدد (معين) من جوانب المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد المتقدم وبالتحديد مناقشة مشكلة كيفية العودة إلى مرحلة الاستخدام الكامل عن طريق «تقييد» سياسة الأجور باعتبارها أحد العوامل التي تؤدي إلى إيقاف عملية التقدم والنمو الاقتصادي في تلكم الاقتصاديات.

وحتى تكون لدى القارىء فكرة واضحة نستعرض هنا بعضا من الفرضيات الاقتصادية التي تعرضت لمعالجة هذه المشكلة.

أ ـ فرضية الكلاسيكيين الجدد(٢)

إن التمسك بسياسة الأجور وتفضيلها على بقية السياسات الأخرى في مسألة البطالة ومكافحتها قد انطلقت من الفرضية اليسيرة التالية: «إن أية سلعة لا يمكن عرضها في السوق إذا ما كانت أسعارها متدنية المستوى.»

فسياسة الأجور يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة إذا ما عملت جادة على تخفيض مستويات الأجور إلى المستوى الطبيعي. فالمستوى المرتفع للأجور يحول دون إفساح المجال لمزيد من الاستخدام وبالمستوى الذي يرغب العمل به كل طالب عمل.(٣)

إن الأثر النسبي (رد الفعل النسبي) غير الفعال للسياسة النقدية والمالية يظهر واضحا عند تطبيق سياسة النقد الكاذب وعدم تمكن كلا السياستين المذكورتين

---

(٢) تعتبر مدرسة «فرايبورغ» في ألمانيا الاتحادية من أتباع المدرسة الاقتصادية التقليدية الحديثة. ولقد تأثر بآراء هذه المدرسة المجلس الاستشاري الاقتصادي الألماني Sachverslandingsrate ورئيس بنك الدولة الألماني Eminger وكذلك هارودد وكلاس صاحب نموذج Cobb-Douglas وشللر Shil- ler.

(٣) Strobbe, *Theorie*, pp. 120-23 إن مفهوم انخفاض الأجور أو الأسعار، لا يعني إنخفاض مستوياتها، بل إن ما يعنيه هو الانخفاض في معدلات النمو لكل من الأجور والأسعار. أنظر حول الموضوع أيضًا: المهر، *التقلبات*، ص ٤٤ وما بعدها.

(النقدية والمالية) من تخفيض قيمة ذلك النقد الكاذب (الفشل في تخفيض قيمته).[٤]

كما يفترض وعند التوسع في تطبيق السياسة المالية والنقدية، يتوقع المنتجون ارتفاع الأسعار، ولذلك فإنهم - والحالة هذه - يتحملون نتائج عملية ارتفاع الأجور ماداموا يحتفظون بقوة العمالة الشرائية.

إن مثل هذا التصور لا يخدم في الواقع العمال العاطلين عن العمل. ولو أن المنتجين عند ارتفاع أسعار منتجاتهم وزيادة نسب أرباحهم حاولوا خلق فرص عمل جديدة عن طريق زيادة استثماراتهم في مشروعاتهم الخاصة - على الأقل - فإنهم سيعملون وإلى حد بعيد على كبح جماح الأجور المرتفعة (الحد من حركة الأجور إلى الأعلى).

إن هذه الفرضية (التصور) تتفق تماما وآراء الاقتصاديين المحدثين وخاصة فيما يتعلق بأسواق العمل والبطالة التي يعتقد أولئك الاقتصاديون أن أسبابها لا تكمن في طبيعة النظام الاقتصادي الحر (أزمة اقتصاد السوق) بقدر ما هي شكل من أشكال التحدي بين المنتجين وشكل من أشكال التحول الهيكلي في أشكال السوق.[٥] وهنا لا بد لنا من أن نتصور سوق العمل طبقا للمفهوم الاقتصادي التقليدي الحديث ومدى انطباق الفرضية التقليدية على تلك السوق توضيحا لها بالشكل رقم (١)[٦] الذي يوضح لنا تصور الاقتصاديين التقليديين لسوق العمل، فالمنحنى (أ ع) يمثل عرض العمل. وإن هذا العرض كلما كان كبيرا ارتفع مقدار الأجر الحقيقي ($\frac{ج}{س}$) وخاصة في الأمد الطويل. وإن (ط ط) يمثل منحنى الطلب على العمل للمنتج، وكلما كان كبيرا انخفض مستوى الأجر الحقيقي. وإن (ج) تمثل مستوى الأجر وإن (س) تمثل مستوى السعر.

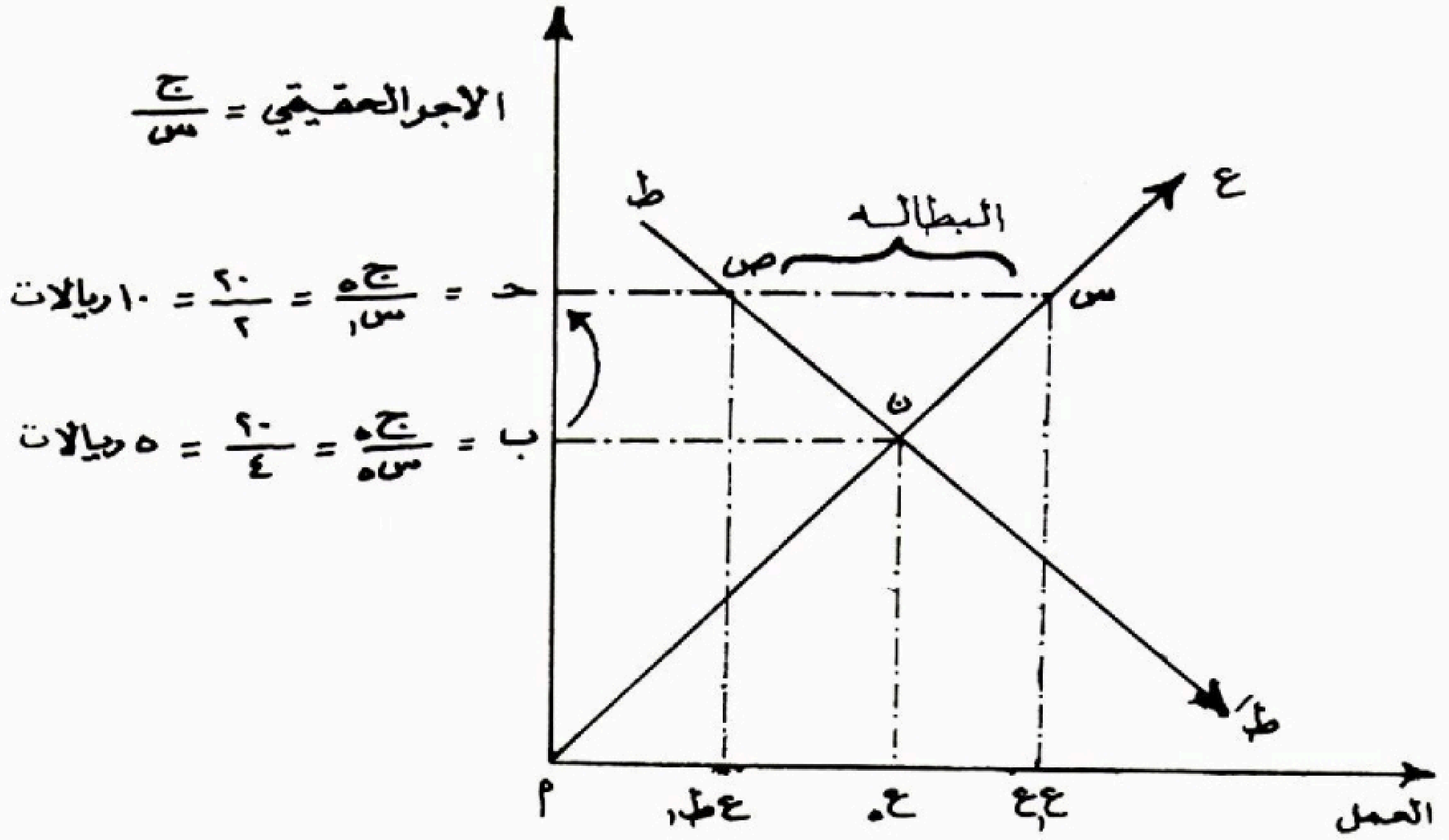
---

(٤) المهر، *التقلبات*، ص ٤٤ وما بعدها. وانظر حول العلاقة بين النقد الكاذب والاستخدام ما يلي:

Dernburg and McDougall, *Lehrbuch,* pp. 167-79., Shapiro, *Analysis,* pp. 428-33; Galbraith, *Society,* pp. 169-80; Classen, *Probleme,* pp. 217, 229, 230, 239, 282.

(٥) Dernburg and McDougall, *Lehrbuch,* p. 159 ff.

(٦) Frisch, *Theorie,* pp. 192-97; Patinkin, *Money,* p. 203 ff; idem., "Price Flexibility" p. 562 f.



الشكل رقم (١)

العلاقة بين الأجر الحقيقي والعمل

فإذا افـترضنـا عنـد البداية أن مستوى الأجر الاسمي كان ٢٠ ريالا للساعة الواحدة مثلا (أو اليوم الواحد)، على حين كان مستوى الأسعار (س) قد بلغ ٤ ريالات للوحـدة الـواحـدة، ومن العـلاقة بين الأجر ومستوى الأسعار، يكون معدل الأجر الحقيقي في ذلك الوقت هو ٥ ريالات أي: $\frac{٢٠}{٤}$ = ٥ ريالات. وهذا المستوى للأجر الحقيقي هو الذي كان سائدا عند الاستخدام الذي اعتبر في الوقت نفسه مرغوبا ومقبولا من قبل العمال (عرض العمل) والمنتجين (الطلب على العمل).

ولنفترض جدلا أن مرحلة الاستخدام للقوى العاملة والمهيئة للعمل في ذلك الاقتصاد قد ابتدأت فعلا من نقطة (ع٥). وهنا نتساءل: ما هو أثر تراجع الطلب على العمل من قبل المنتج في سوق العمل وفي إطار المفهوم الاقتصادي التقليدي الحديث؟ وللرد على هذا السؤال لا بد لنا من استعراض المراحل التالية التي تبين العلاقة بين أثر الطلب والأجر والاستخدام.

المرحلة الأولى: تقييد الطلب على العمل(٧)

عند تقييد الطلب (كبح جماحه) فإن أول ما ينتج عن هذه السياسة هو انخفاض مستويات الأسعار. وبالنسبة للشكل رقم (١) فإنها ستنخفض من (٤ إلى ٢) ريال للوحدة الواحدة، أي من ($س_{ه}$ - $س_{١}$).

إن أثر تراجع الطلب في هذه المرحلة سيكون واضحا في تأثيره على مستوى الأجر الحقيقي الذي كان سائدا قبل انخفاض الأسعار، مما يؤدي إلى ارتفاعه إلى مستوى ١٠ ريالات أي $\frac{٢٠}{٢}$ = ١٠ ريالات، علما بأن مستوى الأجر قد ظل ثابتا وهو ($ج_{ه}$). وهذا يعني إن مستوى الأجر الحقيقي الجديد، وهو ١٠ ريالات، كان نتيجة ($\frac{ج_{ه}}{س_{١}}$)، أي $\frac{٢٠}{٢}$ = ١٠ ريالات.(٨)

المرحلة الثانية

وبسبب ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي، فإن الرغبة للعمل ستزداد وبالتالي يزداد عرض العمل من $ع_{ه}$ إلى $ع_{١}ع$. أما بالنسبة للمنتج فإن العمل أصبح بالنسبة له مرتفع الأجر (الكلفة) مما سيجعله مضطرا إلى تقليص حجم الطلب على العمل من $ع_{ه}$ إلى ع $ط_{١}$. إن تصرف المنتج تجاه العمل بهذه الطريقة سيؤدي إلى زيادة عرض العمل بحجم أكبر من حجم الطلب الواقع على العمل نفسه. وهذا يعني حدوث بطالة وبحجم (س ص)!

المرحلة الثالثة

وفي المفهوم العام للفكر الكلاسيكي الحديث أن من نتائج البطالة انخفاض مستويات الأجور الاسمية. وأن مثل هذه الحالة ستستمر حتى يعود الاقتصاد إلى مرحلة الاستخدام الكامل.

وإذا ما رجعنا إلى الشكل رقم (١)، نجد أن مستوى الأجر الاسمي قد انخفض فعلا من ٢٠ إلى ١٠ ريالات. وبهذا الانخفاض لمستوى الأجر الاسمي، فإن مستوى

---

(٧) Patinkin, *Money*, p. 203 ff. انظر كذلك حول الموضوع: المهر، *دراسة*، ص ص ٤٠-٤٢ وما بعدها.

(٨) انظر حول الموضوع أيضًا البحث التالي: "Ties," pp. 743-44

الأسعار سيعود هو الآخر إلى ريالين. أما الأجر الحقيقي فيكون عندئذ في المستوى $\frac{١٠}{٢}$ = ٥ ريالات. ويعتقد أصحاب المذهب المذكور أن مثل هذا المستوى للأجر هو المستوى المناسب في بداية مرحلة الاستخدام الكامل!

وإذا لم تنخفض مستويات الأجور الاسمية إلى المستوى المذكور سابقا ولأي سبب كان (أي إذا بقيت مستويات الأجور الحقيقية على معدل ١٠ ريالات كما كانت سابقا)، فإن البطالة لا محالة واقعة، وإن جذورها سوف تمتد إلى أبعد حد حتى تصيب قطاعات اقتصادية أخرى في الاقتصاد المذكور.[٩] أما السبب فهو أن أجر العمل قد تجاوز مستواه الاعتيادي وأصبح كما قلنا مرتفعا أكثر مما يجب (من وجهة نظر المنتج) في مثل تلك الظروف. إن ثبات (جمود) مستويات الأسعار الاسمية، باعتبارها جزء من المشكلة، هي حالة لا تحول دون القضاء على البطالة، أو على الأقل منع تفاقمها.

إن هذا لا يعني على الإطلاق عدم وجود حل (مخرج) لهذه المشكلة. فمن الضروري أن تنخفض مستويات الأجور الحقيقية للقضاء على البطالة. وحتى تنخفض تلك المستويات ـ وعند ثبات مستويات الأجور الاسمية ـ فلا بد من ارتفاع مستويات الأسعار.

وتصورنا لهذه الحالة يفترض أنه بسبب تطبيق سياسة مالية ونقدية توسعية ومحددة، فإن مستويات الأسعار سترتفع من ٢ إلى ٤ ريالات. أما مستوى الأجر الحقيقي، فإنه ينخفض إذا كان مستوى الأجر الاسمي ٢٠ ريالا، أي إنه سيصبح:

$$\frac{ج}{س} = \frac{٢٠}{٤} = ٥ \text{ ريالات.}$$

إن مثل هذا الافتراض والحل القائم عليه لا يمكن أن يتم إلا إذا تدهورت قيمة النقد الخادع (الكاذب). أي إن العمال وفي بداية مرحلة الانخفاض لمستويات الأجور سيتوقعون تحسين دخولهم الحقيقية (ارتفاعها).[١٠] وذلك لأن معدل الأجر الحقيقي

(٩) لقد أشارت مجلة «ديرشبيكل» *Der Spiegel* الألمانية إلى أنه، منذ بداية فصل الشتاء لعام ١٩٨٢/١٩٨٣م كل ستة مستخدمين هناك عاملٌ عاطل على الأقل. انظر العدد (٤٩) في ٦ ديسمبر ١٩٨٢، ص ٣٢. وانظر حول الموضوع: Dillard, *Economics*, pp. 207-208.

(١٠) Dernburg and Mcdougall, *Lehrbuch*, p. 161 f.

سيصبح ١٠ ريالات بدلا من ٥ ريالات، أي يكون $\frac{٢٠}{٢}$ = ١٠ ريالات. وهذا يعني أنه قد ارتفع من ٥ ـ ١٠ ريالات. والمشكلة في الموضوع هو أن العمال أنفسهم لا يعرفون شيئا عن المستوى الذي بلغه التضخم في الاقتصاد أولا، ولأنهم يقوِّمون مستويات أجورهم الحقيقية قياسا على مستويات الأسعار التي كانت مسبقا (سارت مسبقا).

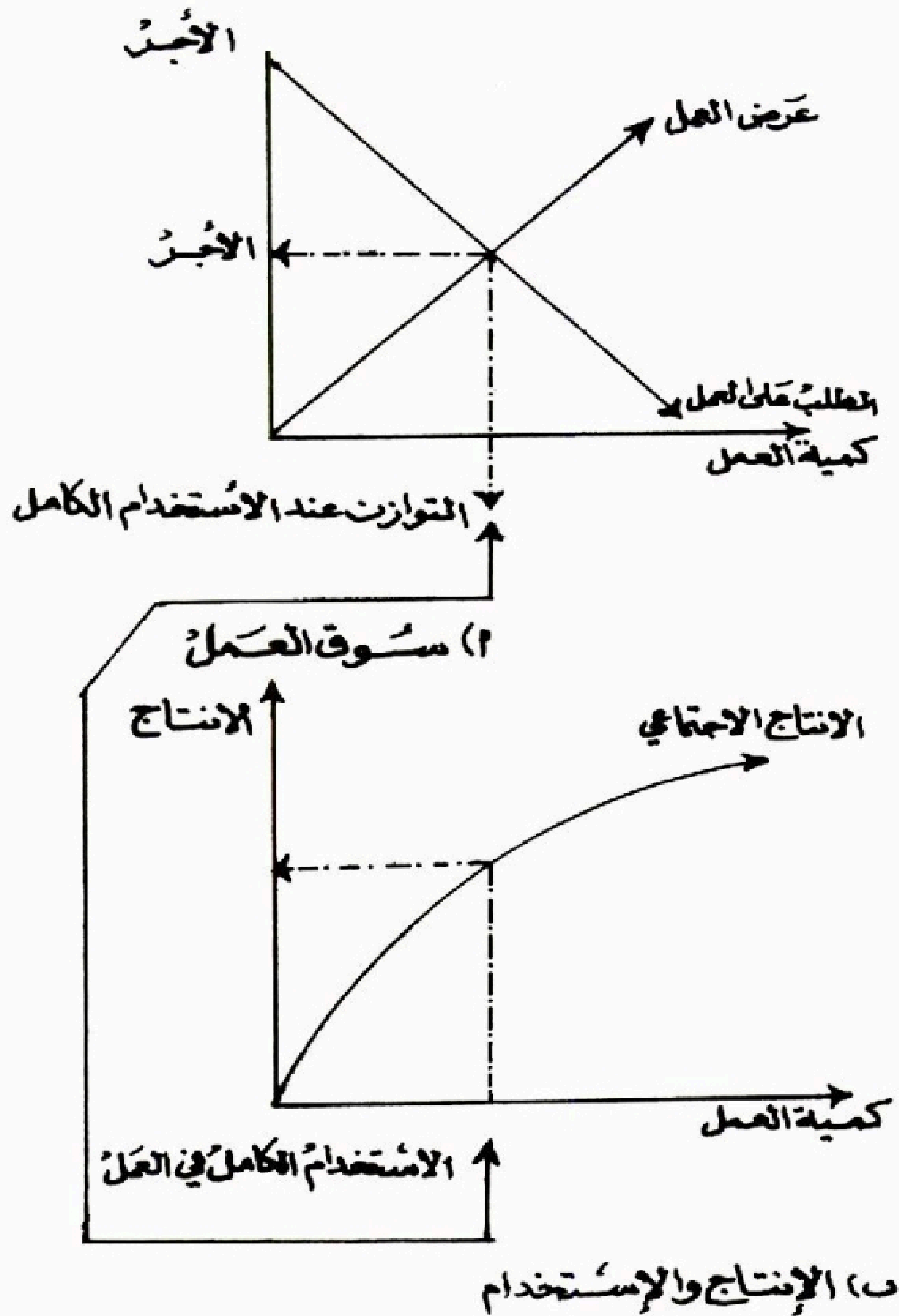
وإذا ما تمتع العمال بنشوة التصور الكاذبة للنقد الكاذب واستفادوا منه نفسيا على الأقل فإن أهمية كل من السياسة المالية والنقدية التوسعية ودورها سوف تصبح غير ذات قيمة (تتلاشى). وذلك بمجرد عودة الأسعار للارتفاع ثانية، وعلى سبيل المثال من ٢ إلى ٤ ريالات. وإذا ما حدث ذلك فإن العمال سيطالبون برفع معدلات أجورهم الاسمية. وبالنسبة لمثالنا السابق فإنها سترتفع من ٢٠ إلى ٤٠ ريالاً. وهنا سيحاول المنتجون تقليص حجم الطلب على العمل مما يستوجب معه ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية. وإذا ما تحقق ذلك فإن حجم الاستخدام ستحدد عند المستوى الطبيعي لمرحلة دون الاستخدام ونعني بها هنا البطالة. ومن المعروف أن المستوى الطبيعي لمرحلة دون الاستخدام تُخفي في جوانبها الكثير من عوامل التعجيل بظهور التضخم وارتفاع معدلاته.(١١)

ونعود إلى الاقتصاديين التقليديين المحدثين لنتعرف على آرائهم حول البطالة، فنجدهم في كل تقديراتهم وتصوراتهم للواقع يميلون بصورة عامة إلى إعطاء أهمية كبيرة لقوة النقابات العمالية النسبية في كفاحها تجاه حركة الأجور ومحاولتها تثبيت مستوياتها عند الحدود التي لا تساعد على ظهور البطالة في الاقتصاد ككل. علما بأن النقابات العمالية تعتبر طرفا مهما من أطراف السوق وتلعب فيه دورا بارزا. وطبقا لهذا التصور، فإن الاقتصاديين التقليديين المحدثين يطرحون الوصفة (الرأي) التالية: من الضروري إجبار النقابات العمالية على التمسك بسياسة الأجور المتقلبة. أما بالنسبة لبعض الأعمال النادرة (العالية الأجر) فمن الأفضل ثبات مستويات أجورها السائدة. كل ذلك من أجل تجنب البطالة.

---

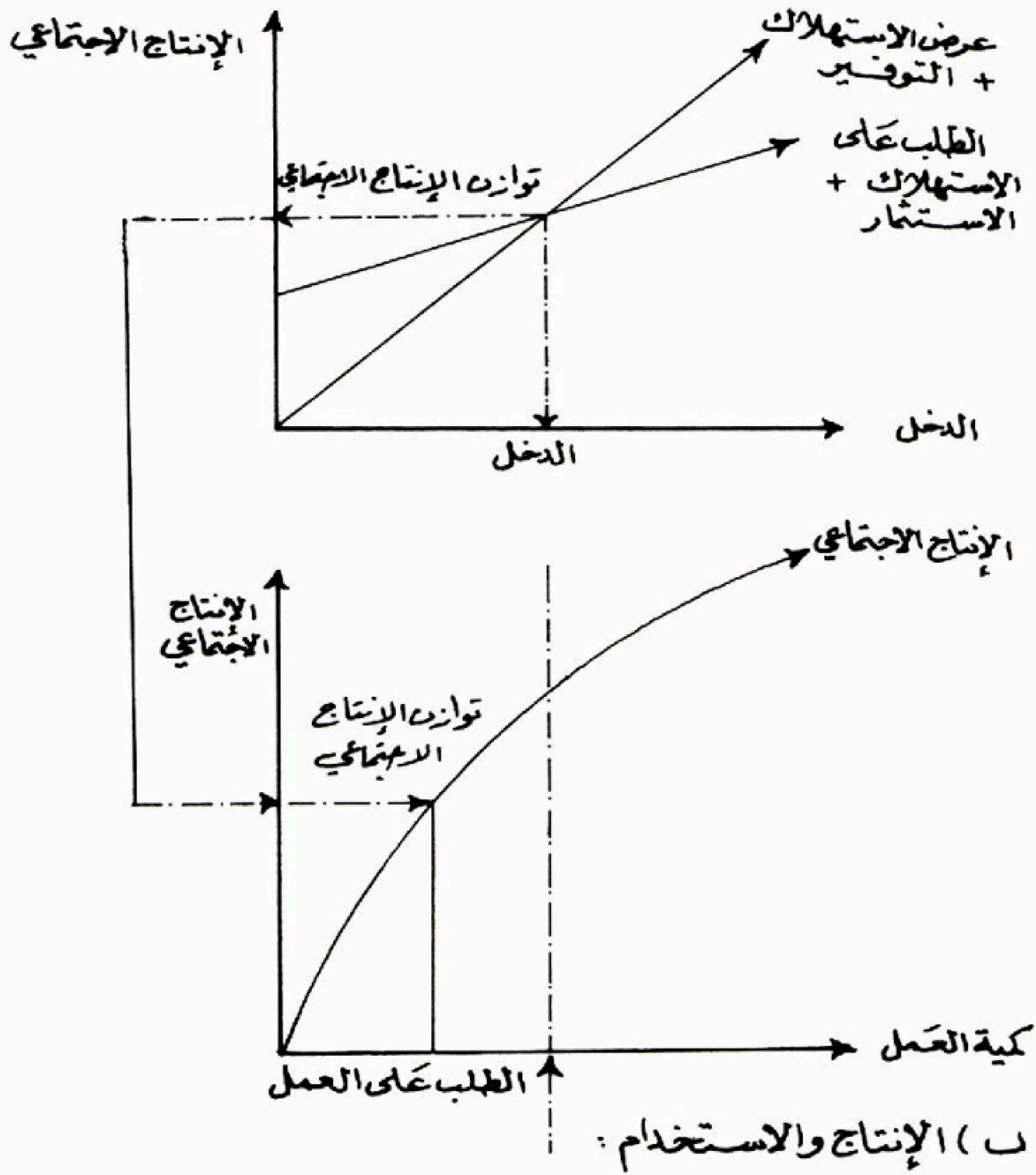
(١١) Bolle, *Arbeitsmarkt*, p. 29.

علما بأن كينز عند تعرضه لآراء الاقتصاديين التقليديين الجدد قد أشار صراحة إلى دور النقد الكاذب في التأثير على عرض العمل في الأمد القصير (تأثير النقد الكاذب في الأمد القصير). والشكل رقم (٢) يوضح لنا الإنتاج والاستخدام في النظام الكلاسيكي . أما الشكل رقم (٣) فيوضح الانتاج والاستخدام في النظام الكينزي .



الشكل رقم (٢)
الإنتاج والاستخدام في النظام الكلاسيكي

أ) سوق الإنتاج السلعي



كمية العمل الموجود عند الاستخدام الكامل
[منه إجمالي السكان والعوامل الأخرى الخارجية]

المصدر: Hunt and Sherman, *Ökonomie*, pp. 82-83 .

الشكل رقم (٣)
الإنتاج والاستخدام في النظام الكينزي

ب ـ النقد (الفكر) الكينزي

إذا ما ألقينا نظرة متفحصة على الفرضية الكلاسيكية السابقة لوجدناها مقبولة من الناحية التعبيرية (التوضيحية) إلا أننا لو ذهبنا في تحليلها إلى مرحلة أبعد من مجرد النظرة التفحصية العابرة، فإن الشك سيخامرنا في قبولها من الناحية النظرية والتطبيقية. كما يظهر لنا في الوقت نفسه ما حملته من مفاهيم تبين العجز الواضح في التصور المنطقي لتلك المفاهيم.

ففي الثلاثينات من هذا القرن تعرض كينز في كتابه «النظرية العامة» لآراء الاقتصاديين التقليديين بما فيها الحديثة منها حتى أشبعها نقدا وتحليلا وخاصة فيما يتعلق بأسواق العمل في الإطار التقليدي وبأسلوب منفصل عن الاقتصاد الكلي، على الرغم من أن الكثيرين من الاقتصاديين اعتبروا كينز من الاقتصاديين المحدثين ولو أنه أحدث مفاهيم جديدة في النظام الاقتصادي التقليدي، كان من أهمها جمود الأسعار وجمود الأجور النقدية.(١٢) والمعروف أنه لجأ إلى استخدام عناصر ومفاهيم كبيرة المعنى كالحجم العام للاستخدام والدخل القومي والاستثمار العام والاستهلاك . . . الخ. هذا بالإضافة إلى رفضه التحليل الكلاسيكي لمنحنى عرض العمل والذي كان نقطة الانطلاق في الهجوم الذي شنه على المفاهيم الكلاسيكية.(١٣)

إذن ماذا يعني المفهوم الكينزي؟ نقول: إذا ما تصورنا المرحلة الثالثة (والتي سبق وتكلمنا عنها بإيجاز، وغضضنا الطرف كلية عن مفهوم السعر الثابت (مستوى الأسعار الثابت أو الجامد)، فإن انخفاض مستويات الأجور الاسمية من شأنه أن يساعد على انخفاض مستوى الأجر الحقيقي. وهذا يعني أنه من الممكن فصل التغيرات التي تحدث في مستويات الأجور الاسمية عن التغيرات التي تحصل في مستويات الأسعار، وهذا يعني أيضا إن الأجور الاسمية المحددة مسبقا وعن طريق المساومة بين الأطراف

---

(١٢) إن النظرية العامة لكينز كانت في البدء أقل عمومية بمفهومها من كونها مجرد عنوان يمثل النظرية العامة general theory . انظر حول الموضوع: Bolle, *Arbeitsmarkt*, p. 29; Keynes, *Theory*, pp. 124-52.

(١٣) دوهيم، *مدخل*، ص١٣٢؛ المهر، *التقلبات*، ص ٢٥ وما بعدها.

المعنية (المنتجون والعمال) ليست أجورا حقيقية، وإنها منفصلة عن التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار. عند هذه الحدود يقف النقد الكينزي للآراء التقليدية الجديدة التي تتعلق بمشكلات الأجور وعلاقتها بمستويات الأسعار.(١٤)

وفي إطار المفاهيم الكينزية لتلك العلاقات، فإنه عند انخفاض مستويات الأجور الاسمية لا يؤثر في أسواق العمل وذلك لأنه يؤدي إلى انخفاض مستويات الأسعار وليس انخفاض مستويات الأجور الحقيقية.

ولنعد الآن إلى مثالنا السابق في الشكل رقم (١) محاولين تحليله على النحو التالي: عندما كان الأجر الحقيقي ١٠ ريالات كانت هناك بطالة في الاقتصاد. وتوضيحا للحالة المذكورة نفترض أن النقابات العمالية رغبت (وبسبب الأوضاع الاقتصادية المتدهورة) في تخفيض الأجور الاسمية من ٢٠ إلى ١٠ ريالات. ونتيجة لهذا الانخفاض في مستويات الأجور الاسمية، فإن مستويات الأسعار السائدة آنذاك يجب أن تنخفض هي الأخرى من ٢ إلى ١ ريال. وهنا تكون أهمية انخفاض مستويات الأجور الاسمية قد انتفت، حيث إنه بدلا من أن تنخفض مستويات الأجور الاسمية من ١٠ إلى ٥، فإنها بقيت كما كانت عليه وهي ١٠ ريالات: أي إن $\frac{ج}{س} = \frac{٢٠}{٢}$ = ١٠ = $\frac{١٠}{١}$ = ١٠ ريالات.

ومثل هذه الحالات، إذا ما سادت في الاقتصاد خلال مرحلة معينة من مراحل تطوره، فإن سياسة تخفيض مستويات الأجور إلى تلك المستويات حالة مفروضة لا محالة. ومن يطرد من العمل فإن فرص عودته إليه تكاد تكون معدومة تماما.

وإذا ما حلت البطالة في الاقتصاد وأخذت تتفاقم حدتها وتتأصل في المجتمع فإن الضغط السياسي والاجتماعي من قبل العمال العاطلين ومن له صلة بهم ستزداد تأثيراته

(١٤) إن مستويات الأسعار لها علاقة بأسواق السلع وتعمل على تنظيمها وليست لها علاقة بتنظيم أسواق العمل. فقد يكون سوق السلع منتظمًا بأسعار محددة (متوازن نسبيًّا) إلا أنه في الوقت نفسه يكون سوق العمل في حالة عدم توازن. وانظر كذلك حول الموضوع: Dillard, *Economics*, pp. 206, 213; Bolle, *Arbeitsmarkt*, p. 34.

على النظام المذكور. وتلك حقيقة لا يمكن تجاهلها. إن دول الغرب الصناعية على معـرفـة تامـة بتلك النتـائـج وتعتـبرها من المشكلات الرئيسة والحساسة ذات الثقل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الكبير على المجتمع والدولة ككل.[١٥]

ولما كنا ـ ولا نزال ـ بصدد مشكلة البطالة فإن تصورنا لها يكون على النحو التالي: إن تراجع مستويات الأسعار لم يكن بسبب جمود (ثبات) مستويات الأسعار الاسمية، بل بسبب التغير النسبي في معدلات الأجور. إن هذا التقدير يعني في الوقت نفسه أن التصلب «الثبات» (صغيرة كانت شدته أو كبيرة) في مستويات الأجور الحقيقية تجعل فرضية كينز في الأجور قد انتهت أو اعتبرت في حكم المنتهية.

وعليه فإن كينز والاقتصاديين التقليديين قد اتفقوا ـ فيما يخص سياسة الأجور ـ على أن البطالة تمس المستويات العالية للأجور الاسمية.[١٦] ولكن مثل هذا الانسجام في الأفكـار بين كينز والاقتصاديين التقليديين لم يبق على استمراريته، بل افترقا عند مناقشة العلاقة بين الأجور الاسمية والأجور الحقيقية. حيث اعتقد التقليديون (وليس كينز معهم) بأنه إذا ما انخفضت الأجور الاسمية فإنها ستؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستـويات الأجـور الحقيقية. وهنا تكون سياسة الأجور التي تحدد نشاطها في مجال الأجور الاسمية لا تعني بحد ذاتها سياسة الاستخدام حيث إن الأخيرة تصبح في مثل هذه الحالات غير فعالة عند تطبيقها. كما أن انخفاض مستويات الأجور الاسمية لا يعني أيضا بالضرورة زيادة معدلات الاستخدام.

إن ما نريد توضيحه هنا هو:

أ ـ أن تطبيق استراتيجية معينة من شأنها تخفيض مستويات الأجور لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات الاستخدام.

---

(١٥) انظر حول العلاقة بين انخفاض الأجور والاستخدام: Dahl, *Volkswirtschaftslehre*, pp. 217-19 ff.

(١٦) Frisch, *Theorie*, p. 197 ff.

ب ـ وأن الأخذ باستراتيجة معينة لرفع مستويات الأجور كوسيلة للتخلص من البطالة تعتبر مرفوضة بسبب طبيعة الأجور من ناحية التكاليف وأثر الطلب.

جـ ـ وربما كضرورة اقتصادية وسياسية واجتماعية لرفع معدلات الاستخدام فلا بد من التوسع في الطلب. إلا أن مسألة التوسع في الطلب تصطدم هي الأخرى قبل الأخذ بها بعدة آراء متباينة (اختلاف في وجهات النظر) وذلك لأن الكثير من الاقتصاديين من يعتقد أن التوسع في الطلب لا يعتبر عنصرا حاسما وكافيا لإعادة مستويات الاستخدام إلى ما كانت عليه في السابق أو على الأقل تحقيق معدلات مرتفعة للاستخدام.

أما النقابات العمالية التي تتحمل الكثير من أخطار البطالة ونتائجها السيئة على أعضائها العمال العاطلين عن العمل (وحتى أولئك الذين ما زالوا مرتبطين بعمل ما) لا يلزمها هنا تحمل مشكلات ثبات معدلات الأجور الحقيقية (جمودها) بالتبعية.

ولنكن في موقف الحياد ونتساءل: هل انخفاض مستويات الأجور الاسمية يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستويات الأسعار، وبالتالي إلى إنخفاض مستويات الأجور الحقيقية؟ وللرد على هذا السؤال، نجد أن دور المنتج يبرز للإجابة عليه ومن خلال مشاركته في عملية تكوين أسعار سلعه، حيث إنه يبني هيكل أسعار سلعه على أساس حساب نفقات العمل (الأجر). وأن أي تغيير جزئي (زيادة أو نقصانا) في مستويات الأجور الاسمية يؤدي إلى تغيير مماثل في مستويات الأسعار.[١٧]

ولكن مما يعقد المشكلة أن انخفاض مستويات الأجور لا يؤدي دائما وبسرعة إلى انخفاض مماثل في الطلب على السلع. وبالتالي عند ثبات العرض تنخفض المستويات العامة للأسعار. ونتيجة لذلك تكون الحاجة إلى النقد صغيرة، حيث إن كمية من النقد تكفي لإشباع الكثير من الحاجات.

---

(١٧) Müller, *Analyse,* pp. 13-17.

ونتيجة لانخفاض مستويات الأجور والأسعار وعند كمية محددة من النقد، فإن فائضا في عرض النقد سيكون هو الظاهرة الواضحة لتلك المرحلة، وهذا مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الفائدة السائدة في أسواق النقد. وإذا ما انخفضت مستويات الفائدة فإن الطلب على رؤوس الأموال لغرض الاستثمار سترتفع نسبته، ويزداد الإنتاج، ومن ثم، فإن الطلب على العمل سيزداد وتبدأ من جديد مرحلة الاستخدام نتيجة لذلك.(١٨)

وبالنسبة للطلب على السلع وعلى الاستخدام فإنهما لن يتحققا فعليا (بل إن ما يتحقق فعلا هو الانخفاض النسبي في كل من معدلات الأجور والأسعار)، وذلك: إما لأن معدل الفائدة قد استقر عند أدنى مستوى له، وأن عرض النقد لا يمكنه أن ينخفض إلى دون المستوى الذي بلغه، أو لأن الطلب على الاستثمار (إنتاج سلع رأسمالية) لم يتأثر عند انخفاض معدلات الفائدة.

وبوضوح نقول: هذه هي حدود التعامل بين تلكم المعطيات (العوامل). أما القرار الحاسم في المسألة، فنجد أن كينز قد أشار إلى عكس ما أشار إليه التقليديون، من أن انخفاض مستويات الأجور الاسمية كان قد حدث نتيجة الانخفاض النسبي في مستويات الأسعار. وأكثر من ذلك توضيحا، نقول: إن معدلات البطالة لا تتأثر عند انخفاض مستويات الأسعار.

ولقد أشار إلى هذه المسألة العديد من الاقتصاديين وخاصة إلى القصور في التصور النظري الذي أحاط بالكثير من آراء كينز حول الكثير من المفاهيم الكلاسيكية المتعلقة بتصوراتهم حول أسواق العمل ومسألة عزل حركة الأسعار عن حركة الأجور الاسمية.(١٩)

ومع كل ذلك، فإن هناك انسجاما غريبا وعجيبا في حركة كل من الأجور الحقيقية والبطالة. واستنادا إلى التصور النظري للشكل رقم (١)، فإن التحول من

(١٨) Dillard, *Economics*, p. 213.

(١٩) Bolle, *Arbeitsmarkt*, p. 34.

مرحلة الاستخدام الكامل إلى مرحلة البطالة قد ارتبط تماما بمسألة ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية.

ولنعد إذا إلى الشكل رقم (١) وإلى المرحلة الأولى بالذات، فسنجد أن تراجع الطلب قد شجع على تراجع مستويات الأسعار، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية.

ونتساءل هنا عما إذا كان التحليل المشار إليه (تحليل المرحلة الأولى) منطبقا مع الواقع أو أنه بعيد عنه ويناقضه؟

وفي هذا الصدد ـ وكمثال بسيط من الواقع الذي عاشته ألمانيا الاتحادية منذ عام ١٩٦٥م فيما يتعلق بمسألة البطالة ومستويات الأجور الحقيقية ومقارنتها بالمرحلة الأولى التي سبق وتكلمنا عنها موجزا ـ نلاحظ: (٢٠)

أ ـ ابتداء من ١٩٦٥ ـ ١٩٦٧م، ازدادت معدت البطالة في الوقت الذي كانت فيه مستويات الأجور الحقيقية على أشد ما تكون من الانخفاض.

ب ـ تعتبر الفترة من ١٩٧٢ ـ ١٩٧٤م مرحلة تزايد معدلات الاستخدام.

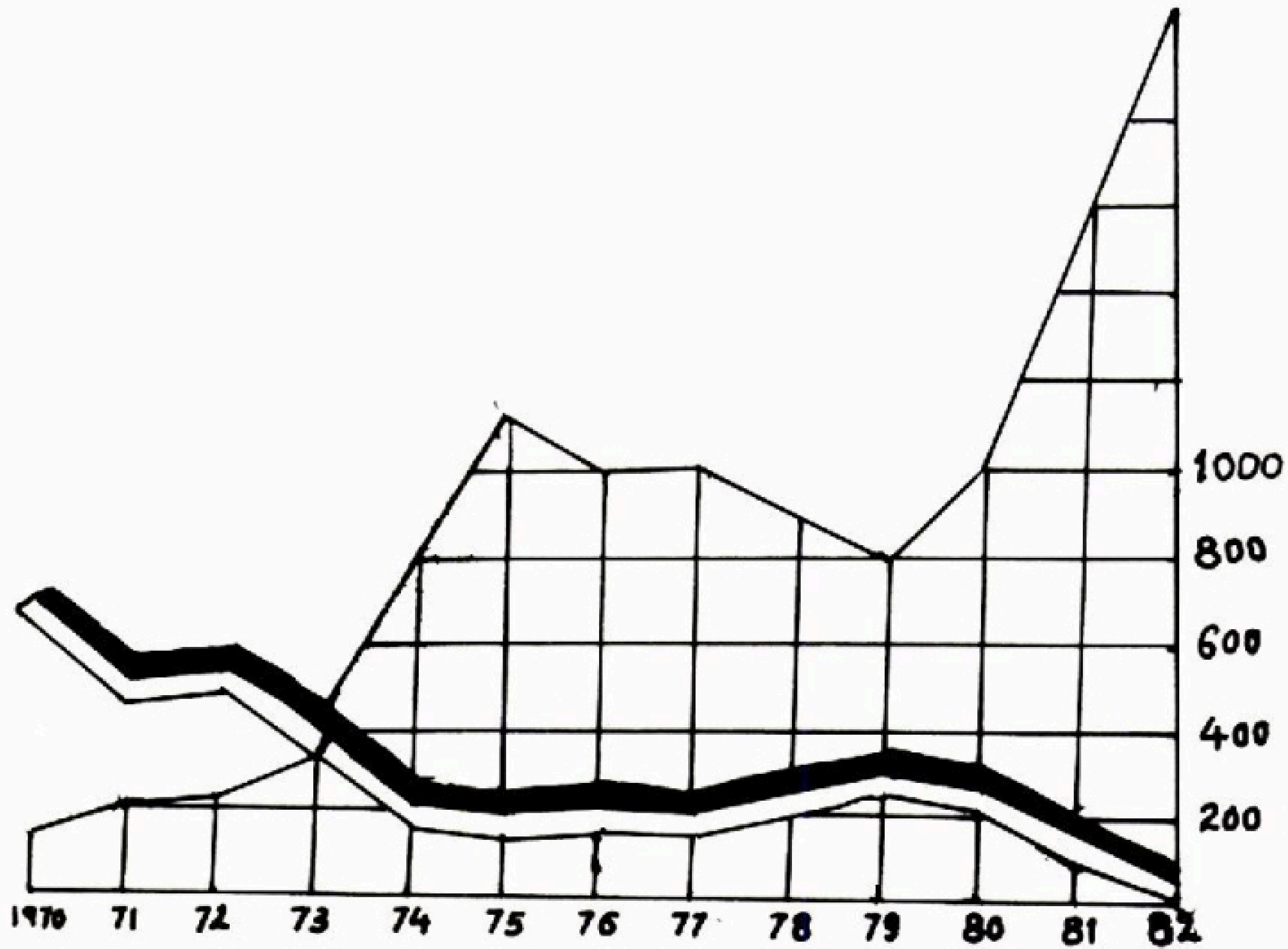
جـ ـ وفي الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧م تراجعت معدلات الأجور الحقيقية وبوضوح، حيث اعتبرت تلك المرحلة مرحلة «أزمة».

د ـ وفي الفترة ما بعد عام ١٩٧٧م حافظت معدلات البطالة على مستوياتها السابقة، إلا أن معدلات الأجور الحقيقية قد تقلبت.

---

(٢٠) مجلة دير شبيكل الألمانية *Der Spiegel* الصادرة في ديسمبر ١٩٨٢م وفي الصفحات ٣٠ـ٣٩ وما بعدها، السنة (٣٦)، العدد (٤٩).

وعنـد تحليل تلك التـطورات التي حدثت في أسواق العمل الألمانية وعلاقتها بالبطالة نجد أن هناك علاقة فنية (نظامية) بين معدلات البطالة والأجور الحقيقية. وهذا يعني أنه من الممكن أن تتقلب معدلات البطالة دون أن تتقلب في الوقت نفسه معدلات الأجور الحقيقية. والشكل رقم (٤) يوضح لنا تطور أزمة البطالة في ألمانيا الاتحادية في الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢م).



المصدر: مجلة «دير شبيكل» الألمانية في عددها المرقم (٤٩)، السنة ٣٦ الصادرة بتاريخ ٦ ديسمبر عام ١٩٨٢م، ص٣٩.

الشكل رقم (٤)
تطور البطالة في ألمانيا الاتحادية حتى عام ١٩٨٢م

وكمثال آخر عن العلاقة بين معدلات الأجور الحقيقية والاستخدام نورد الادعاء التـالي: عند حدوث الأزمة النفطية عام ١٩٧٣م ادعى الغرب الصناعي حتى على النـطاق الـدولي أن معـدلات التضخم قد تصاعدت بسبب تلك الأزمة. فإذا كان الادعاء المذكور صحيحا، فإن الأزمة النفطية وما رافقها من ظروف وملابسات قد أدت

إلى انخفاض معدلات الأجور الحقيقية بسبب حدوث التضخم (باعتباره آنذاك حقيقة واقعة). وهذا يعني بدوره أن الأسعار قد ارتفعت وأن قيم النقود بالمقابل قد انخفضت. وإذا صح ما ادعوه، فإن معدلات الاستخدام والحالة هذه يجب أن ترتفع أو بالأحرى تتحسن ظروفها. أما التفسير المقبول منطقيا للذي حصل فعلا في دول الغرب الصناعية ـ باعتبارها المستهلك الأكبر للنفط الخام ومشتقاته ـ فهو أن الظروف الاقتصادية التي عاصرت أزمة النفط عام **١٩٧٣**م اقتضت أن تنخفض معدلات الاستخدام لا أن ترتفع ـ كما أشرنا في تحليلنا للمشكلة.[٢١]

٢ ـ سياسة الأجور في اقتصاد غير متوازن

ومن سياق تحليلنا السابق في بحثنا هذا نجد أنه بات من الضروري وعند الكلام عن أسواق العمل، بحث الصلة بين كل من الأجور الحقيقية والبطالة بشيء من التفصيل. وهنا نجد أنه من الأفضل مناقشتها في إطار الاقتصاد غير المتوازن وبالأسلوب التالي.

أ ـ مجالات التأثير لسياسة الأجور

لقد استندت فكرة (نظرية) الاقتصاد غير المتوازن على خلفيات اقتصادية ذات أصالة فكرية ومن أهمها آراء كينز الاقتصادية وما تطور عن تلك الآراء من قبل Don Patinkin وبارو ـ كروسمان Barro-Grossman وكلور Clower عام **١٩٦٥**م.[٢٢]

---

(٢١) نود لفت انتباه القارىء إلى أن مسألة العلاقة بين التضخم الذي حل في الاقتصاد الغربي منذ عام **١٩٧٣**م وأسعار النفط الخام ومشتقاته لم تكن طبيعية بل مفتعلة. وفي الحقيقة أن مظاهر التضخم قد ظهرت آثارها وخاصة في الاقتصاد الأمريكي منذ عام **١٩٥٢**م في حرب كوريا. ولقد أخذت معالمه تظهر بوضوح منذ بداية السبعينات في الوقت الذي كانت أسعار النفط الخام منخفضة المستوى بالمقارنة بأسعار السلع المصنعة في الدول الصناعية، والدليل على ذلك أن هناك الكثير من الاقتصاديين الغربيين المعروفين أمثال «هابرلر» قد أكدوا على أن مقدار المشاركة لأسعار النفط الخام في معدلات التضخم لم تكن في كل الأحوال أكثر من (**٣٪**). أما المتضرر الأكبر من التضخم فهي الدول المنتجة للنفط وليست الدول الغربية كما يدعون دائمًا وأبدًا. انظر حول الموضوع: المهر، *اقتصاديات*.

(**٢٢**) Patinkin, *Money;* Clower, *Appraisal,* p. 270 f; Grossman, "Model," p. 82 ff.

وتقوم فكرة الاقتصاد غير المتوازن على الفرضية التالية : تعتبر كل مون الأجور الاسمية والإسعار جامدة static في الأمد القصير. وفي نطاق هذه الفرضية ، هناك ردود فعل مستمرة (تقلب مستمر) في حجم السلع المنتجة . وعلى سبيل المثال ففي التصور الكلاسيكي الحديث أنه عند انحسار الطلب فإن رد فعل المنتج لا ينحصر في مسألة انخفاض السعر، بل إنه في البداية سيدع السعر كما كان عليه (ثابتا) ، إلا أنه في الوقت نفسه يحاول التقليل من حجم الإنتاج وبالتالي تخفيض عدد المستخدمين العاملين لديه (كإلغاء ساعات العمل أولا ومن ثم البدء بتسريحهم ثانيا) .

ومما لا شك فيه أن انخفاض حجم الإنتاج كان بسبب انخفاض السعر وأن كلا الانخفاضين كانا قد حدثا بسبب عدم الثقة في المستقبل (فكرة التشاؤم) . ونتيجة لتلك الردود السلبية ، فإن على المستهلك أن يتحمل نتائجها وذلك لجهله بواقع الأمر، ولقلة المعلومات المتوافرة لديه عن التصرفات التي قام بها المنتج .

والمشكلة في الموضوع : هي أن المنتج لم يعرف تماما من البداية ما إذا كانت فترة تراجع الطلب (انحسار الطلب) قد انتهت أو إنها ما زالت مستمرة .(٢٣)

إن هذه الظاهرة تمثل في الواقع استجابة محددة (صغيرة) للتكييف النظري لمفهوم عدم التوازن الاقتصادي (عدم الاستقرار الاقتصادي) والذي تبنته النظرية التقليدية الاقتصادية الحديثة وبالتحديد في مسألة رد الفعل بين الكمية المنتجة وما تعكسه من ردود فعل مقابلة في الأسعار والتي تم بواسطتها توضيح أنماط التفسير المتعلقة بالأزمات الاقتصادية .

إن حسن التعبير، وشكل الادعاء، ونوعيته حول موضوع عدم التوازن الاقتصادي يمكن المرء أن ينظر إليه أو يتحسسه من زاوية الوصف المثير والجيد لواقعة اقتصادية معينة أو لوضع اقتصادي متين كمقياس علمي يجب الاهتمام به بل الأخذ به

---

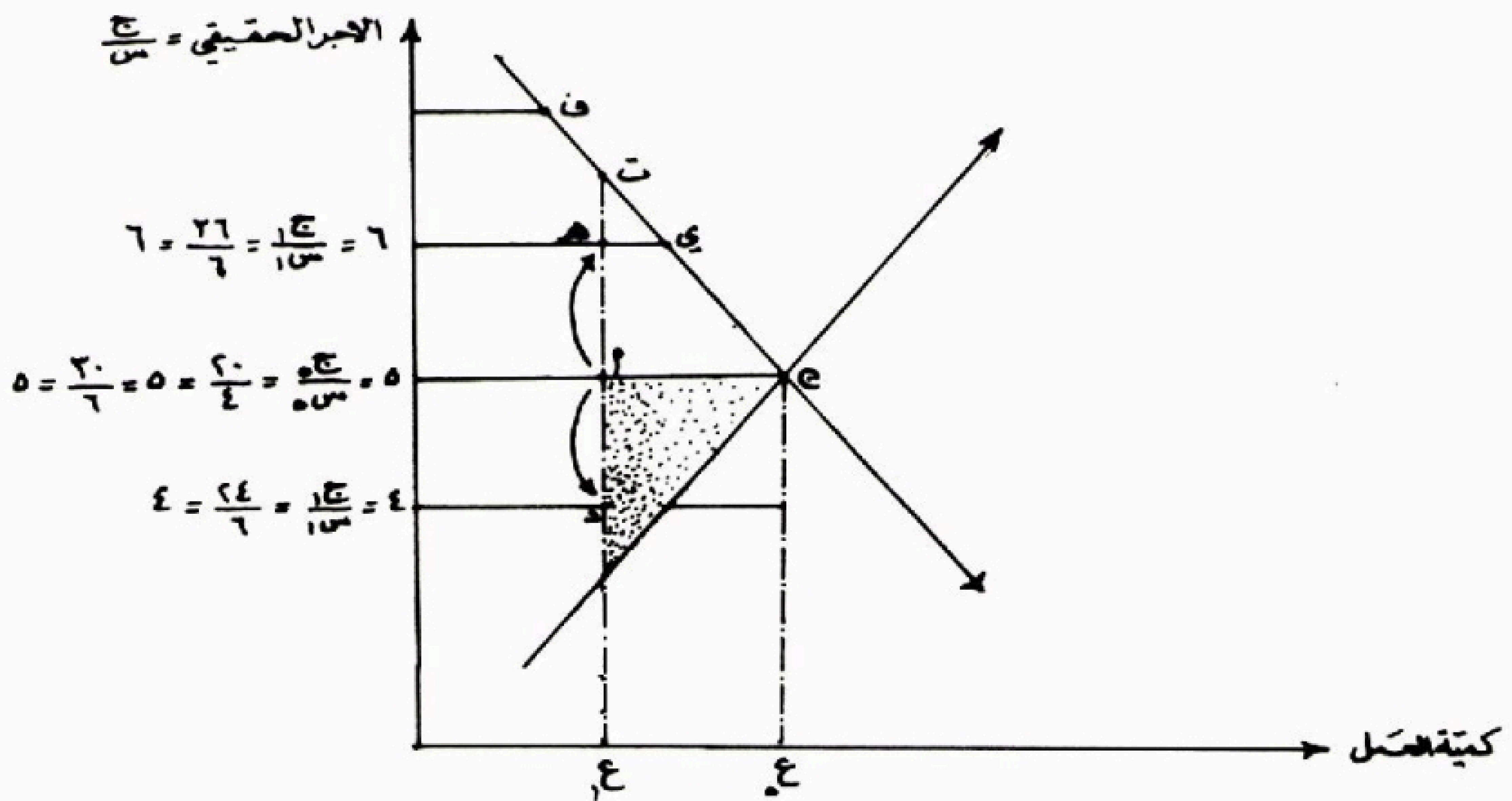
(٢٣) المهر، *دراسة*، ص ٤٥٩ وما بعدها (المنافسة غير التامة وأرباح المنتج)؛ ص ٤٦٨ (الربح الحدي)؛ المهر، «العلاقة»؛ مهر، «مشكلة».

كمثـال حسن كما هو الحـال في الاقتصاد الألماني في الخمسينات وبداية السبعينات، وكذلك الاقتصاد الياباني إذا ما نظرنا إليهما من النواحي التالية:

أ - نقص الطلب: إن الذي حدث في الاقتصاد الألماني عام **١٩٧٤م** والذي ارتبط أساسا بمسألة التشاؤم (فكرة التشاؤم) التي أصابت الكثير من المنتجين الألمان وكـانـوا بانتـظار وقـوعـه هو التضخم المستمـر الحـاد الـذي حدث منـذ عام **١٩٧٣/١٩٧٤م**، حيث عزا أغلب الاقتصـاديين (بـما فيهم الألمـان) سبب ذلـك التضخم إلى الأزمة النفطية.

ب - إن استمرار الوقوع في أخطاء التقدير لقيمة النقد الكاذب وما تعلق بهذا التقدير الخاطىء من نتائج كان من أهم أسباب عدم التوازن في الاقتصاد الألماني.

والشكل رقم (٥) يوضح سوق العمل في اقتصاد غير متوازن.



المصدر: Patinkin, *Money*, p. 212, fig. xiii-1.

انظر أيضا: Noll, "Politik," pp. 610-12

الشكل رقم (٥)
سوق العمل في اقتصاد غير متوازن

الشكل رقم (٥) يبين لنا سوق العمل في ألمانيا الاتحادية عام ١٩٧٣م، حيث يتمثل الاستخدام التام في النقطة ($ع_٥$) والذي كان عندها مستوى الأجر الحقيقي ٥ ريالات مثلا أي : $\frac{ج_٥}{س_٥} = \frac{٢٠}{٤} = ٥$، حيث إن (ج) تمثل مستوى الأجر الاسمي وإن (س) تمثل مستوى الأسعار (أي خمسة ريالات للساعة الواحدة)، وذلك عندما حصل العجز في الطلب (انحسار الطلب) في تلك الفترة، ١٩٧٣/١٩٧٤م. والسؤال هو ماذا حدث في سوق العمل في الاقتصاد المذكور عندما انحسر الطلب على العمل؟ وقبل الإجابة على هذا السؤال لا بد من استعراض آراء بعض من الاقتصاديين عن انحسار الطلب المذكور علنا نجد أن بعضهم أو جميعهم مشتركون في عرض بعض النتائج المتوقع حصولها عند انحسار الطلب. ونبدأها بالمراحل التالية.

المرحلة الأولى (الحالة الأولى)

في هذه المرحلة أو بالأحرى الحالة نبطلق في بحثنا من مقولة تختلف في مفاهيمها ونتائجها عن تصورات الاقتصاديين التقليديين المحدثين وهي :[٢٤] إن مستوى السعر (س)، وعند انحسار الطلب، لم ينخفض عن مستواه الذي كان عليه ـ كما يدعي الاقتصاديون التقليديون ـ بل على العكس نجده قد ارتفع. وأحسن مثال على ذلك ـ كما سبق أن أشرنا إليه ـ هو عند حدوث الأزمة النفطية عام ١٩٧٣/١٩٧٤م، لم تنخفض الأسعار بل ارتفعت عما كانت عليه قبل وقع تلك الأزمة (المفتعلة).

وتوضيحا لهذا الرأي (المقولة) نفترض وعلى سبيل المثال أن مستوى السعر قد ارتفع من $س_٥$ إلى $س_٤$، أي من ٤ إلى ٦ ريالات في الساعة الواحدة. أما سبب الارتفاع المذكور، فهو التقدير الخاطيء لقيمة النقد الكاذب ـ كما قلنا سابقا ـ وإذا ما ارتفعت مستويات الأسعار، فإن الأجور هي الأخرى (وبأية وسيلة) سترتفع مستوياتها.

---

(٢٤) Pohl, *Lohne*, p. 475 ff.

وإذا ما قبلنا بالافتراض المذكور وما سيترتب عليه من نتائج ، فإن الأجور سترتفع من (جه = ٢٠) إلى (جه = ٣٠)، أي أن (جه) التي كانت تساوي ٢٠ ريالا أصبحت تساوي ٣٠ ريالا . وإذا ما تحقق ذلك ، فإنه بالتبعية سيتحقق لنا أمران (شيئان) وهما :

أ - إن إجمالي الطلب في الاقتصاد ككل سينحسر (يتراجع).

ب - إن مستويات الأجور الحقيقية ستبقى ثابتة (لم تتغير).

أما سبب ذينك الأمرين فهو أن كلا من مستويات الأسعار والأجور الاسمية قد ارتفع نسبيا .

المرحلة الثانية (الحالة الثانية)

وبسبب ارتفاع مستويات الأجور الاسمية وبالنسبة نفسها التي ارتفعت بها مستويات الأسعار (على وجه التقريب) فإن المنتج والحالة هذه وبسبب انحسار الطلب سيقلص من حجم إنتاجه وسيسرح قسما من عماله .

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن انحسار الطلب لم يكن فقط بسبب تقييد أثر السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية الدولية ، بل كذلك بسبب أزمة النفط إلى حد ما وارتفاع أسعاره في الدول المستهلكة له - على حد زعم الكثير من الاقتصاديين الغربيين . (٢٥)

ولنعد إلى الشكل رقم (٥) فسنجد أن حالة الاستخدام الكامل في النقطة (ن) لم تتحقق ، بل أن ما تحقق فعلا هو حالة دون الاستخدام وكما يظهر لنا ذلك في النقطة (أ) .

وعليه وبسبب عدم تغيير مستويات الأجور الحقيقية ، وبسبب انحسار الطلب على العمل والسلع ، فإن معدلات الاستخدام ستكون أقل مما كانت عليه سابقا ، وكما هو موضح في الشكل رقم (٥)، حيث انتقلت نقطة الاستخدام من (عه) إلى (ع١) .

---

(٢٥) Pohl, "Löhne," p. 475.

واستمرارا في البحث والتحليل نقول: عند مقارنتنا بين الشكل رقم (١) والشكل رقم (٥) سنجد ـ ويجد كل باحث اقتصادي ـ أن هناك اختلافا واضحا في التصور البحت pure لكل من الاقتصاديين المحدثين وأصحاب نظرية عدم التوازن في أسواق العمل.[٢٦]

أما سبب التباين في وجهات النظر وحتى في النتائج، فهو أن الطلب على العمل بالنسبة للمنتج له قيمة ترتبط بمسألة الحصول على أكبر ربح ممكن. ومن هذا التصور يمكننا استنتاج تصور آخر للمنتج وهو أنه ولغرض تحقيق أكبر ربح ممكن، لا بد من أن يظهر المنتج نفسه قدرته على تخفيض إجمالي إنتاجه من السلع التي ارتبط عرضها بمسألة الطلب على العمل (كلفة العمل).

وبوسعنا القول ـ ولغرض التحليل العلمي ـ إن تصورات المنتج تلك في مسألة الحصول على الربح وعن طريق تخفيض حجم الإنتاج الكلي لا يمكنه تحقيقها (نقلها إلى الواقع العملي) عن طريق فكرة عدم التوازن الاقتصادي خاصة عند حدوث تقلبات حادة في الاقتصاد. أما سبب عدم إمكان تحقيق ما يصبو إليه المنتج من أرباح، فهو عندما يحدد حجم إجمالي إنتاجه طبقا لمستويات الأجور الحقيقية، فإنه ـ والحالة هذه ـ لا يستطيع بعد ذلك تخفيض حجم الإنتاج، لأنه سيكون في وضع صعب وغير مرغوب فيه. والأجدر له أن يتجنبه قدر الإمكان. أما ما يستطيع المنتج تحقيقه من الإنتاج فهو محاولته بلوغ النقطة التي تقع على يسار دالة الطلب على العمل. أو بمعنى آخر إن كل النقاط التي تقع على يسار منحنى الطلب تمثل شكلا من أشكال الانحسار (نقص) في الطلب على العمل. وهذا يعني بحد ذاته تقليص طاقته الإنتاجية.[٢٧]

ونتساءل هنا ـ وفي مثل هذه الحالة ـ كيف تؤثر سياسة الأجور في الاقتصاد؟ وردا على السؤال المذكور نفترض أن:

---

(٢٦) Patinkin, *Money*, pp. 212, 316 ؛ وانظر حول الموضوع كلا من:

Bolle, *Arbeitsmarkt*, p. 27 ff; Teichman, *Wirtschaffspolitik*, pp. 16 ff, 147-65 ff.

(٢٧) Pantinkin, *Money*, pp. 312, 316 ؛ وانظر كذلك: المهر، *دراسة*، ص ٤٤٧ وما بعدها.

١ ـ مستويات الأجور الاسمية قد انخفضت إلى مستوى ٢٤ ريالا في الساعة الواحدة، الأمر الذي دفع بالأجور الحقيقية إلى الانخفاض عند مستوى ٤ ريالات، على حين كان مستوى الأسعار في مثل هذه الأوضاع هو ٦ ريالات. وإذا ما حدث ذلك (وفقا لافتراضنا) فإن الاقتصاد المذكور سينتقل من (آ) إلى (د) في الشكل رقم (٥).

أما مستوى الاستخدام فإنه سيبقى عند مستواه السابق ولن يرتفع عند النقطة (ع$_1$). وما دام حجم الطلب صغيرا فإن الطاقة الإنتاجية هي الأخرى ستنخفض معدلاتها (حدوث بطالة). وما دامت الأفكار التشاؤمية بين طبقة المنتجين في الاقتصاد قد سادت، فليس من المعقول والحالة هذه أن تكون لديهم رغبة كبيرة في زيادة معدلات الاستخدام في تلك المستويات المنخفضة من (الدخول الحقيقية).[٢٨]

٢ ـ وفي حالة ارتفاع مستويات الأجور الاسمية، فإن العمال (ممثلين بنقاباتهم) والمنتجين سيتفقون فيما بينهم على رفع مستويات الأجور الاسمية. وعلى سبيل المثال من ٣٠ إلى ٣٦ ريالا وبالمستوى السائد للأسعار نفسه وهو ٦ ريالات. وعند ذلك سترتفع معدلات الأجور (الدخول) الحقيقية للعمال إلى ٦ ريالات للساعة الواحدة مثلا. وإذا حدث ذلك فإن الاقتصاد سيتحول إلى مرحلة النمو والانتعاش وسينتقل واقعه من نقطة (آ) إلى (ت). أما مستوى الاستخدام فسيبقى عند المرحلة أو النقطة ع$_1$. وبسبب ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية (الدخل الحقيقي) فإن المنتج سيستخدم كمية عمل تتناسب والمستوى (ي) وهي النقطة التي تقع على منحنى الطلب للعمل.

ونتساءل مرة أخرى حول ما إذا كان المنتج سيستخدم كمية عمل تبلغ فعلا النقطة (ي)؟ والجواب على ذلك هو: طالما أن المنتج قد انتقل نفسيا من حالة التشاؤم التي غلبت على تصرفاته وآرائه في الفترة السابقة إلى مرحلة التفاؤل النسبي من المستقبل، فإنه سيحاول استخدام كمية عمل أكبر من السابقة. ولكن ما يحول دون

---

(٢٨) المهر، *التقلبات*، ص ٤١ وما بعدها، وخاصة البحث المتعلق بـ «النموذج الكينزي البحث.»

تمكنه من بلوغ أو تحقيق استخدام تلك الكمية من العمل هو أن حجم الطلب على العمل ما زال عند المستوى (ع١).

واستمرارا في التحليل نقول أيضا: عند ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي وبصورة مستمرة (إلى أعلى مما كان عليه سابقا) والذي يتمثل في النقطة (ف) الواقعة على منحنى طلب العمل، فإن ذلك يعني في الوقت نفسه ازدياد كمية الطلب على العمل وإلى أكبر حجم (مستوى) ممكن. وهنا أيضا سيتقلص حجم التكاليف مما يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة في الطلب على العمل، وبالتالي يحاول المنتج تسريح كمية من العمال بسبب ارتفاع كلفة العمل.

وخلاصة القول: إن الاقتصاد (أي اقتصاد) وعند انحسار الطلب على العمل، وانتشار فكرة التشاؤم بيْن منتجيه بالنسبة لتطور الظروف مستقبلا تقع البطالة وفي مثل تلك الظروف ـ لا محالة. وبالنسبة لسياسة الأجور التي تسعى السلطات المختصة إلى تطبيقهـا فلن تجد لها صدىً ولا نفعـا. وهنا فلا الأجور الاسمية ولا الانخفاض أو الارتفاع في معدلات الأجور الحقيقية تؤدي جميعها إلى ارتفاع مستوى الاستخدام في ذلك الاقتصاد.

والحل الأخير لهذه المشكلة ومحاولة تجاوز آثارها السلبية هو العودة إلى استخدام كل أساليب السياسة المالية والنقدية التوسعيتين وعن طريق الإجراءات المتعلقة بها والتي ستمارسها السلطات المختصة لتؤدي إلى انتقال الاقتصاد من الحالة التشاؤمية إلى حالة التفاؤل من المستقبل، وأخير عودة الحياة الاقتصادية الطبيعية وعودة الحياة إلى الطلب على العمل وزيادة معدلاته.

بعد تلك التحليلات التي سبقت الإجابة على سؤالنا السابق استخدمت كوسيلة غير مباشرة للتوصل إلى الإجابة المنطقية والمعقولة حول أثر سياسة الأجور على الاقتصاد ككل، وعلى الطلب على العمل بصورة خاصة، وما يترتب على الطلب المذكور من نتائج.

ب ـ سياسة الأجور وأثرها في تحقيق الاستخدام

كثيرا ما أثارت سياسة الأجور التساؤلات حول ما إذا كان باستطاعتها وعند تطبيقها من قبل الجهات المختصة تحديد مستويات الأجور بالكيفية التي تخدم الاقتصاد ككل، وتحقق فيه الاستخدام الكامل. وسبب تلك الأسئلة وغيرها هو أن هناك الكثير من الادعاءات (التي قد تكون بعيدة عن الصواب) تنفي قدرة السياسة المذكورة في تحقيق أو بلوغ الاقتصاد مرحلة الاستخدام الكامل عن طريق تحديدها لمستويات الأجور.

ومن يرغب في عرض لآثار سياسة الأجور ـ وخاصة على الاستخدام وتطور معدلات النمو ـ فإنه من المستحسن،في رأينا، عدم إلزام نفسه مقدما باتجاه فكري معين في الدفاع عنها، حيث إن مستويات الأجور وأساليب تحديد أعلى مستوى لها ليست بالعملية السهلة.(٢٩)

فمن المعروف أن النظريات عندما عالجت مشكلة مستويات الأجور من اتجاهات فكرية اقتصادية واجتماعية متعددة عالجت في الوقت نفسه مشكلة تقلبات الأجور وأثرها على الأسعار والإنتاج والاستخدام والعلاقة بين كل تلك العناصر لها أهمية كبيرة ليست من الناحية النظرية، بل كذلك من الناحية التطبيقية.

فالنظريات الاقتصادية نجدها قد عجزت كل العجز في الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مستوى يجب أن ترتفع مستويات الأجور؟

ثم ماذا يحدث في الاقتصاد ككل إذا أمكن فرض القوة النسبية التي يتمتع بها أطراف السوق (أسواق العمل)، وأثر تلك القوة في تحديد مستويات الأجور؟(٣٠)

وحول علاقة مستويات الأجور بكل من الأسعار والاستخدام نتساءل أيضا: ماذا يحدث في الاقتصاد إذا ارتفعت مستويات الأجور بنسبة أقل من نسبة ارتفاع

(٢٩) المهر، *دراسة*، ص ٢٧٦ وما بعدها.

(٣٠) Patinkin, *Money*, p. 315 ff.

الإنتـاجية الحدية وأقل من نسبة ارتفاع إجمالي الطلب على السلع والخدمات؟ وماذا يحدث كذلك لو أن مستويات الأجور قد ارتفعت بنسبة أعلى من نسبة ارتفاع الطاقة الإنتاجية؟ وماذا يحدث في الاقتصاد إذا ما ارتفعت مستويات الأجور بالنسبة التي ترتفع بها انتاجية العمل نفسها؟ وكيف يتصرف المنتج عند ارتفاع مستويات الأجور (لأي سبب كان) وكانت السياسة النقدية المطبقة في الاقتصاد المذكور قد اتصفت مرة بالمرونة (فرضا) ومرة أخرى بعدم المرونة؟(٣١)

كل تلك الأسئلة وغيرهـا عندما تثار لمناقشة مسألة الأجور (سياسة الأجور) نجدها كثيرا ما تلقي ظلالا كثيفة من الغموض على مسار الطرق المؤدية إلى الحلول المناسبة، وفي كل الاتجاهات المرسومة على معالم الطرق المذكورة كالاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . . . إلخ .

ومع هذا، فإن سياسة الأجور لا يمكن فصل أثرها على الاقتصاد، وبأي حال من الأحـوال، عن السياستين المالية والنقدية المطبقتين في كل الظروف التي يمر بها المجتمع ومهما كانت درجة وعي ذلك المجتمع وتقدمه الحضاري .

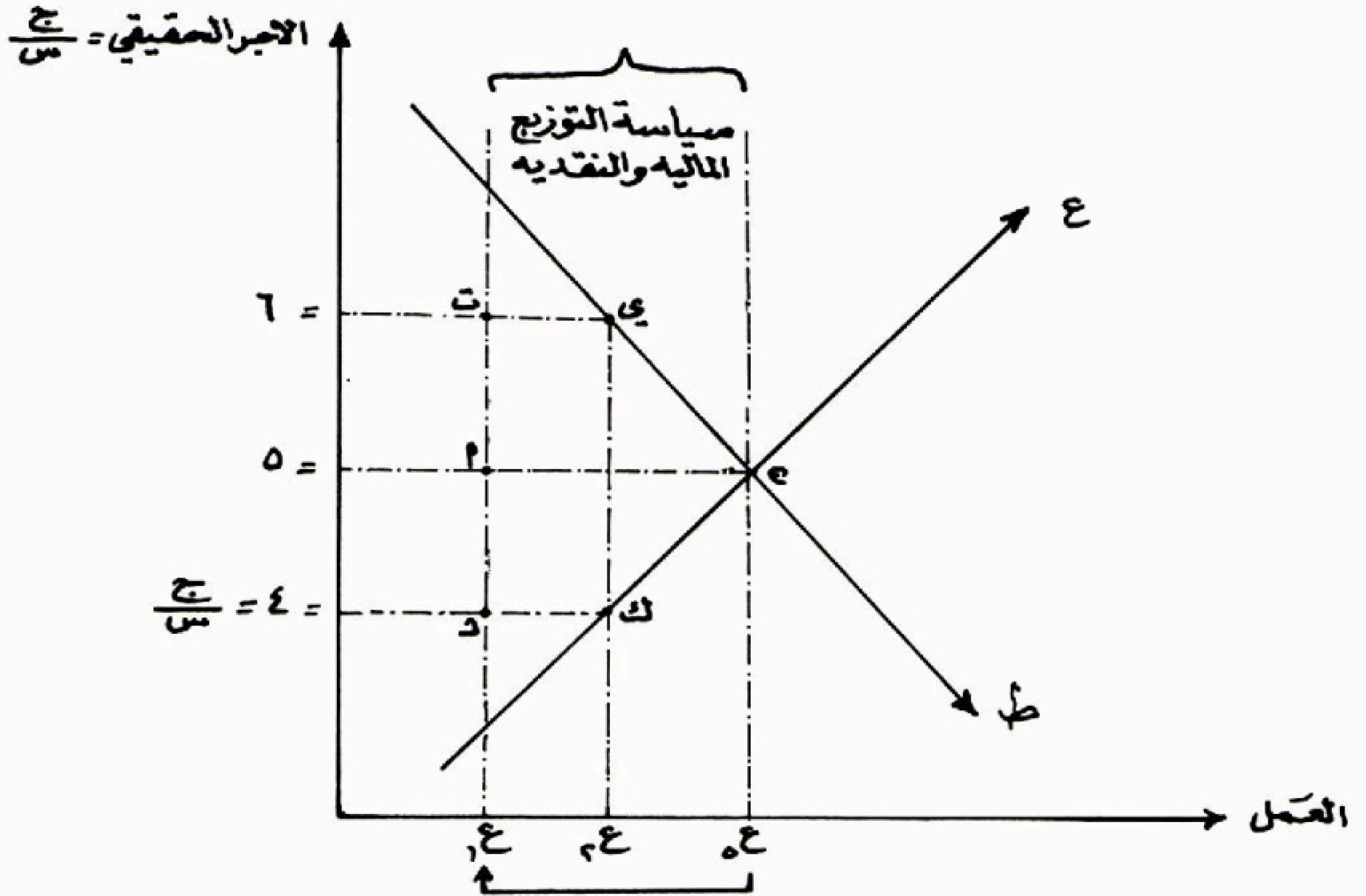
ولندع التعقيدات كلها جانبا ونحاول أن ننظر إلى العلاقة بين سياسة الأجور وكل من السياستين المالية والنقدية. فسنجد من خلال السياستين التوسعيتين المالية والنقدية أن الطلب يستطيع أن يقضي على البطالة (أو يتجنبها على الأقل)، ولكن بشرط أن تكـون مستـويات الأجور الحقيقية (مستويات الدخول الحقيقية للطبقة العاملة) ليست مرتفعة كل الارتفاع ولا هي منخفضة كل الانخفاض.

ولكي ندرك معنى كون مستوى الأجر قد ارتفع كثيرا «كل الارتفاع» أو انخفض كثـيرا «كـل الانخفـاض» نستعـين بالشكل رقم (٦). يمثل هذا الرسم البياني أثر السياستين المالية والنقدية (التوسعيتين)، وسياسة الأجور في اقتصاد غير متوازن. (٣٢)

(٣١) للتعرف على العلاقة بين كل من مستويات الأجور والأسعار والاستخدام يراجع كتاب: المهر، *دراسة*، ص ٢٧٦ وما بعدها.

(٣٢) للتوسع في البحث راجع كتاب: Frisch, *Inflation* .

ويلاحظ فيه أنه عند تطبيق السياسات التوسعية النقدية والمالية، يعود الطلب مرة ثانية إلى التوسع «خلق طلب جديد».



الشكل رقم (٦)

أثر السياسة المالية والنقدية «التوسعية»

إن خلق طلب جديد يؤدي بدوره إلى خلق فرص عمل جديدة، وهذه الخطوة الأخيرة تعني في الوقت نفسه امتصاص الطاقة العمالية المعطلة في أسواق العمل لنوع أو أنواع معينة من العمل.

ولكون الطلب على العمل قد ارتفع معدله، فإننا نتساءل هنا عن المدى الذي سيصل إليه مستوى الأجر الحقيقي في الاقتصاد. إن نقطة تحت الاستخدام وهي (أ) تمثل معدل البطالة «مرحلة تحت الاستخدام» قد تحركت إلى النقطة (ن) أي إنها انتقلت من (أ) إلى (ن). كل ذلك حدث بسبب التوسع في تطبيق السياستين المالية

والنقدية. [٣٣] ومواصلة في التحليل نتساءل ثانية: هل نقطة الاستخدام الكامل (ن) التي بلغها الاقتصاد ستتحقق فقط عند بقاء مستوى الأجر الحقيقي ثابتا والذي يبلغ (٥)؟ إن ما نريد توضيحه هنا، هو أنه على الرغم من أن مستوى الأجر الحقيقي في مرحلة دون الاستخدام قد ارتفع إلى (٦ = $\frac{ج}{س}$)، إلا الاستخدام الكلي فإنه لن يتحقق، وذلك على الرغم من الزيادة التي حصلت في الطلب على العمل، وبالمقدار أو المعدل الكافي.

كما أن هناك بعض الملاحظات على الشكل رقم (٦) وهي:

أ ـ من ناحية المنتج: فإنه عند ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية (بسبب انخفاض مستويات الأسعار وبقاء مستويات الأجور الاسمية ثابتة)، قد يكون مستعدا لزيادة طلبه على العمل وللكمية (ع$_{٢}$) وحتى مرحلة الاستخدام الكامل (ن). وهنا تجب الإشارة إلى أن النقطة (ن) التي تصف لنا وضع المنتج والتي زاد من طلبه على العمل عندها أو كان مستعدا لزيادته عندها لا تعني أن المنتج قد وسع من حجم إنتاجه (زاد حجم إنتاجه). أما بالنسبة للاقتصاد ككل، فإنه سينتقل على امتداد الخط (د ا ت).

ب ـ وإذا ما انخفض معدل الأجر الحقيقي عند حدوث البطالة مثلا، إلى المستوى (٤) فإن العمل سيبلغ النقطة (ع$_{٥}$) على الرغم من أن الزيادة في الطلب على العمل لم تتحقق فعلا.

جـ ـ أما من ناحية العمال: فإنهم بهذا المستوى للأجر الحقيقي سوف يكونون على استعداد للعمل بشرط توافقه مع الكمية (ع$_{٢}$) وليس الكمية (ع$_{٥}$) والتي تمثلها النقطة (ك) على منحنى عرض العمل (ع) والتي عندها يكون مستوى الأجر الحقيقي ٤ ريالات. ويظهر لنا من التصور المذكور أن الأجر الحقيقي وحده لا يستطيع تحقيق حالة الاستخدام الكامل. وذلك لأنه عند هذه المرحلة لا بد من أن ترتفع مستويات الأسعار وكذلك الأجور الاسمية نسبيا، على حين يبقى مستوى الأجر الحقيقي ثابتا.

---

(٣٣) المهر، *التقلبات*، ص ص ١١٠ـ١٣٥.

د ـ إن التـوسع في تطبيقات السياسة المالية والنقدية يتطلب في الوقت نفسه الاهتمام بمسألة الأجور الحقيقية. وأن تعمل كلا السياستين بمساعدة سياسة الأجور على جعل مستوى الأجر الحقيقي عند النقطة (٥ = $\frac{ج}{س}$).

هـ ـ إن البطالة التي سبق أن حدثت بسبب انحسار الطلب (تراجع الطلب) لا يمكن تجنبها عن طريق التوسع في تطبيق السياستين المالية والنقدية، إلا أنه من الممكن أن تحقق سياسات الأجور بعض النجاحات تجاه الأجور وتحديد مستوياتها ولو في الأمد القصير، وكذلك الحد من البطالة في الاقتصاد المذكور.

جـ ـ علاقة الطلب الفعال بسياسة الأجور

لقد سبق أن أشرنا إلى أن تغير مستويات الأجر لا يؤثر على إجمالي الطلب في الاقتصاد. وبمعنى آخر فإن الأجور تعتبر كلفة وهي عنصر ثابت. ومع ذلك، فإن هنـاك جدلا عامـا يدور حول أثـر الـطلب الفعال في الاقتصاد على تغيير مستويات الأجور. واستنادا إلى تلك العلاقة أكد الكثيرون من الاقتصاديين على الأثر الإيجابي للطلب الفعـال على الاقتصـاد، وخاصة عند انخفاض مستويات الأجور والأسعار انخفـاضا نسبيا. وإذا ما حدث ذلك، فإن أول من يستفيد من تلك الأوضاع هم أصحاب الدخول الثابتة كالموظفين والمتقاعدين وحتى العمال، حيث إن قوتهم الشرائية سترتفـع (بسبب انخفاض الأسعار نسبيا). وإذا ما رجعنا إلى كينز فإننا سنجده هو الآخـر في (النظرية العامة) قد أكد على العلاقة بين أثر تغيير مستويات الأجور على إجمالي الطلب في الاقتصاد.(٣٤) كما ذكر في الوقت نفسه سبعة عوامل «مؤثرات» دلل بواسطتها على أن انخفاض الأجور له أهمية خاصة في الاقتصاد:

١ ـ عامـل التـوزيع (إعـادة التـوزيع): أو بمعنى آخـر أثر التوزيع: عند انخفاض مستويات الأجور يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين.

٢ ـ المنافسة الدولية: إن انخفاض مستويات الأجور (داخل القطر) يزيد من حدة المنافسة الدولية وبشرط عدم تقييد حرية التجارة.

---

(٣٤) Keynes, *Theory*, pp. 258-62 ff.

٣ ـ أثر شروط التجارة الدولية.(٣٥)

٤ ـ أثر الانتظار: انتظار المنتج بتوقع انخفاض الأجور اليوم أو ستنخفض غدا، الأمر الذي يؤدي به إلى انخفاض حجم الاستثمارات (وهنا يكون العمل رخيصا دائما) وينخفض الطلب، ويحدث العكس إذا ما توقع المنتج ارتفاع مستويات الأجور.

٥ ـ أثر الفائدة: عند انخفاض مستويات الأجور والأسعار، فإن كمية قليلة من النقد كافية للتداول، عند ذلك تنخفض مستويات الفائدة، وهذه بدورها تؤدي إلى بعث الطلب على الاستثمار من جديد.

٦ ـ أثر المزاج temperament effect : إن انخفاض مستويات الأجور يؤدي إلى تحسين مزاج المنتج، حيث إن وجهة نظر النقابات العمالية هي ضرورة زيادة أرباح المنتج عند انخفاض الأجور (لأن الأجور بالنسبة للمنتج كلفة)، وأن هذا الشعور يشجع المنتج على زيادة استثماراته. ولكن مما لا شك فيه أن الاستمرار في انخفاض مستويات الأجور يؤدي إلى زيادة الرغبة على الإضراب لدى العمال. وهذا ما يجعل الأوضاع الاقتصادية أكثر سوءا، وأشد تدهورا.

٧ ـ أثر الديون: إن انخفاض مستويات الأجور والأسعار تجعل أعباء الديون الحقيقية المظهرة (الواجب دفعها بأجل) أعلى كثيرا أو قليلا من قيمتها الاسمية، الأمر الذي يؤثر على إمكانات الاستثمار والطلب عليه.

وبعد عرض تلك المقولات الكينزية (أعمدة كينز السبعة) نتساءل حول ما إذا كان الارتفاع في مستويات الأجور وانخفاضها يؤدي بالضرورة إلى زيادة أو انخفاض

(٣٥) إذا ما انخفضت مستويات الأجور في بلد ما، فإنها ستعمل على انخفاض أسعار الصادرات وبالتالي ستنخفض مستويات الأجور الحقيقية (القوة الشرائية)، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تراجع في حجم الطلب على السلع والخدمات. . . تدهور شروط التجارة الدولية لذلك البلد.

إجمالي الطلب في الاقتصاد؟ وللإجابة على هذا السؤال نستعرض وبإيجاز بعضا من آراء الاقتصاديين حول أثر التوسع أو التغيير في سياسة الأجور وعلاقتها بالطلب الفعال والاستخدام.

يعتقد الاقتصادي النمساوي «بومباخ» Bombach أنه ليست هناك ردود فعل متوقعة لأثر الاستخدام عند انخفاض مستويات الأجور. وبالنسبة للمنتج فإن كل ما عنده (أو يسعى للحفاظ عليه) هو التأكيد على أهمية التكاليف (كلفة الأجر) وأثرها على أسعار السلع التي ينتجها.

ولقد ظهر واضحا ـ حسب رأي بومباخ ـ أنه عند انخفاض مستويات الأجور يزيد المنتجون من نسب التصدير إلى الخارج (زيادة قدرتهم على التصدير)، وكذلك ارتفاع نسب الاستخدام. وطبقا لرأي بومباخ، فإن مثل هذه الحالة لا يمكن تحقيقها ما لم يكن سعر الصرف ثابتا. أما إذا كان سعر الصرف «متقلبا» فإن ما سوف يحدث في الاقتصاد هو العكس، وذلك لأن سعر الصرف مرتبط إلى حد ما بمتوسط كلفة الأجور.

أما «هانس» Hans فلقد أكد بدوره على على أن مشكلة الاستخدام لا ترتبط فقط بالأجور وضرورة انخفاض معدلاتها. ويقول مستطردا: لو أخذنا هذا الرأي (الفكرة) نكون قد نظرنا إلى المسألة من الناحية الكمية للتأثير المباشر من قبل الأجور على الاستخدام (تأثير التكاليف). وهذا يعني في الوقت نفسه عدم الأخذ بنظر الاعتبار لأثر الطلب الفعال وعلاقته بالاستخدام وتطور معدلاته. (٣٦)

ومع ذلك فإن هناك الكثير من الاقتصاديين الذين لهم دراسات عدة وخبرة واسعة في قضايا الأجور وعلاقتها بالاستخدام يفضلون التوسع في سياسة الأجور، والسماح للأجور بالارتفاع عند نقطة الانطلاق للتخلص من البطالة.

---

(٣٦) Keynes, *Theory*, pp. 258-62 ff ؛ ثم انظر: Ott, "Löhnehöhe" .

ومن أولئك الاقتصاديين الذين ناقشوا مسألة الأجور وعلاقتها بالاستخدام الاقتصادي Alfred Ott حيث ذكر أنه، عندما لا يتأكد من التخفيض النسبي أو المطلق للأجور الذي من شأنه تجنب البطالة أو التقليل من حدتها، فإنه بالمقابل ـ ومن المحتمل جدا ـ نفترض أن رفع مستويات الأجور بدون وضع قواعد (مقاييس) معينة لنسب الارتفاع، وأن إمكانات تجنب البطالة ستزداد صعوبة في تحقيقها (بلوغها).(٣٧)

وهناك من يعتقد بأن ارتفاع مستويات الأجور الحقيقية سيكون له مردود سلبي على الاستخدام، الأمر الذي يحول دون التوسع في الإنتاج (زيادة الاستثمار) وزيادة الطاقة الإنتاجية. أو بمعنى آخر إن خطوات الإنتاج المفروض القيام بإنجازها لا يمكن إكمالها (ملؤها).

ويعتقد كاهلن Gahlen ـ وهو عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الألماني ـ أن التقلبات الاقتصادية التي حدثت ولا تزال تحدث في الاقتصاد الغربي ـ وعلى الأخص في ألمانيا الاتحادية ـ وعلاقتها بمشكلة النمو الاقتصادي وزيادة حدة الصراع بين أطراف السوق أدت جميعها إلى ردود فعل سلبية في السياسات الاقتصادية المطبقة في تلكم الدول التي تعاني جميعها من مشكلة الأجور وعلاقتها بالاستخدام والبطالة. وحلا للمشكلة اقترح كاهلن استبدال سياسة الطلب الفعال بسياسة العرض، وطالب كذلك بضرورة زيادة الطلب على رؤوس الأموال في الأمد الطويل، مع تطبيق سياسة التوسع في البحوث وتطوير اتجاهاتها وتوسع مجالاتها.(٣٨)

ولقد طبقت فعلا سياسة من شأنها الضغط على التكاليف كوسيلة لتخفيض معدلات التضخم. وقد نجحت هذه السياسة فعلا ولمدة ثلاث سنوات من ١٩٧٤ ـ ١٩٧٦م. إلا أن معدلات البطالة والتضخم لم تنخفض بنسب كبيرة، وذلك لأن معدلات النمو الاقتصادي في ألمانيا الاتحادية كانت آنذاك منخفضة المستوى.(٣٩)

(٣٧) Ott, *Bemerkunger*, pp. 334-36.

(٣٨) Ibid.

(٣٩) Ibid. ؛ وانظر كذلك: *Bremer Zeitschritt fur wirtschafts politik*, Hrsg: Bremer Ausschuss fur wirtschaftsforschung, 2. Jûhrg., Mai, 1979, Heft. 1.

أما الأستاذان هوف Hoff وشترومبل Strumpel فقد عالجا المشكلة من زاوية غير زاوية التكاليف وأثر الطلب. حيث أشارا إلى أن زيادة نسبة فرص العمل الجديدة وعدم وجود أثر نقدي كبير لطالبي العمل الجدد قد قلل من نسب البطالة. وهذا الادعاء جعلهما يطالبان بإيجاد فرص عمل جديدة، وبصورة خاصة فيما يتعلق بالأعمال غير الجسدية أو العضلية، كفرص عمل في المشاركات الشخصية، والنشر والبحث العلميين، وأعمال الخدمات الإنسانية، والإفادة قدر الإمكان من الوقت الضائع. كما طالبا بأن تتوافر تلك الأعمال لطلاب وطالبات المدارس الثانوية وطالبا بخلق فرص عمل جديدة فنية متواضعة، وتقديم تلك المنتجات اليسيرة إلى شعوب العالم الأخرى، وخاصة الفقيرة، من أجل بناء دعائم للصداقة والتعاون بين شعوبهم وشعوب العالم على أسس وقواعد جديدة.

وكان هناك رد على تلك الأفكار باعتبارها قد قامت على فرضيات خاطئة، حيث إن فرص العمل التي وجدت قد شغلت جميعها من قبل العمال العاطلين عن العمل. كما وأنها لم تشغل من قبل طلاب وطالبات المدارس الثانوية الجدد على الرغم من تناقص معدلات البطالة.

ومن الذين يؤيدون استخدام سياسة فعالة من شأنها خلق فرص عمل جديدة الأستاذ «هانكل» Hankel ، فهو قد اقترح دفع كل المبالغ المحتسبة على مكافآت الضرائب والإضافات المرصدة للتأمين على البطالة إلى المنتجين (بعد سحبها من الأبواب المخصصة لها في الموازنة) من أجل استثمارها في العمليات الإنتاجية التي من شأنها تؤدي (عند توسعها) إلى خلق فرص عمل جديدة.

أما القاعدة التي استند عليها «هانكل» فهي افتراضه «منهجية معينة لأسواق العمل» وبواسطتها يمكن تقدير حجم عرض العمل مستقبلا، مع مقارنته بفرص العمل المتواجدة. ومن هذا المنطلق ندرك أن «هانكل» قد أقام فكرته على أساس التعرف على السياسات المستقبلية للاقتصاد ككل، ولأسواق العمل والاستخدام بصورة خاصة. كما يفهم من فكرته تلك إعطاء أهمية كبيرة للتخطيط الاقتصادي، والعمل على زيادة الرغبة للقيام به وتفضيله.

أما «كرمفهارت» Krumphart ، فهو الآخر قد اقترح سياسة التوسع في الطلب والعمل على زيادة معدلاته وخاصة في القطاعات غير المكتفية من الطاقة العمالية غير المتطورة، إلى ما فيه الكفاية من التأهيل المهني حتى يمكن تفادي البطالة . ومن الوسائل التي اقترحها «كرمفهارت» لتحقيق فكرته هذه تقصير مرحلة سنوات العمل (تقصير مدة الخدمة حتى سن التقاعد) . (٤٠)

كما أن هناك من اقترح التوسع في النفقات العامة كشرط أساسي لمكافحة البطالة، حيث إن هذه السياسة من شأنها خلق فرص عمل جديدة، وتطوير القديمة منها بحيث تكون قادرة على استيعاب أنواع عمل جديدة. ومن أجل أن تطبق هذه السياسة اقترح أصحابها استخدام أسلوب «المخاطرة» من قبل الدولة لإيجاد أسواق عمل جديدة في الداخل والخارج، حتى تستوعب كميات الإنتاج المتزايد، وحتى تخلق طلبا «جديدا» على العمل .

إن كل الاقتراحات لا يمكن الأخذ بها أو تحقيقها ما لم تتوافر مستويات فنية محددة ومعينة (تقنية فنية معينة) في الاتصالات مع فنية التوفير في الطاقة وتطوير الخبرات الإنتاجية على النطاق الدولي .

ومع ذلك، فإن كل تلك المقترحات وأساليب تنفيذها (إن أمكن) لن تستطيع تحقيق أهدافها ما لم تنتظم كل العمليات المتعلقة بسياسة التوسع المالي والنقدي التي من شأنها تنظيم سياسة الأجور وترشيدها، وخاصة في الأمد القصير، وهذه الأخرى بدورها تؤدي إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادي في الأمد القصير أيضا، وأخيرا تجنب البطالة قدر المستطاع في تلك الفترة، وحتى يتسنى للمخططين على المستوى العام للاقتصاد أن يأخذوا نفسا أطول، وفرصة مناسبة وكافية للتفكير في معالجة الأمور مستقبلا بأسلوب علمي موضوعي متميز.

---

(٤٠) Kromphardt, "Nachfragebelebung."

ونتساءل هنا حول مسؤولية سياسة الأجور تجاه الاستخدام الكامل؟ إن موضوع الاستخدام ومستويات الأجور هي المشكلة أو السؤال الرئيس حول إمكانات توجيهها للاقتصاد ككل. ولقد دار جدل كبير ـ ولا يزال يدور ـ حول مسؤولية أطراف العقد للاستخدام الكامل في الاقتصاد، وهم العمال، والمنتجون، والدولة. وهذا يعني أن المشكلة أو المشكـلات المتعلقة بالاستخدام ومسؤولية سياسة الأجور تجاهه يجب أن تعالج من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، حيث إن كلا من عرض العمل والطلب عليه لم يكونا منسجمين دائما.

وعندما يكون هيكل التدريب والتأهيل المهني، ونظام الاستخدام والتعويض غير منـاسب not compatible سيكون من الأفضل وضع قواعد عامة من شأنها عند العمل بها تجاوز جزء من البطالة. ولذلك اعتقد أتباع مدرسة كمبردج البريطانية أن أسباب البطالة تعود أساسا إلى المستويات العالية للأجور الحقيقية.(٤١)

وعودة صغيرة إلى آراء كينز واستقراء ما جاء فيها في مسألة العلاقة بين الأجور والاستخـدام، نجـد أن الجدل الطويل قد اتخذ طابع الجدية حول مسؤولية سياسة الأجور أو السياسة الاقتصادية للدولة باعتبارها هي المسؤولة مباشرة عن الاستخدام والبطالة. وكما قلنا سابقا فإن هذه العلاقة تعتبر حجر الزاوية في التصور الكينزي حول العمل والأجور.

وكما قلنا أيضا: إن كينز كثيرا ما اعترض وبشدة على الأفكار التقليدية المتعلقة بالعمـل والأجـور. إن عدم التجـزأة في الموضوع، وتماسك نقاطه العلمية والمنطقية (الافتراضات والتعاريف) قد أكد أن النمو السريع للأجر الحقيقي، هو السبب في خلق البـطالـة. كما أن سكوت النقابات العمالية على النمو البطيء لمستويات الأجر الحقيقي لا يتناسب مع مسألة تجاوز البطالة.

---

(٤١) University of Cambridge, Dept. of Applied Economics, "Economics Policy" No. 4 (March, 1978).

وحجة كينز هذه ما زالت قائمة خاصة بعد التجارب التي ظهرت على مسرح الحوادث الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية. ولذلك فإن العودة المتكررة إلى آراء كينــز لم تكن من باب الصــدفـة أو التمتـع بها، حيث إن توجيه مسؤولية الاستخدام ووقوعها على عاتق سياسة الأجور، يعتبر فكرة سابقة، وأن وضع الأفكار الكلاسيكية ومسألة صحتها وانطباقها مع الواقع (خاصة بعد الحرب العالمية الثانية) تحت مجهر الأفكار الكينزية لتقويمها ليست محل نقاش، لأن من يحاول الفصل بين السياسات الداخلية والخارجية الاقتصادية ـ وخاصة في النصف الثاني من العقد السابع للقرن الحالي ـ سوف تلاحقه القواعد والإجراءات التي تظهر واضحة التطبيق. عند ذلك سيعيد النظر في الأفكار الكينزية باعتبارها ليست مجرد آراء أكاديمية. (٤٢)

وعلى ضوء هذه الآراء تكون فكرة ـ أو نظام ـ العلاقة بين الأجور والاستخدام سلبية. وهذا يعني أن مسؤولية الاستخدام تقع على عاتق سياسة الأجور. وهنا تساءل كينز حول هذه المشكلة على النحو التالي:

أ ـ كيف تكون الصلة (العلاقة المشتركة) بين مستويات الأجور والاستخدام؟

ب ـ كيف تستطيع الإدارة للاقتصاد ككل التوصل إلى مرحلة الاستخدام الكامل؟

إن تجزأة المشكلة عن طريق طرح الأسئلة ومحاولة الإجابة عليها قد أعطت لها قوة دفع وأهمية كبيرتين، وذلك كمحاولة لوجود مخرج ـ أو حل ـ جديد لمسألة مسؤولية سياسة الأجور تجاه الاستخدام الكامل. ولقد أشار كينز بوضوح إلى ذلك حيث قال: (٤٣)

"The Traditional Theory maintains, in short, that the wage bargains between the enterpreneurs and the workers determine the real wage."

---

(٤٢) Gahlen, *Antwort,* p. 282.

(٤٣) Keynes, *Theory,* p. 11.

وفي الحقيقة إنه من الصعب تعرف كيف أن أطراف العقد يستطيعون تسخير الأجر الحقيقي للاستخدام؟ وهل الأجر الحقيقي هو النسبة بين الأجر الاسمي والمستوى العام للأسعار؟ حيث إنه عند المساومة يكون موضوع الأجر الاسمي وكيفية تحديد مستواه هو مدار البحث بين أطراف العقد؟

ومما لا شك فيه أن أفكار كينز قد انسجمت مع المنطق الكلاسيكي تماما. وقد أشار كينز إلى ذلك بوضوح حيث قال: إنه من الممكن تجنب البطالة عند انخفاض معدلات الأجور الحقيقية.(٤٤) ولقد تعامل كينز مع عدة حقائق منها: عندما تكون العلاقة سلبية بين الاستخدام والأجر الحقيقي لماذا لا تقع مسؤوليتها على عاتق أطراف العقد (مسؤولية المتعاقدين)؟ وذلك لأن أطراف العقد ـ كما ذكرنا ـ يهمهم بالدرجة الأولى مستوى الأجر الاسمي وليس من شأنهم تحديد مستويات الأجور الحقيقية. وبهذه الصيغة العلمية لمدار الجدل القائم بينه وبين الاقتصاديين التقليديين يكون كينز قد رفع من درجة المخاطر المحتملة على سياسة الكساد.

إن مستوى الأجر الحقيقي ينخفض بدرجة أسرع من المستوى العام للأسعار عندما تنخفض مستويات الأجور الاسمية، وذلك بغض النظر عن عدم الأمان من إجراءات الكساد التي تتمثل في ارتفاع التكاليف وجعل الآلات تعمل بأقل من طاقتها المقررة. وهذا هو الدليل الواضح على ظهور البطالة. وعند كينز: إن تراجع معدلات الأجور الاسمية هي ليست مقبولة لتكون عاملا من شأنه أن يخفف من عبء البطالة.(٤٥) كما ويعتقد كينز أيضا أنه من الممكن زيادة معدلات الاستخدام عن طريق زيادة النفقات النقدية حتى تنخفض معدلات الأجور الحقيقية لتكون منسجمة مع المنفعة الحدية للعمل. وعند هذه النقطة (المرحلة) تزداد معدلات الاستخدام. والسؤال الموجه لتلك الآراء هو: كيف تنخفض معدلات الأجور الحقيقية؟ ويجيب كينز على ذلك بقوله: إن التضخم من شأنه العمل على تخفيض معدلات الأجور الحقيقية.

---

(٤٤) Gahlen, *Antwort*, p. 282.

(٤٥) Keynes, *Theory*, p. 13 ff; Gahlen, *Antwort*, p. 282 ff.

ويتساءل بعض النقاد عما إذا كانت الوصفة الكينزية هي مجرد حيلة trick ؟ أو أنها شيء آخر يريد كينز التعبير عنه؟ حيث إن الكساد لا يجدي نفعا عن طريق البطالة. ويتساءلون أيضا حول الوصفة الكينزية عما إذا كان النقد الخادع للنقابة هو حقيقة واقعة؟ وهل أن فرضيته ثابتة حول وضع النقابات؟ وذلك لأنهم عند انخفاض مستويات الأجور الاسمية لا يقبلون بذلك على حين تجدهم يوافقون أو يقبلون بانخفاض معدلات الأجور الحقيقية عبر التضخم via inflation . وفي هذه المسألة فإن المنطق الكينزي واضح وهو: مادامت مستويات الأجور الاسمية ترتفع بمعدلات أقل من ارتفاع معدلات الأسعار، فإن الأجور الحقيقية ستنخفض، وإن معدلات الاستخدام سترتفع.(٤٦)

ثانيا: تنظيم الأجور في الأمد القصير

قبل الخوض في مسألة تنظيم الأجور وعلاقتها بسياسة الأجور والإجراءات المرتبطة بها، نجد أنه من الأفضل ـ ومن زاوية التحليل العلمي للمشكلة ـ إعطاء تصور واضح لهذه المشكلة، وذلك عن طريق عرض موجز لآراء كل من الاقتصاديين المحدثين، وآراء كينز التي عالجتها بجدية فائقة النظريات الاقتصادية، وأسهبت في مناقشتها وتحليلها، وبيان أثرها على المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

١ ـ التصور الاقتصادي التقليدي الحديث

لقد قامت تصوراتهم حول العلاقة بين مستويات الأجور والاستخدام على فكرة يسيرة وهي: أن الطلب على العمل هو دالة للدخل الحقيقي. فعند ثبات عرض العمل (محددا) وبشرط تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل، فإن التوازن في الأجر الحقيقي سيتحقق. وتحليل هذه الفكرة في المنطق التقليدي الحديث يعني أنه إذا ما حصل فائض في عرض العمل فإنه من الممكن التغلب عليه (امتصاصه) عن طريق تخفيض مستويات الأجور الحقيقية.(٤٧)

---

(٤٦) Keynes, *Theory*, p. 13 ff.

(٤٧) يراجع كتاب: دوهيم، *مدخل*، ص ص٤٨، ٢١٢-٢١٣.

وعند تحليل هذا المنطق تثار الكثير من الأسئلة الموضوعية ومنها: عند امتصاص فائض عرض العمل هل كان المنتج موجودا وذلك عن طريق مساومته حول مستويات الأجور الاسمية (النقدية) وعلاقتها بالتكاليف؟ وهل من الضروري أن تنخفض مستويات الأجور الحقيقية؟ وهل عند انخفاض مستويات الأجور الاسمية يصبح من الضروري انخفاض مستويات الأسعار مع بقاء مستويات الأجور الحقيقية ثابتة؟

وهنا لا بد لنا من الرجوع إلى نظريات الأجور الحقيقية علنا نجد فيها ما يساعدنا في الإجابة على تلك الأسئلة. إن تلك النظريات قد عالجت مشكلة الأجر الحقيقي عن طريق قيدين أو حدين (أو بالأحرى في مجال قطبين) هما:

١ ـ الحد الأدنى للوضع الاجتماعي الذي تعيش ظروفه الطبقة العاملة في نظام اقتصادي معين (تحديد أقل أجر حقيقي ممكن).

٢ ـ الحد الأعلى ـ المستوى السلبي ـ والذي له علاقة مباشرة بمستويات الأرباح التي يسعى المنتج لتحقيقها. حيث إن تزايد معدلات الأجور الحقيقية ـ في نظر المنتج ـ يتم على حساب أرباحه، وبالتالي تناقص معدلات استثماراته في المشاريع الإنتاجية المزمع القيام بها مستقبلا.

ويفهم من هذين الحدين (القيدين) أن مسألة تحديد مستويات الأجور الحقيقية مرتبط بالأجور الاسمية والأسعار. فبالنسبة للأجور الاسمية (النقدية) فإنها غالبا ما تحدد عن طريق المساومة بين النقابات العمالية (جانب العرض للعمل) والمنتجين (جانب الطلب على العمل)، في سوق معينة في وقت معين (محدد). ولكن العلاقة بين الأجور الاسمية والأسعار هي الأخرى تثير الكثير من التساؤلات المنطقية ومنها: إذا ما تغيرت مستويات الأجور الاسمية، فبأية نسبة يجب أن تتغير معدلات الأسعار؟ وإذا ما تغيرت الأجور الاسمية هل ترتفع الإسعار أو تنخفض؟ وبأي مستوى يكون ذلك الارتفاع أو الانخفاض؟ كل تلك الأسئلة، والإجابة عنها، وتحليل نتائجها، تعكس لنا صورة واضحة لشكل الصراع القائم بين العمال والمنتجين.

وبهذا الخصوص يقول «فون بافرك» Von Bawerk : «إن المنتج يستعيد أنفاسه خلال فترة الصراع بينه وبين العمال عند تكوين مستويات الأجور. وإذا ما حسمت المسألة بينه وبين العمال ولصالح العمل فإنه من المتوقع أن يتصرف تصرفا غير عقلاني تنعكس آثاره على الإنتاج (حجم الإنتاج). (٤٨)

٢ ـ التصور الكينزي

من المعروف أن كينز كان من أشد المعارضين للأفكار التقليدية الاقتصادية، وبخاصة ما تعلق من تلك الأفكار بمسألة «الأجور». وكان بدء اعتراضه على مقولاتهم الاقتصادية قد انطلق من تحليله لمنحنى عرض العمل التقليدي، حيث قد اعتبر الأجر النقدي جامدا. وأن الأجر المذكور يتحدد عن طريق المساومة، وأن ذلك الأجر ليس بالأجر الحقيقي.

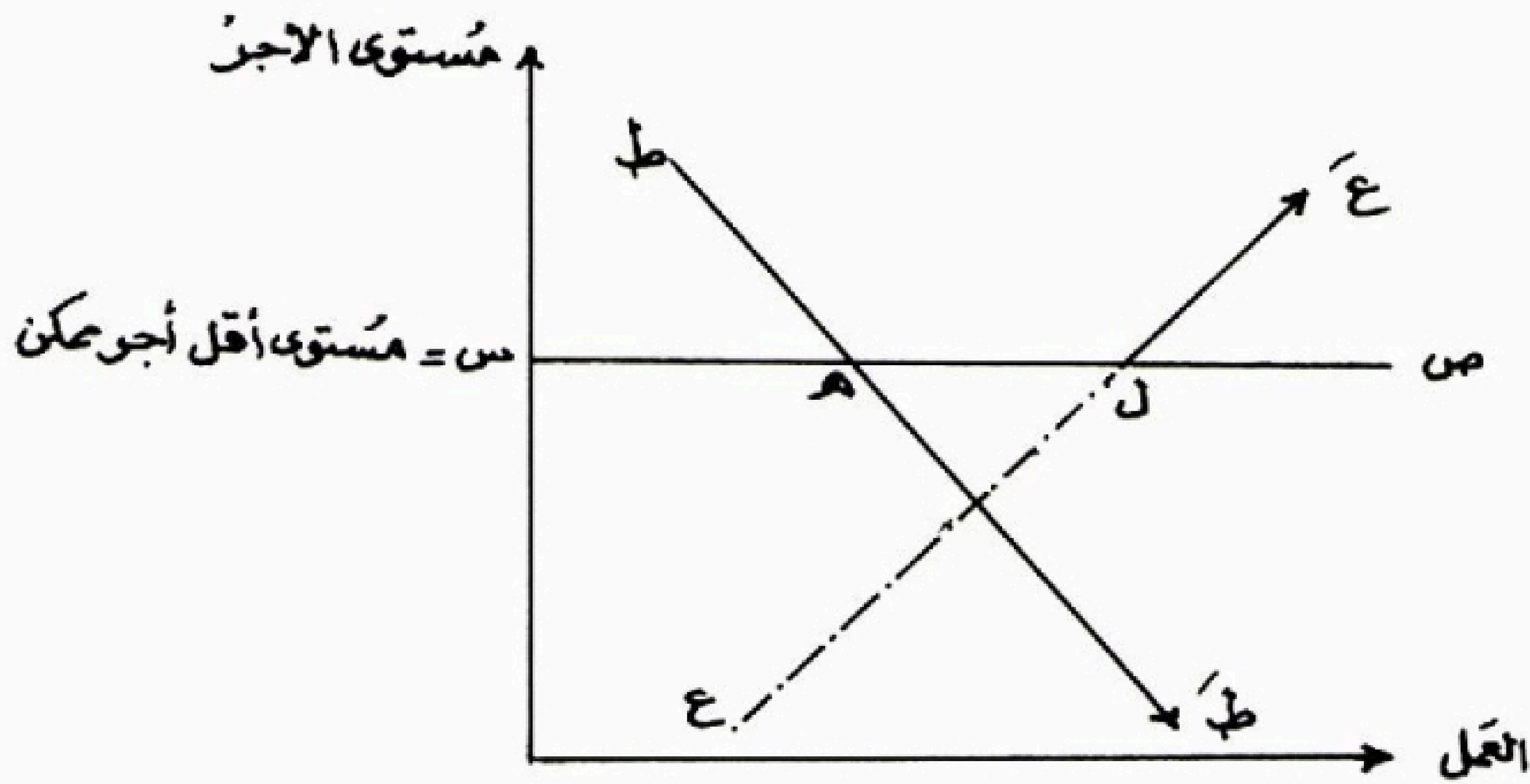
ويفهم من النقد المذكور أن كينز قد اعتمد مستوى الأجر النقدي (الاسمي) بدلا من الأجر الحقيقي عند تحليله مشكلة الأجور وتحديد مستوياتها، علما بأنه قد أشار بوضوح إلى أن المستوى العام للأسعار الجارية يعتمد في تحديده على حجم الاستخدام ووحدة الأجر. (٤٩) إن مفهوم الاستخدام الكامل عند كل من كينز والاقتصاديين التقليديين يعني من الناحية العملية مفهوم «فوق الاستخدام».

ولتصور كلا الرأيين نستعين بالشكل رقم (٧). ونجد فيه أن (س ص) يمثل مستوى الأجر تحت حد التعادل. وأن المستوى المذكور لا يمكن تحديده (تحقيقه) إلا عندما يكون مستوى الأسعار معروفا (محددا). وأن النقطة (ل) تمثل حالة الاستخدام عند كينز.

---

(٤٨) «إن للمنتج رغبة أكيدة في توسيع حجم إنتاجه، ومن ثم زيادة الطلب على العمل. كل ذلك يمكن أن يحدث إذا ما كانت الشروط الفنية للإنتاج ثابتة وقادرة على تخفيض مستويات الأجور الحقيقية. وإلا فإن المنتج لا يستطيع دون ذلك الحصول على أكبر ربح ممكن.» المهر، *نظريات*، ص ص٢٦٧ـ٢٦٨ : المهر، *التقلبات*، ص ص١٢٠ـ١٢١.

(٤٩) المهر، *التقلبات*، ص ٢٥ وما بعدها؛ Schneidter, *Einführung;* pp. 221 ff; Patinkin, *Flexibility*, p. 562 f.



الشكل رقم (٧)
مستوى الأجر تحت حد التعادل

ويلاحظ في الرسم المذكور أن منحنى الطلب (ط ط) لم يمر من النقطة (ل) بل إنه قد قطع الخط (س ص) في النقطة (هـ) التي تقع على يسار النقطة (ل). ومن هذا المسار (ل — هـ) يتحدد مستوى أدنى (أقل) أجر ممكن، وهو الذي يعرف بأجر (حد الكفاف) عند الاقتصاديين التقليديين. وأن الخط (ل هـ) يمثل حجم البطالة في سوق العمل. وأن هذه البطالة من الممكن تجنبها وبمقدار كاف إذا ما زحف منحنى الطلب إلى جهة اليمين وباتجاه النقطة (ل).[٥٠] ومن المعروف أن منحنى الطلب على العمل هو منحنى مشتق من منحنى الطلب على السلع الاستهلاكية ومنحنى الطلب على السلع الرأسمالية (الإنتاجية).

وحتى يستطيع مخططو السياسات الاقتصادية تجنب البطالة قدر استطاعتهم فلا بد لهم من تطبيق سياسة التوسع الاستثماري (توسع وزيادة الطلب الفعال) لإنتاج السلع الاستهلاكية والرأسمالية.

وتوضيحا لما تقدم عرضه، نقول: إنه من الممكن توجيه النقد الموضوعي والمنطقي للتحليل الكلاسيكي (التصور الكلاسيكي) لمشكلة العمل والبطالة حيث يلاحظ أنه عند ارتفاع مستوى الأجر وتثبيته بقوة عند الحد الأدنى له وعند مستوى البطالة في الاقتصاد لهو خطأ كبير وقع فيه الاقتصاديون التقليديون.

(٥٠) Musgrave et al., *Finauzen*, pp. 5-7.

وكما قلنا مسبقا: إن مفهوم الاستخدام الكامل عند كينز يعني مفهوم فوق الاستخدام عند الاقتصاديين التقليديين لمرحلة الاستخدام الكامل والتي تتحقق عند مستوى الأجر الحر في النقطة (ع). وحتى يتحقق الاستخدام الكامل ذاتيا (أوتوماتيكيا) فلا بد من العودة إلى تطبيق عمليات تكوين «الأجر الحر» free wage .

ولكن إذا ما رجعنا إلى النظريات الاقتصادية، فإننا نجدها على عكس ما قلناه، حيث إنها قد ناقشت مشكلة الحد الأدنى للأجور من خلال المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والقوانين والأنظمة المتعلقة بها وأساليب تطبيقها والتعرف بموجب أحكامها ومحاولة خلق الانسجام بين بعضها البعض. ولهذا رأت أنه من الطبيعي إعطاء أهمية كبيرة للنقابات العمالية ودورها في جعل مستويات الأجور تنحدر للأسفل (انخفاضها إلى مستوى حد الكفاف) عند البطالة.

وإذا لم يكن التخفيض الحاصل في مستويات الأجور حادا (الانحدار للأسفل وباستمرار)، فإن عمليات المساومة لتحديد مستويات الأجور ستجد لها أجواء واسعة لتحديد تلك المستويات ذاتيا، وعندها سيتحقق مستوى الاستخدام الكامل مستقبلا. وإذا ما تحقق ذلك المستوى فإنه من الممكن تجنب الكثير من المساويء والسلبيات الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية التي تتعلق جميعها بمشكلة البطالة.

والبطالة بحد ذاتها وفي كل أشكالها ومظاهرها وعلى الوجه العام لم تكن شيئا مقبولا ومنسجما مع التطلعات الطموحة للإنسان، بل إنها خليط عجيب من عدة عوامل اجتمعت كلها لتكون ما يعرف بالبطالة ومن أحد عواملها المهمة، وهو العامل الإنساني وما يصيب ذاته من اهتزازات فكرية عنيفة وتدهور في مفاهيم التعامل مع الآخرين. وهي من الناحية النفسية والاجتماعية تعتبر من الأمراض المعاصرة التي يعاني مشكلاتها وأزماتها النظام الرأسمالي المعاصر. ومن الأشياء التي ترتبط بالبطالة وتتعلق

بالعامل الإنساني، وعلى سبيل المثال، البطالة بسبب سن التقاعد (العمال الكبار السن) والبطالة بسبب العوامل الصحية والبطالة الاختيارية . . . الخ. [٥١]

وأن ما يجعل مشكلات البطالة ـ عند تحليلها ـ أكثر تعقيدا هو: مسألة أسواق العمل والإحصاءات المتعلقة بها وعدم تطابقها (انسجامها) مع المقولات الاقتصادية (النظريات الاقتصادية). وعلى سبيل المثال لا الحصر: مشكلة البطالة الهيكلية التي تسببها التقلبات الاقتصادية. إن مثل هذه التداخلات في المفاهيم وعند تحليلها من الناحية النظرية والتطبيقية تجعل الباحث فيها مضطرا للعودة إلى التساؤل عن العلاقة بين مستويات الأجور والاستخدام من جهة وكل أنواع البطالة من جهة أخرى.

ثالثا: عمليات ترشيد مستويات الأجور في إطار سياسة الأجور

بعد هذا العرض الموجز لآراء الاقتصاديين التقليديين وآراء كينز حول مشكلة العلاقة بين الأجور والاستخدام وكيفية تصورهما لها نعود إلى مسألة تنظيم مستويات الأجور، أو بالأحرى عملية ترشيد تلك المستويات في إطار سياسة أجور مرنة. وحتى نستطيع السير في الطريق الصحيحة والمؤدية إلى القناعة العلمية والمنطقية لا بد لنا من الاستعانة بنماذج اقتصادية تكون هي الوسيلة المؤدية إلى الطريق الصحيحة، طريق

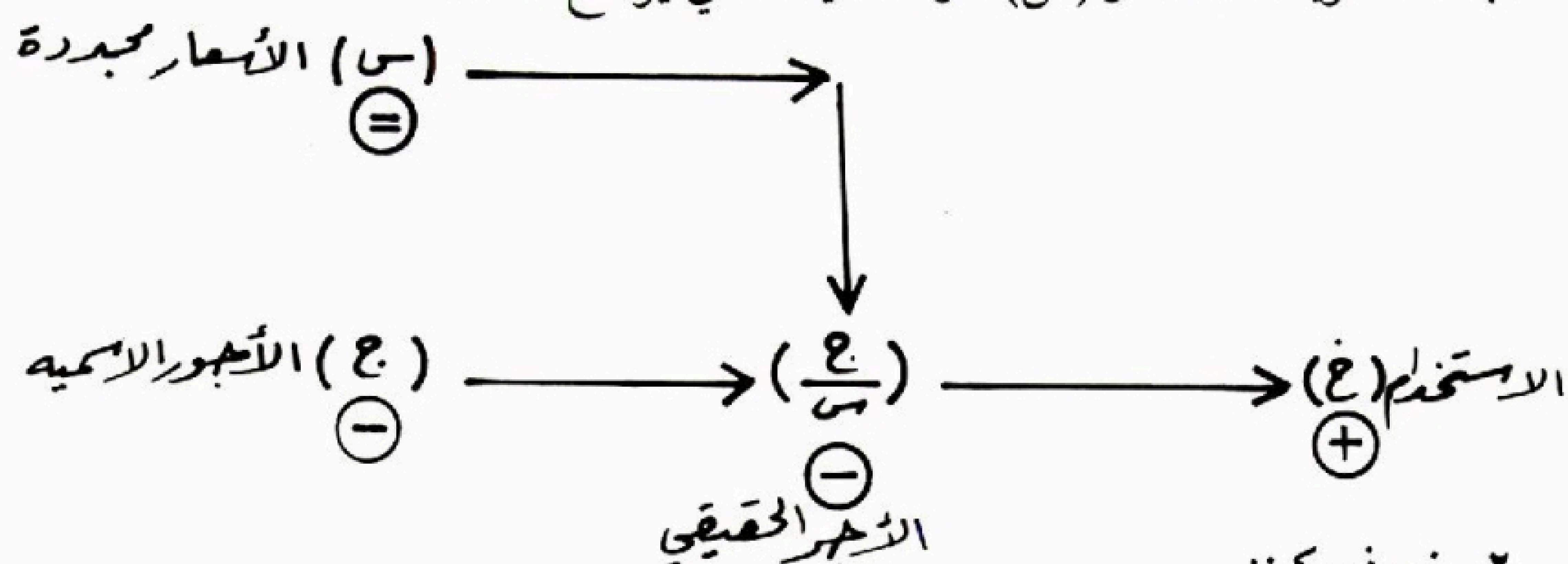
---

(٥١) لقد أشارت جريدة *الرياض* في عددها ٥٣٣٤ الصادر في يوم السبت ٨ ربيع الثاني ١٤٠٣هـ في الصفحة ٢٤ إلى العلاقة بين الأجور والتضخم في الولايات المتحدة وإلى أن الأجور المدفوعة للعمال الأمريكان فشلت في مواكبة التضخم الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٧٥م. وأن الأجور ترتفع بمعدلات أسرع من معدلات إرتفاع الأسعار. وأن متوسط الأجر الأمريكي منذ ١٩٥٠ـ١٩٧٨م قد ارتفع من ٥٤٫٢ إلى ١٠٠٫٨. أما متوسط الأجر في ألمانيا الإتحادية فقد ارتفع للفترة نفسها من ٢٤٫٥ إلى ١٠٩. وكانت أعلى مستويات الأجور عام ١٩٥٠م في الولايات المتحدة الأمريكية ثم لحقت بها ألمانيا الاتحادية. وللغرض نفسه أشارت جريدة *الجزيرة* السعودية في عددها ٣٧٧٣ في ٤ ربيع الثاني عام ١٤٠٣هـ في ص ١٧ بأن مكتب العمل في نورمبرغ في ألمانيا الاتحادية قد أشار إلى أن نسبة العاطلين في ألمانيا الاتحادية قد بلغت ٩٪. وأن عدد العاطلين حتى ديسمبر عام ١٩٨٢م قد بلغ ٢٫٢٢٣ مليون عاطل. وأن إجمالي العاطلين بلغ ١٦٫٩٪ من إجمالي السكان القادرين على العمل والذي كان عام ١٩٨٢م يساوي ٤١٫٨٪.

ترشيد الأجور في إطار سياسة أجور أو سياسات أجور وضعت لتحقيق ذلك الهدف. ولنبدأ أولا بنموذج الاقتصاديين التقليديين لنستعين بعده بنموذج كل من كينز ونموذج الاقتصاديين أصحاب فكرة «الاقتصاد غير المتوازن.»

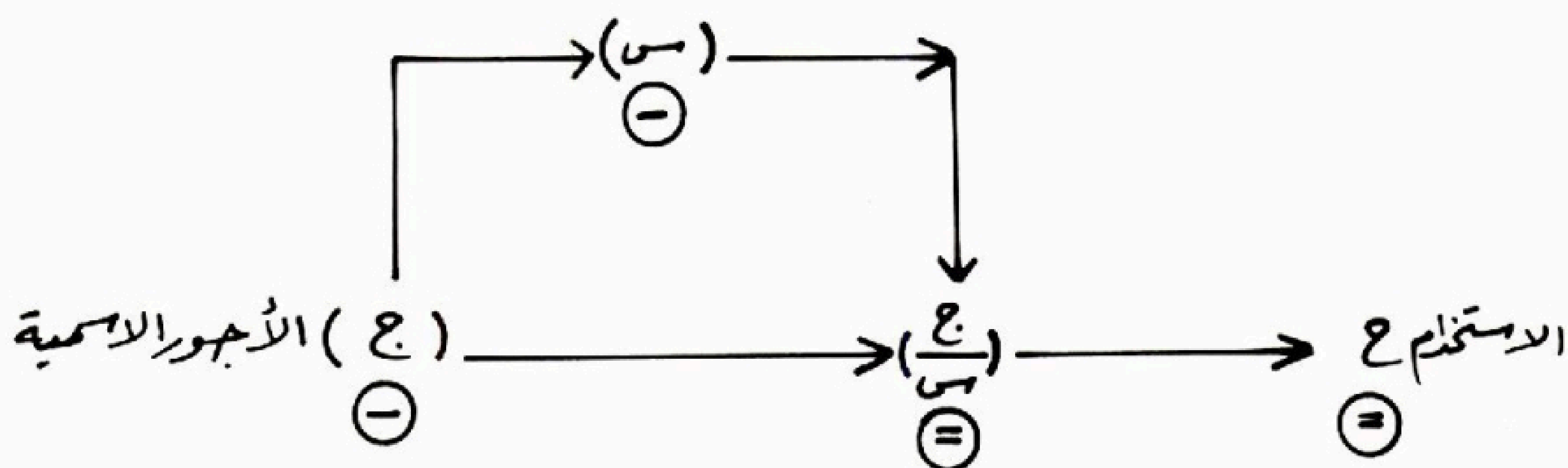
١ ـ نموذج الاقتصاديين التقليديين

لقد بدأ الاقتصاديون التقليديون بحثهم في مشكلة الأجور وعلاقتها بالاستخدام على النحو التالي: إن انخفاض مستوى الأجر الاسمي (ج) يؤدي إلى تدهور مستوى الأجر الحقيقي ($\frac{ج}{س}$) وبالتالي زيادة معدلات الاستخدام وبشرط ثبات مستويات الأسعار (س). والتخطيط التالي يوضح ذلك:



٢ ـ نموذج كينز

أما كينز فقد أشار إلى أنه إذا ما انخفضت مستويات الأجور الاسمية فإن مستويات الأسعار العامة ستنخفض هي الأخرى، على حين تبقى مستويات الأجور الحقيقية ثابتة. أما الطلب على العمل لغرض الاستخدام فإنه لم يتغير.[٥٢]

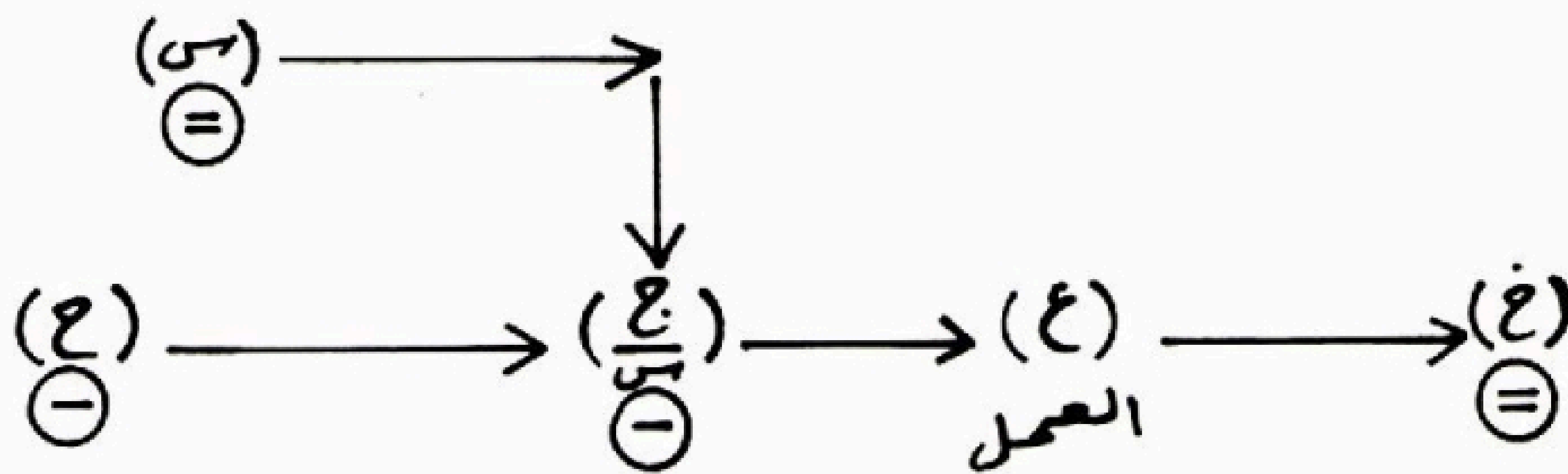


---

(٥٢) المهر، *التقلبات*، ص ص٤١ وما بعدها، ٤٥-٤٦.

٣ ـ نموذج الاقتصاد غير المتوازن

ويدعي أصحاب هذه الفكرة وهم الكلاسيكيون الجدد بأنه إذا ما انخفضت الأجور الاسمية، فإن مستوى الأجر الحقيقي هو الآخر سينخفض وبشرط أن تكون مستويات الأسعار العامة في حالة الثبات. وأن هذا الوضع لا يخلق بدوره أي تأثير على حجم الاستخدام وذلك لأن الاستخدام عند التقلبات الاقتصادية الحادة (المنخفضة المستويات) ليس معلقا بمستويات الأجور الحقيقية.



إن شرح العلاقة بين الأجور والاستخدام في اقتصاد غير متوازن تلعب دورا مهما في سياسة التقلبات يمكننا تجزئتها إلى جزئين وهما:

١) إن سياسة الأجور لا تلعب الدور الرئيس في تخفيض معدلات البطالة وذلك لعدم قدرتها على لعب ذلك الدور.

٢) إن دوافع الاستخدام الأساسية تتولد عادة عن طريق السياسة المالية والنقدية لأن كلا السياستين مؤهلتان لخلق مثل تلك الدوافع.

ومع ذلك لا يمكننا القول بأن سياسة الأجور ليست ذات أهمية ولا تلعب أي دور، حيث إن ارتفاع الأجور وانخفاضها قليلا ليس بالشيء الواضح ـ كما قلنا ـ وأن السياستين النقدية والمالية تؤديان إلى توسيع حجم الاستخدام. أما واجب سياسة الأجور فينحصر في التوصل إلى مستويات أجور معقولة مع محاولة الاحتفاظ بتلك المستويات وإسنادها قدر المستطاع.

إن التعبير عن الملاحظات التي تتعلق بسياسة الأجور من الناحية العملية من الصعـوبـة بمكان، وذلك بسبب عدم وجود تعريف محدد لمستوى الأجر، بل هناك مجموعة من التعريفات wage tariff ، ومستويات متعددة لأجور مطبقة فعلا، وتتباين وباستمرار هياكلها ومستوياتها. وبسبب هذا التعدد في المستويات أصبح من الصعب تحديد أي من تلك المستويات هو الصحيح والأقرب للواقع. (٥٣)

ومع هذا فليس من الصحيح أن يقف الباحثون مكتوفي الأيدي عاجزي التفكير وغير قادرين على التوصل إلى نتيجة مرضية بأية وسيلة ممكنة يجب عليهم استخدامها لتحقيق طموحـاتهم العلمية في إعطاء هذه المشكلة قدرا كافيا من الحلول. ولذلك نجدهم قد استعانوا بالتجارب العلمية والتي يستطيع الباحث الذكي جمع المستويات المتبـاينـة للأجور المنفردة ليحصل ـ عن طريقها ـ على معدل (مستوى) محدد لتلك المجمـوعـات من الأجـور المتبـاينـة تتنـاسب قدر المستطاع مع الأوضاع الاقتصادية ومستويات الأسعار السائدة. وإذا ما توصل الباحث المذكور إلى تلك المعدلات فإنه سيحـاول مرة أخـرى أن يجد نوعـا من العلاقة بينها وبين حالة الاستخدام السائدة آنذلك، والتي تعتبر حقيقة واقعة.

ونقول هنا: إن مثل تلك المحاولات لم توجد وإن وجدت في ظروف معينة فإنها لم تكن مرضية ومقبولة في ظرف أو ظروف أخرى. ونقول أيضا بل ونؤكد القول على أن تحقيق أو بلوغ مستويات أجور مرضية ومقبولة تماما من قبل العمال والمنتجين والدولة في الوقت الحاضر أمر غاية في الصعوبة بلوغ أهدافه. ولذلك فإنه غاية ما يبغيه المعنيون بالأمر من وراء تطبيقهم سياسة أجور معينة، وبالذات لتحقيق الانسجام بين معدلات الاستخدام ومستويات الأجور السائدة، ليس بالشيء المنتظر حدوثه أو تحقيقه. ومع كل ذلك فلا بد من الاستمرار في البحث عن وسيلة ولو مؤقتة النتائج لمشكلة مستويات الأجور وعلاقتها بالاستخدام، فليس من المقبول أن يقف الإنسان عاجزا أمام مشكلة تمس وجوده من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسة.

---

(٥٣) المهر، *دراسة*، ص ص٢١٠ـ٢١١.

واستمرارا في البحث لا بد من التفكير إذا بالوسائل العملية (الإجرائية) والنظامية pragmatic ways لتحقيق الأهداف المطلوبة من وراء سياسة الأجور على الرغم من قلة المعرفة بتلك الوسائل وتباين أشكالها، وظروف تطبيقها، وإلى أي مدى يمكن الأخذ بها، وفرض أو إيجاد إجراءات أخرى لتطبيقها على العمال المنتجين.

وإذا ما قبلنا بهذه الفكرة كوسيلة وجعلناها حقيقة واقعة في اقتصاد معين (كالاقتصاد الصناعي المتقدم)، ولظرف معين، ومدة معينة، فلا بد لنا من التفكير جديا في «سياسة الأجور في الأمد المتوسط.»(٥٤) والسبب الذي يدعونا إلى الأخذ بهذه السياسة هو كونها تعتمد عند تطبيقها على الإمكانات التي تتوافر لسياسة معدلات النمو الاقتصادي في الأمد المتوسط، وعلى تطور معدلات التضخم التي لا يمكن تجنبها وأسباب تطورها في الأمد المتوسط.

إن معنى ذلك هو أن الطريقة التي تحسم بواسطتها مشكلة تحديد مستويات الأجور تعتبر حقيقة واقعة لا علاقة لها بشكل السوق (سوق العمل لنوعية عمل معين).(٥٥)

إن ما نبغي توضيحه هو أن سياسة الأجور في الأمد المتوسط تخدم في أهدافها مرحلة معينة بكل تفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأن معطياتها تتقرر من قبل خبراء متخصصين وبشرط سيادة الاستخدام الكامل في تلك المرحلة (مرحلة البحث والتحليل).

وعلى سبيل المثال فإن المختصين بشؤون الأجور والاستخدام والتقلبات الاقتصادية يختارون فترة (مرحلة) معينة ساد فيها الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج

---

(٥٤) المهر، *التقلبات*، ص ١٥١ ومابعدها؛ Mieth, *Beitrag*, pp. 22-23, ; 39 ff; Bolle, *Arbeitsmarkt*, p. 69 ff.

(٥٥) إن مفهوم شكل السوق (كظاهرة) تتقلب باستمرار وخاصة في سوق الاحتكار المتقابل لا يعنينا بشيء هنا. إن ما نعنيه هو حالة السوق التي في مفهومها أعقد وأوسع من مفهوم شكل السوق.

بمها فيها العمل. وبعد تحديدهم لتلك المرحلة يقدر متوسط (معدل) الأجر في مرفق اقتصادي معين أو مرافق اقتصادية معينة. ومن ثم يكون الأجر المحدد والثابت يساوي معدل النمو لكل مرفق مضافا إليه متوسط (معدل) التضخم في تلك الفترة المتوسطة الأمد. أي أن معدل الأجر في الأمد المتوسط = معدل النمو لكل مرفق + معدل التضخم في الأمد المتوسط.

وهنا لا بد لنا من الأخذ بعين الاعتبار كلا من معدل ارتفاع إنتاجية العمل ومعدل التضخم في المرحلة نفسها. وعلى النقابات العمالية أن تحدد مستويات أجور العمال المنتجين إليها في إطار تلك المعطيات خلال تلك الفترة المتوسطة المدى. ولكي تكون هذه الإجراءات ذات قيمة وأهمية اجتماعية، لا بد أن تعمل كل القيم الاقتصادية في إطار تلك المؤشرات (المعطيات) حتى تتطور تلك الجهود والنشاطات الاقتصادية (القيم الاقتصادية) في تلك المرحلة تطورا سليما وإيجابيا يعمل بدوره على تهيئة الأجواء الطبيعية للمرحلة القادمة حتى يتحقق إلى حد ما التوزيع العادل للدخول وتتحقق معه أيضا وإلى حد ما القناعة النسبية بصحة تلك الإجراءات وسلامة السياسات الاقتصادية المطبقة بما فيها سياسة الأجور المعمول بها في الاقتصاد المذكور.

ونتساءل هنا فنقول: إلى أي مدى سوف تتباين فيه مستويات الأجور الثابتة في الأمد المتوسط عن مستويات الأجور الحقيقية (مستويات معيشة العمال)؟ وتساؤلنا هذا له ما يبرره حيث إن مستوى الأجر المتوسط يعتمد في تحديده على مرحلة الاستخدام الكامل وليس على مرحلة التقلبات الاقتصادية.

وفي اعتقادنا أن الأجر المتوسط لا يلغي في مفهومه ومستواه سيطرة تعريفات الأجور وقوتها واستقلالها، أي إن الأجر المتوسط لا يحد من قوة التعريفة السائدة للأجور في تلك الفترة autonomous tariff وهذا يعني أيضا ـ كتفسير للعلاقة بين المفهومين ـ أن تبادل الرأي التفاوضي على وضع أسس وقواعد موضوعية ومنطقية بين الأطراف المعنية بين فترة وأخرى خلال السنة أمر ضروري تحتمه الظروف القائمة وما سادت فيها من مستويات الأجور لأن تلك المستويات وفي تلك المرحلة لا تمثل الواقع، بل هي ظاهرة

عابرة ليس إلا. ولا يمكن اعتبارها مقياسا ثابتا عند مناقشة مشكلة الأجور والاستخدام ومستويات المعيشة في اقتصاد ما.

وعليه نقول إن سياسة التوسع في الطلب تعتبر غير كافية لإعادة الاستخدام على ما كان عليه سابقا، أو على الأقل تحقيق معدلات مرتفعة فيه. وأن على الأنظمة الاقتصادية القائمة وفي مرحلة النمو الاقتصادي ونتيجة لسياسة التوسع في الطلب عدم التفكير جديا في تطبيق سياسة من شأنها تخفيض معدلات الأجور بأي شكل أو وسيلة كانت وذلك لارتباطها بمشكلة النظام السياسي القائم، والفلسفة التي يطبقها ويستمد منها فرضيات نظرياته بما فيها الاقتصادية والاجتماعية.[٥٦] وللجهاز الإنتاجي أثر واضح على درجة كفاءة سياسة الطلب ـ وخاصة في الدول المتقدمة اقتصاديا ـ كوسيلة لرفع معدلات الاستخدام وذلك لأن الجهاز المذكور يتمتع بمرونة كافية لتحويل الزيادة في الطلب إلى زيادة في معدلات الإنتاج والاستخدام. أما في الدول النامية فلا تصلح هذه السياسة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي.

(٥٦) لقد أشار «بيكو» في كتابه «الاستخدام والتوازن» إلى أن الشرط الأساسي في خلق الاستقرار الاقتصادي في اقتصاد متطور لابد من توافر شرط انخفاض الأجور عند رفع معدلات الاستخدام؛ انظر حول الموضوع: المهر، *دراسة*، ص ص٢٨٦-٢٨٧. Pigou, *Employment;* idem., *Lapses.*

الفصل الثالث

مستويات الأجور والاستخدام

أولا: العلاقة بين مستويات الأجور والاستخدام

قبل الدخول في مناقشة وتحليل العلاقة بين مستويات الأجور والاستخدام في اقتصاد ما (اقتصاد متطور)، نرى أنه من الضروري طرح بعض الأسئلة، كوسيلة «عند الإجابة عليها» للتوصل إلى النتائج المترتبة على تلك العلاقة (السببية) وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتلك الأسئلة هي: هل سياسة تخفيض مستويات الأجور خلال فترة زمنية محددة وبسبب ظروف خاصة تؤدي إلى زيادة الطلب على العمل؟ وإذا كانت تلك السياسة والإجراءات المتعلقة بها لم تجد فهل من الممكن القول إن أية زيادة «ارتفاع» في معدلات الأجور تكون الوسيلة الصحيحة أو الحل الراديكالي «المثالي القاطع» لتلك المشكلة؟ معللين صحة هذا الرأي على المقولة التالية: كلما كان الارتفاع في مستويات الأجور حادا كان الطلب على العمل من نوع معين أو أنواع معينة كبيرا.

ومن سياق الكلام حول العلاقة السببية causal وما يرتبط بها من نتائج تؤدي هي الأخرى إلى مشكلات جديدة عند تحليلها ومنها الإجابة على السؤال التالي: هل التدهور أو التراجع في سياسة الأجور يؤدي في الاقتصاد ككل إلى اتخاذ مواقف إيجابية في سياسة الاستخدام وخاصة في اقتصاد يعتمد تطوره أساسا على تطور التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف المتقلب؟

هناك عدة دول متقدمة قد طبقت سياسة تخفيض ساعات العمل (بسبب الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية) لزيادة الطلب على العمل وإيجاد فرص

عمل جديدة. أو بمعنى آخر إيجاد نوع من التوازن (العدالة) في توزيع البطالة بين عدة مناطق أو عدة أقطار أو عدة فروع صناعية. [١]

وحول تخفيض معدلات الأجور وخاصة الأجور الحقيقية تساءل صراحة سكرتير منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي O E C D وبكثير من التذمر عما إذا كان العمال مستعدين حقا لتخفيض معدلات أجورهم الحقيقية؟[٢]

ويظهر لنا في معرض تصور الواقع الاقتصادي لتلك المجموعة من الدول المتقدمة اقتصاديا أنها تعاني مشكلة كبيرة وهي: مشكلة الهيكلية في الاستخدام والبطالة وكيفية توزيع البطالة بينهما. وحول مشكلة توزيع البطالة، نجد أن صعوبة تجنبها ولو لفترة محددة تكمن في مسألة العلاقة الطبيعية بين الزيادة في حجم الإنتاج وأوقات الفراغ أو بالأحرى تتعلق بمشكلة التضخم والبطالة في الأمد الطويل.

ومع ذلك فلو أمكن بطريقة ما وجود حلول معقولة وعملية لحل المشكلة المذكورة فستظهر معها ـ وبالتأكيد ـ مشكلة أو مشكلات أخرى ذات صلة وثيقة وسببية بالمشكلات السابقة. وتلك المشكلة هي: كلما تناقصت فرص العمل في اقتصاد ما (زيادة عرض العمل) زاد نشاط السوق السوداء للعمل. وفي الواقع ـ وكما نعتقد ـ أن أسباب وجود أسواق العمل السوداء هي المنافسة القائمة بين التقدم الفني واستخدام الآلة من جهة والطلب على قوى العمل الإنساني من جهة أخرى (عملية الإحلال بين عناصر الإنتاج). [٣]

---

(١) Bombach, "Löhne," p. 272.

(٢) Kromphardt, "Nachfragebelebung," pp. 319-26.

(٣) المهر، *دراسة*، ص ص ٢٩٧ـ٢٩٨. عند ازدياد إمكانات إحلال عنصر إنتاج رأس المال محل العمل، وعندما لا تستطيع النقابات العمالية الحد من هذه الزيادة تزداد معدلات البطالة في ذلك الاقتصاد، الأمر الذي يدعو العمال العاطلين إلى الاتصال مباشرة بأرباب العمل للعودة إلى عملهم ودون الرجوع ثانية إلى النقابات. وهنا يقبل العمال بمستويات أجور اسمية هي دون مستوى الأجور السائدة. وهذا ما يعرف بالسوق السوداء للعمل أي سوقًا غير نظامية ولا معترف بها قانونًا.

١ ـ الاستخدام الكامل من خلال الإسراع في رفع معدلات النمو الاقتصادي

هنـاك رأي يتمسـك به الكثير من الاقتصـاديين وخـاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية وهو أنه بالإمكان تحقيق معدلات نمو حقيقي مرتفعة من خلال الإسراع في تحقيق أهداف الاستخدام الكامل في الاقتصاد. وحول هذا الرأي يعلق «بومباخ» بقوله إن أصحاب مثل هذه الآراء يظهرون وكأنهم بلغوا ـ من وجهة نظرهم التشاؤمية ـ أشد حالات الاشمئـزاز من الـواقـع الاقتصـادي الذي يعيشون ظروفه ـ وخاصة أوقات الأزمات. وإنهم بطرحهم فكرة النمو الاقتصادي ومسألة تعجيله من خلال الاستخدام الكامل، وباعتقادهم أنهم جاءوا بمعجزة أو شيء عجيب. وأنهم قد عبروا بحر الأوهام بقارب اليقين الذي هو الحقيقة، والواقع الذي تعيش ظروفه الدول الصناعية الكبرى منـذ مطلع السبعينـات من هذا القـرن.(٤) إن الأزمة الاقتصادية الحديثة قد حلت بالنظام الرأسمالي منذ السبعينات، وذلك هو اليقين، وتلك هي الحقيقة لا ريب فيها. وإذا ما حصلت مثل تلك الشكوك في اقتصاد ما، فإنه من الصعب عليه أن تكون لديه القدرة الكافية على مواجهة الأزمات وإمكانات التخلص منها أو تجنبها.

ولما لم تكن مسألة الأهداف وإمكانات تحقيقها من صلب بحثنا هذا فإننا نكتفي بالقـول إنه من الأفضل القيام بعمل ما يمكن إجراؤه أو تصور فكرة يمكن تحقيقها والعمـل بها. وحجتنـا في ذلـك هي أن هنـاك عاملين مهمـين يشككـان في مسألة استراتيجية النمو الاقتصادي وإمكانات تطبيقها من خلال تحقيق أهداف الاستخدام الكامل. وذَانِكَ:

العامل الأول

العـوامـل التي ارتبـطت بالعـلاقة القائمة بين معدل النمو والطلب على طاقة العمل، والتي ازدادت أهميتها نتيجة للاتجاهات التاريخية لمسألة الإنتاجية وبقدر أكبر أهمية من اتجاهات النمو (مراحل النمو الاقتصادي) في أسواق العمل، والتي تكون محددة في المـراحل الأولى من عمليات النمو. إلا أن تلك الاتجاهات تتسع آفاقها،

---

(٤) Bombach, "Löhne," p. 273 ff.

وترتفع معدلات توسعها حتى يصبح عرض العمل كبيرا بما فيه الكفاية لسد حاجة السوق. (٥)

وقد لوحظ في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة أن معدلات البطالة لم تنخفض بدرجة كبيرة على الرغم من الاستخدام الكبير لرأس المال الثابت (الآلة) بسبب التقدم الفني، وعلى الرغم من وجود إمكانات التقليد والمحاكاة باستخدام التقنية الفنية.

ومثال آخر لوحظ أنه عند كل أزمة اقتصادية تنخفض إنتاجية العمل من الناحية الإحصائية، وذلك لأن المنتج لا يرغب ـ وخاصة في الأمد القصير ـ أن تنخفض معدلات الاستخدام لديه وعلاقتها بالإنتاج المنخفض. أو بالأحرى إن المنتج المذكور يعيش فترة أمل كبير في عودة الرخاء على الرغم من كل التوقعات التي قد لا تنسجم مع رغباته الخاصة. (٦)

وعند طرحنا لمشكلة العلاقة بين المنتج وتطلعاته والإنتاج وعلاقته بالاستخدام نكون قد تعرضنا ضمنا لقانون «أوكون». ونجد في بحثنا هذا ضرورة ملحة للتعرف على القانون المذكور وعرضه للقارىء لأهميته الكبيرة من الناحية العلمية والاقتصادية. (٧) لقد ناقش «أوكون» Okun العلاقة بين تصورات (تحديدات) فريدمان لمنحنى فيليبس Philips وفي حالته الأولية (الأصلية) primitive origin. (٨) ولقد توصل أوكون إلى قانونه وهو بمفهومه البدائي أن هناك علاقة سلبية بين التباين الفعلي

(٥) Durnberg and McDougall, *Lehrbuch*, pp. 159-66.

(٦) المهر، *دراسة*، ص ص ٢٨٤ـ٢٨٥.

(٧) Frisch, *Theorie*, p. 87 ff.

(٨) Shapiro, *Analysis*, pp. 428-33 ؛ لقد استخدم «فيلبس» منحنى تجريبيًا عرف بـ trade-off لتوضيح الحالة الاقتصادية بين التضخم ومرحلة دون الاستخدام. وشرح هذا المنحنى يؤكد على تحقيق الثبات في مستوى الأسعار ولا يتم هذا المستوى إلا عن طريق التضحية التي تعني بدورها: الانتقال إلى مرحلة دون الاستخدام. وبمعنى آخر: لتحقيق الاستخدام التام في الاقتصاد المتقدم يجب السير باتجاه التضخم.

(الواقعي) الحاصل في معدلات البطالة الطبيعية natural unemployment وبين الإنتاج الاجتماعي الحقيقي (المتوقع) إنتاجه. وقد ربط تلك العلاقة بالمعادلة التالية:

$$ب_{ف} = ب_{ط} - و\left(\frac{أ_{ف} - أ_{ط}}{أ_{ط}}\right)$$

حيث إن:

$ب_{ف}$ = البطالة الفعلية

$ب_{ط}$ = البطالة الطبيعية

و = مؤشر ثابت parameter

$أ_{ف}$ = الإنتاج الاجتماعي الفعلي (الحقيقي)

$أ_{ط}$ = الإنتاج الطبيعي

كما وقد أعطى أوكون القيمة الحسابية للمؤشر (و) بنحو ٣, ٠٪ وهذا يعني أن هذه القيمة تزيد على القيمة الحقيقية للإنتاج الاجتماعي بمقدار ١٪، وأن تلك الزيادة هي التي أدت إلى انخفاض معدلات البطالة في الاقتصاد خلال فترة معينة إلى ٣, ٠٪ تحت المعدل الطبيعي لها.[٩]

ومن الممكن اشتقاق المعادلة التالية من معادلة (قانون) أوكون السابق وهي تمثل تعادلا غير كامل:

$$ب_{ف} = ب_{ط-١} - و(أ_{ف} - أ_{ط})$$

حيث إن:

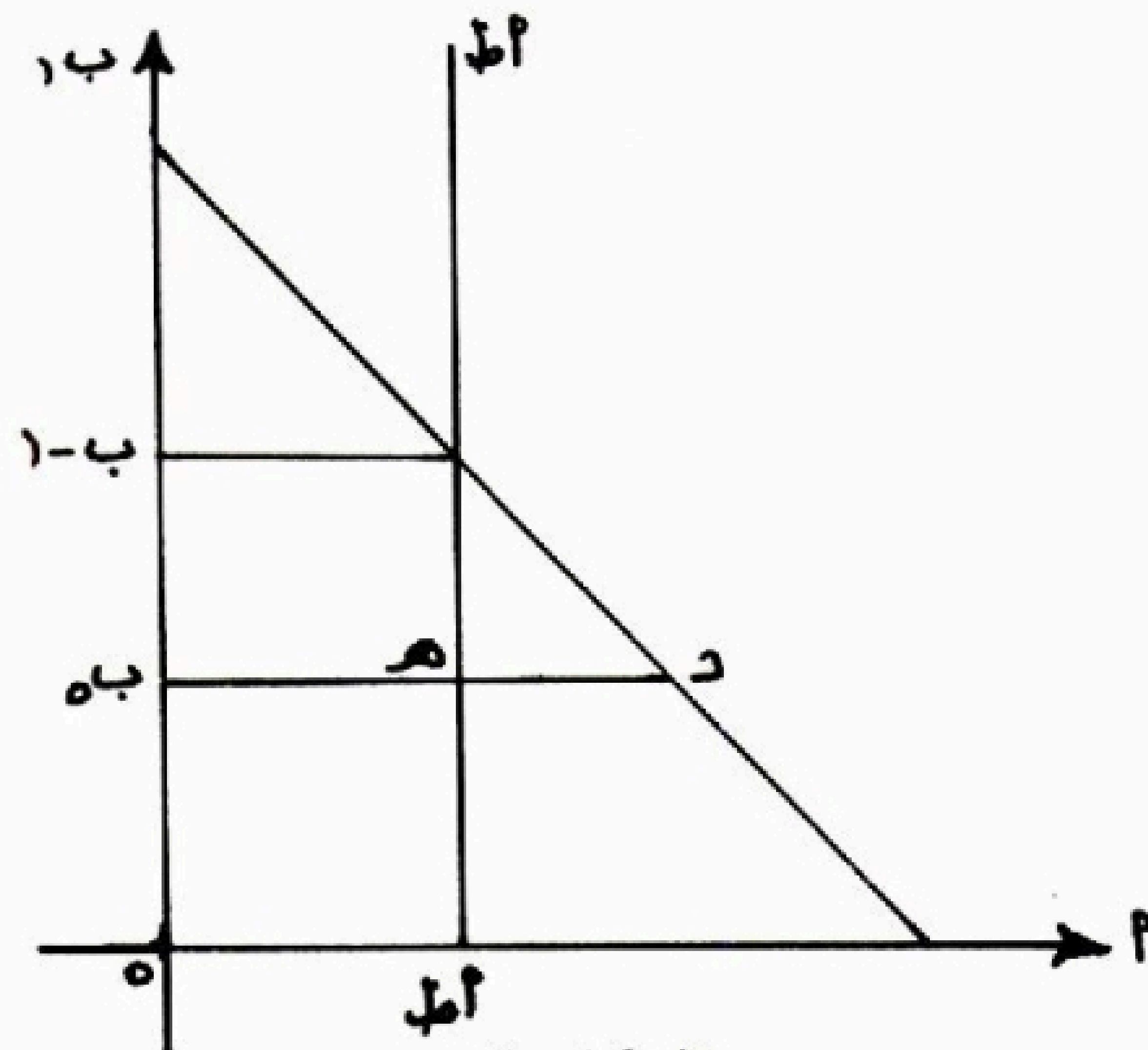
$ب_{ط-١}$ = معدل البطالة في المرحلة السابقة

$أ_{ف} - أ_{ط}$ = معدل النمو الحقيقي أو بالأحرى ما يمكن أن يكون عليه معدل النمو الحقيقي للإنتاج الاجتماعي

(٩) Shapiro, *Analysis*, p. 87 f.

والشكل رقم (٨) يوضح لنا التعديل الذي حصل في قانون أوكون أخيراً وهو في صيغته التالية:

$$ب_{ف} = ب_{ط-١} - و(أ_{ف} - أ_{ط})$$



الشكل رقم (٨)
منحنى قانون أوكون

في الشكـل رقم (٨) يمثـل الإحـداثي الأفقي معـدل النمو الحقيقي المتوقع للإنتاج الاجتماعي. وأن الإحداثي الرأسي يمثل البطالة (ب). ونلاحظ فيه أن معدل الانتاج الحقيقي قد تجاوز ما كان متوقعا له، والذي يمثل البعد (د هـ). إن تلك الزيادة في معدلات الإنتاج قد أدت إلى انخفاض معدلات البطالة الحقيقية وانتقالها من وضعها السابق إلى وضعها الجديد، أي من ($ب_{-١}$) إلى ($ب_{ه}$). وهذا يعني أن معدلات البطالة قد انخفضت إلى ما تحت المعدل ($ب_{-١}$)، والذي كان المفروض فيه أن يكون عند النقـطة ($ب_{-١}$)، وفيها يتساوى الإنتاج الحقيقي مع الإنتاج الحقيقي المتوقع حدوثه مستقبلا، أي أن $أ_{ف} = أ_{ط}$.

وهنا يستطيع المرء الربط (إيجاد صلة) بين قانون أوكون ومنحنى فيليبس، والذي بواسطته يمكننا من التوصل إلى معادلة التوازن (التعادل) لفريدمان.[١٠]

(١٠) Okun, *Economy*, p. 136.

ولكي نستطيع التوصل إلى النتيجة المذكورة لا بد لنا من الاستعانة بمنحنى فيليبس الأصلي الأولي،(١١) حيث إن:

$\text{ت}_{\text{م}}$ = التضخم المتوقع أو المنتظر حدوثه بسبب ضغط الطلب
$\text{ت}_{\text{ح}}$ التضخم الحقيقي

وعليه فإن المعادلة (معادلة التوازن) لمنحنى فيليبس «الفرضية الأصلية» تكون على النحو التالي:

$$\text{ت}_{\text{ح}} = \text{ت}_{\text{م}} - \text{ن} \left(\text{ب}_{\text{ف}} - \text{ب}_{\text{ط}}\right) \quad \text{[منحنى فيليبس]}$$

أما قانون أوكون فهو:

$$\text{ب}_{\text{ف}} - \text{ب}_{\text{ف} - ١} = \text{و} \left(\text{أ}_{\text{ف}} - \text{أ}_{\text{ط}}\right) \quad \text{[قانون أوكون]}$$

وإذا ما طبقنا قانون «أوكون» على منحنى فيليبس أي إذا ما حاولنا شرح مفهوم قانون أوكون على منحنى فيليبس (تصورات فيليبس الأولية) لحصلنا على المعادلة التالية:

$$\text{ت}_{\text{ح}} = \text{ت}_{\text{م}} + \text{و ن} \left(\text{أ}_{\text{ف}} - \text{أ}_{\text{ط}}\right) - \text{ن} \left(\text{ب}_{\text{ف}} - \text{ب}_{\text{ط}}\right)$$

ومن المفروض أن تكون تلك العلاقة (بين قانون أوكون ومنحنى فيليبس) قد نوقشت من قبل «فريدمان» وهو الذي أوجدها (اشتقها). ومن تلك العلاقة توصل فريدمان إلى شرح مفهوم التضخم وتطوره من خلال التضخم المنتظر. وكذلك توصل إلى التسريع غير المنتظر للنمو الحقيقي ($\text{أ}_{\text{ف}} - \text{أ}_{\text{ط}}$)، وذلك عن طريق نسبة الطلب الفائض.(١٢)

---

(١١) Philips, "Relation," pp. 283-99; Rothschild, "Discussion."

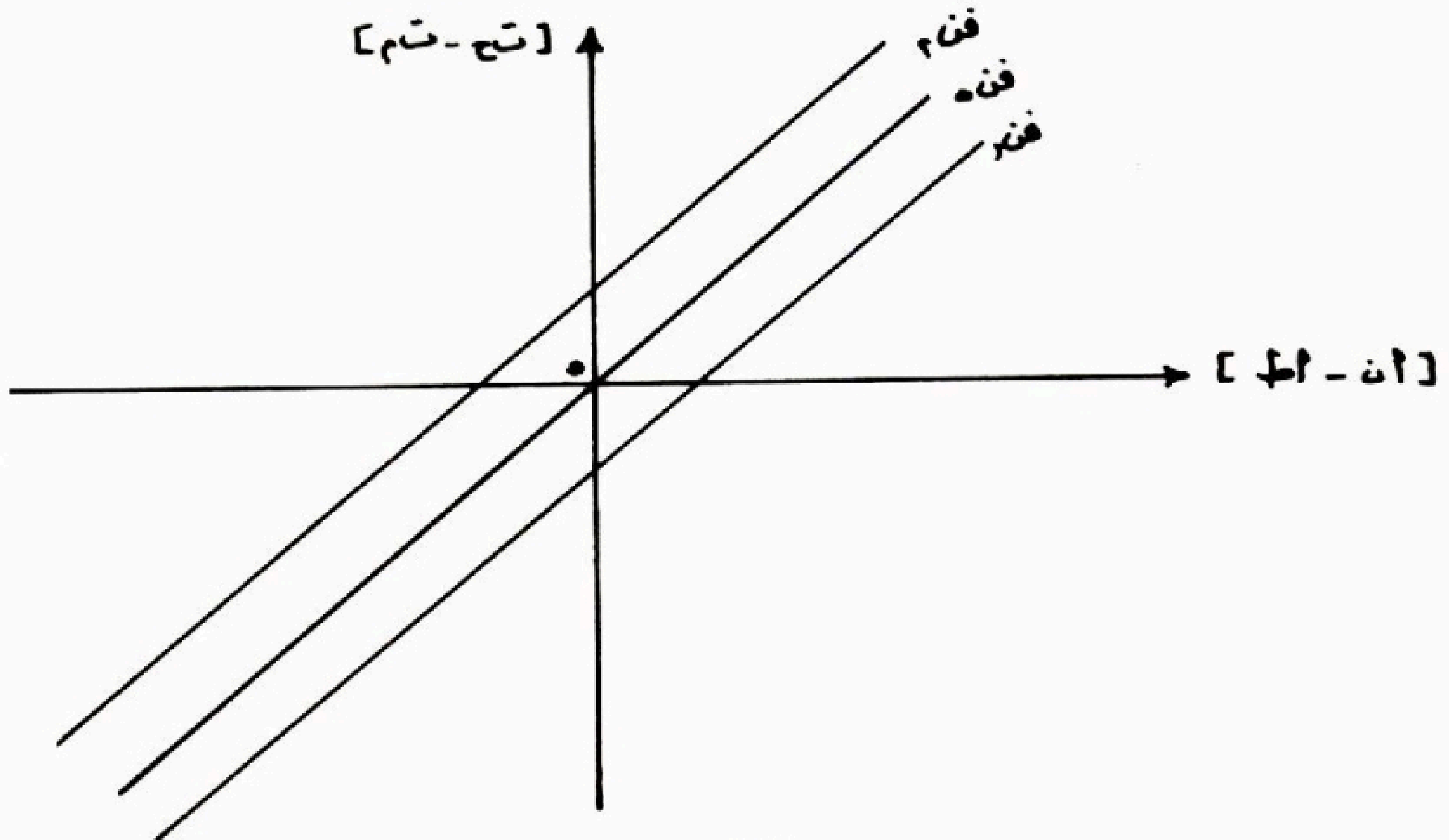
(١٢) لقد أراد فيلبس تحديد العلاقة بين معدل البطالة ونسبة التغير في الأجور الاسمية (النقدية). وقد أكد على أن تلك العلاقة غير خطية (منحنية) منذ عام ١٨٦١ إلى ١٩٥٧م في بريطانيا. أما ما تعنيه تلك العلاقة فهي: أنه في الفترات التي ترتفع فيها معدلات البطالة تكون نسب التغير في الأجور الاسمية محددة جدًا ومنخفضة والعكس صحيح في فترات الرخاء. انظر حول الموضوع أيضا: علوي، «الأبعاد،» ص ص ٧٨-٧٩؛ Shapiro, *Analysis*, pp. 428-33.

إن كل تلك النتائج التي أمكن التوصل إليها من خلال العلاقة بين قانون أوكون ومنحنى فيليبس البـدائي هو تحديد مدى التبـاين (الميل) في معـدلات البـطالة عن معـدلاتها الطبيعية natural rate ، وذلك إذا ما تأخرت مرحلة البطالة دورة إنتاجية (مرحلة إنتاجية) واحدة وهي (ب-١ - ب ط). والشكل رقم (٩) يوضح لنا العلاقة بين قانون أوكون ومنحنى فيليبس أو ما يعرف بمنحنى أوكون ـ فيليبس. ففي هذا الرسم يعني الرمز (فن) منحنى أوكون ـ فيليبس. عند تحليلنا للمنحنى المذكور (فن) نستنتج منه ما يلي: يكون (فن) كبيرا كلما كان معامل (و - ن) كبيرا. ولو افترضنا أن الطلب الفائض (الزائد) في الفترة (T - 1) كان صفرا، وأن معدل البطالة في تلك الفترة كان ب ف-١ = ب ط، فإن ميل معدل التضخم يتناسب (يتعادل) مع معدل الميل للنمو الحقيقي ويسـير المنحنى المذكر (يزحف) باتجاه (فنه). وأن (فن١) يوضح لنا حالة العرض الفائض وهو:

(ب ف-١ - ب ط > صفر)

وأن (فن) عند الطلب الفائض والمحدد يكون:

(ب ف-١ - ب ط < صفر)



الشكل رقم (٩)
العلاقة بين قانون أوكون ومنحنى فيليبس

أما حالة التعادل فيمكننا معرفتها في الأمد الطويل من المعادلتين التاليتين :

$$أ_{ف} = أ_{ط} \quad (أ)$$

$$ب_{ف} = ب_{ف-١} = ب_{ط} \quad (ب)$$

وتوضح لنا هاتان المعادلتان أن الاقتصاد الحقيقي قد نما مع معدل النمو المتوقع ($أ_{ط}$)، وأن معـدل البـطالـة قد بلغ مستـواه الطبيعي ($ب_{ط}$)، كما أن الفرضيتين (أ، ب) تتضمنان مفهوما (معنى) ذا دلالة أبعد وهو أن: $ت_{م} = ت_{ح}$.

ومن التوازن الأخير نستطيع أن ندرك كذلك أن التوازن لمعدل البطالة في الأمد الطويل يبلغ مستواه الطبيعي ويبقى ثابتا constant على حين تكون العوامل الأخرى المتغيرة متناسبة في قيمتها بعضها مع بعضها الآخر.

أما التوازن في الأمد القصير فإنه يتم التوصل إليه من خلال المعادلة (الفرضية) (أ)، حيث إن ($أ_{ف} - أ_{ط}$) تدل على أن معدل البطالة لم يتغير تغيرا كبيرا وأن منحنى (فن) قد انتهى وقعه (أثره) أو بالأحرى قلت أهميته.

أما المعادلة (ب) وهي :

$$(ب_{ف} = ب_{ف-١} = ب_{ط})$$

فلم يتطلب منها في الشكل السابق أكثر من أن تعبر عن أنه في الأمد القصير يكون :

$$ب_{ط} \lesseqgtr ب_{ف}$$

حيث إن

$$(ت_ح \lesseqgtr ت_م)$$

وبعد هذا العرض الموجز لقانون أوكون، وعلاقته بمنحنى فيليبس، وعلاقة الاثنين بمسألة البطالة والنمو الاقتصادي (الاستخدام) نعود ثانية إلى صلب موضوعنا الذي نحن بصدد الكلام عنه وهو استراتيجية النمو وعلاقتها بمعدلات الاستخدام والشكوك المثارة حول تلك العلاقة.

العامل الثاني

وعامل الشك الثاني يتعلق بالإجابة على السؤال التالي: ماذا تنفع أهداف النمو الاقتصادي عندما لا نعرف كيف سيعمل النمو عمله (يؤثر) في الاقتصاد؟

لقد ظهرت عدة نظريات عن النمو بعد العقد الثالث من هذا القرن الميلادي، لم نكن نعرف عنها إلا القليل، ومع ذلك ظل العالم متعجبا ومنبهرا من معجزات النمو الاقتصادي التي حصلت سابقا وقبل معرفتنا بها معرفة جيدة. وهنا يمكننا القول إنه من المستطاع إيجاد فرص عمل جديدة دون أن يكون هنا إسراع في معدلات النمو. وبتعبير آخر مجرد يمكننا القول بأنه بإمكان شخص ما (مستثمر ما) أن يستثمر رأس مال (ينجز عملياته الإنتاجية) بمعامل مرتفع لرأس المال.

والآن نعود لشرح العلاقة السببية بين كل من التقلبات الاقتصادية والاستخدام والإنتاجية بواسطة استقرائنا لفرضية أوكون ـ فيليبس. نقول بمساعدة منحنى فيليبس وقانون أوكون وفرضية الأجر المنحسر wage-lag يمكننا التوصل إلى الكيفية التي تتطور في نطاقها التقلبات الاقتصادية وكذلك التعرف على ردود الفعل الحاصلة في كل من الاستخدام والإنتاجية عند التقلب في اقتصاد متطور. وهنا نتساءل: إلى أي مدى تستطيع العوامل النظرية أن تلعب دورها حتى تصور لنا ـ وبالتأكيد ـ وجهة نظر نظريات التقلبات الاقتصادية؟ وللرد على هذا السؤال: نستعين بمنحنى فيليبس حيث يعتبر نقطة الأساس، والمنطلق الصحيح لشرح التصور النظري المذكور.

ويعتقد «بومباخ» أن الفرضيات الثلاثة وهي : التقلب، والاستخدام، والإنتاجية، يمكنها أن تكون عناصر نظرية معينة لشرح التقلبات من أجل التوصل إلى فرضيات الأجور التي تتناسب والواقع الذي يعيشه الاقتصاد في مرحلة التقلبات. (١٣)

وإذا ما تصورنا نموذجا للتقلب الاقتصادي فإنه سيكون على الصورة التالية: انحسار ثم أزمة ثم ارتفاع ثم رخاء ثم أزمة. أما الدافع الذي أدى إلى ظهور التقلبات في الاقتصاد فهو التدهور أو الانحسار في الطلب الخارجي على السلع والخدمات المنتجة محليا. ويبدأ الانحسار في الطلب الخارجي أساسا في قطاع السلع الرأسمالية الإنتاجية investment goods sector ، ويؤدي هذا التراجع بدوره إلى انخفاض عام في إجمالي النشاطات الإنتاجية (العمليات الإنتاجية) الأخرى.

أما موقف المنتجين تجاه تراجع الطلب فهو يتمثل في تقليص إنتاجهم بطريقة غير مباشرة (عدم تقليص الإنتاج فورا)، وذلك لوجود فرص تدعوهم إلى الاطمئنان والتفاؤل النسبي. ولكن بعد مرور فترة زمنية تكاد تكون محددة، وتتناسب تلك الفترة الزمنية مع فترة الإجراءات الفنية المستخدمة في عملياتهم الإنتاجية، والتي من شأنها خلق نوع من الانسجام بين الإنتاج نفسه وإجراءات التعهد (التعاقد) مع المستوردين.

بعد ذلك تبدأ فترة التراجع في الطلب الخارجي، والتي تؤدي بدورها إلى مرحلة التراجع في الإنتاج production-lag . وكمثال على التراجع المذكور ما حدث في الفترة من عام **١٩٥٣**م حتى عام **١٩٦٣**م، والذي أكده أوكون في قانونه المذكور حول تراجع الطلب الخارجي على السلع والخدمات الأمريكية. وكان من نتائج ذلك التراجع في الطلب أن انحسر الإنتاج بصورة عامة وبالتالي تراجعت معدلات الاستخدام إلى ما دون مرحلة الاستخدام النسبي. كل ذلك يعني في نتائجه تراجع إنتاجية العمل. (١٤) أما ما تضمنته تجربة أوكون فهم العمال المستخدمون وليس عدد الساعات التي اشتغلوها.

(١٣) Abel et al., *Konjunktur,* p. 21 ff.; Frisch, *Theorie,* pp. 23 ff, 88, 136 ff.

(١٤) Abel et al., *Konjunktur,* p. 22., Frisch, *Theorie,* p. 87 ff.

إن التباطؤ في تقدير عملية الانسجام (التوافق) بين الاستخدام والتقلبات الاقتصادية قد أدى إلى النتائج التالية:

١ ـ على المستوى العام للاقتصاد، ونتيجة لتغير حاجات المجتمع ككل، فقد تغير إجمالي هيكل الاستخدام، الأمر الذي أدى إلى أن يستفيد قطاع الخدمات من نتائج التغير المذكور، وبصورة خاصة استفادت الخدمات العامة، وبالتأكيد والحالة هذه لم يكن موظفو الخدمات العامة ومستخدموها في الاقتصاد (الدولة) من صغار السن والأطفال.

٢ ـ وفي القطاع الصناعي وبسبب التقنية الفنية التي تمثلت بشكل ارتفاع ملحوظ في درجة الآلية (الميكانية) أو بالأحرى ارتفاع معامل رأس المال الثابت، تحرك الاستخدام على حساب عدد المستخدمين. وعلى العكس بالنسبة للعمال فقد توقفت شروط تطور الطلب عليهم.

٣ ـ وبسبب الضمانات الممنوحة في فترة (مرحلة) الاستخدام الكامل التي انسجمت مع قواعد السياسة الاقتصادية المطبقة من قبل الدولة في الاقتصاد «المتطور» يكون من الصعب وفي الأمد الطويل أن ينتظر الاقتصاد المذكور أية أزمة، وهنا فإن المنتجين في مثل هذه الظروف سوف يحتفظون فقط بالعمال المهرة والمدربين جيدا في حين نجدهم يسرحون العمال الآخرين تدريجيا.(١٥)

٤ ـ إن المنتجين أو بالأحرى الفروع الإنتاجية التي تستخدم درجات مرتفعة من الآلية في الإنتاج (درجة عالية من الفنية) من شأنها جعل عمليات الإنتاج ذات أثر ثابت على معدل الاستخدام. إن التراجع في العمليات الإنتاجية يؤدي بالضرورة إلى تقليص عدد الفترات التي يعمل بها العمال (shifts)، وربما تؤدي إلى إلغائها وإيقاف العمل بها.

(١٥) المهر، *دراسة*، ص ص ٢٨٤ـ٢٨٥، مع ملاحظة الهامش.

ونستنتج من كل ذلك أن عدد المستخدمين في العمليات الإنتاجية يمكن التعرف عليه أو تصوره عن طريق سرعة النمو وشدته في الاقتصاد أو في الفرع الإنتاجي.

ونتساءل عما إذا كان الانسجام في التراجع بين الإنتاج والاستخدام لاجمالي القطاع الصناعي ولفرع صناعي معين قد خضع للمراقبة والبحث والتجربة؟ أو بالأحرى: هل شدة العمل أصغر من شدة رأس المال؟ وهل هناك فروع صناعية قد استخدمت الآلية (الفنية) العالية الشدة في العمليات الإنتاجية؟(١٦)

إن مشكلة العجز (القصور) في التكييف والانسجام بين الإنتاج والاستخدام تعني أن الإنتاجية قد تحددت على أساس النسبة والحصة بين الجهد الإنتاجي production achievement وعدد المستخدمين. وكلما كان التقلب في الإنتاجية صغيرا كانت فترة أو مرحلة التراجع (القصور) في الانسجام أقصر بين الإنتاج والاستخدام.(١٧)

وفي مرحلة الكساد، يحاول المنتج جاهدا خلق نوع من الانسجام بين مستوى التكاليف (كالأجور والرواتب) وتطور شدة الإنتاجية. إن هذه المحاولة يمكن أن تتم ولكن بشكل جزئي، حيث إن تعريفة الأجور والرواتب قد انخفضت. وبسبب التراجع في ردود الفعل التي تبديها النقابات العمالية، وللمحافظة على الوضع

(١٦) لقد أجريت دراسات على الخصائص الاقتصادية والفنية لمصانع كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم في الهند فتبين أنه كثيرًا ما يفترض أن هناك علاقة موجبة بين حجم المصنع وحداثة التقنية الفنية المستخدمة فيه. وهذا يعني أن المصانع الكبيرة تستخدم تقنيات ذات كثافة رأسمالية أعلى من التي تستخدم في المصانع المتوسطة والصغيرة. وبعد الدراسة تبين أيضًا أنه على العكس، حيث إن معامل رأس المال في المصانع المتوسطة والصغيرة أعلى منه في المصانع الكبيرة. وهذا يعني أن المصانع الصغيرة والمتوسطة تتطلب نسبيًا استثمار كميات من رأس المال أكبر مما تتطلبه المصانع الكبيرة لإنتاج الكمية نفسها. كما أن المصانع المتوسطة الصغيرة تكلف عمومًا أجورًا على ما تكلفه المصانع الكبيرة عند إنتاج وحدة واحدة من سلعة معينة. وبالتالي فإن المصانع المتوسطة والصغيرة تستخدم كثافة رأسمالية أعلى مما هي عليه في المصانع الكبيرة (وهذا عكس المتوقع). انظر حول الموضوع: المهر، «الاقتصاد الصناعي.»

(١٧) Bombach, "Löhne," p. 273 ff.

الاقتصادي من التدهور، يلزم المنتج بالبقاء على تلك المستويات من الأجور والرواتب. إلا أن المنتج في الوقت نفسه يحاول إلغاء ساعات العمل الإضافية. ويحاول أيضا تخفيض الزيادة في الجهود المبذولة. وهذا يدل على أن حجم الأجور والرواتب المنخفضة المستويات يجعل تطور الإنتاجية لدى العمال وبمرور الزمن سلبية، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع الأجور wage-lag (١٨) ونتساءل تجاه هذه التطورات: هل شدة العمل في الفروع الإنتاجية تميل لأن تجعل حجم التراجع (الانحسار) صغيرا؟

إن من المعروف والمتوقع حدوثه في مرحلة الكساد أن التكاليف للوحدة الواحدة من السلعة المنتجة تميل إلى الارتفاع بسبب تراجع (انخفاض) حجم الإنتاج، مع المحافظة نسبيا على مستويات الأجور، وإلى حد ما أيضا الاحتفاظ ببعض العمال المهرة والمدربين جيدا. وفي مثل هذه المرحلة، فإن الانسجام بين مستويات التكاليف من خلال تقصير فترة العمل وتسريح العمال يحاول المنتج تجنبه (أي الانسجام). كما أنه يحاول أن يتصرف بعقلانية من أجل زيادة فعالية وسائل الإنتاج الأخرى التي هي داخل مؤسسته. ومما لا شك فيه أن التقلب في شدة الإنتاجية من شأنه أن يخلق تقلبا مماثلا في حجم الإنتاج.

٢ - إيجاد فرص عمل جديدة من خلال تنشيط الطلب

إن أية محاولة يبذلها المختصون في شؤون العمل من أجل إيجاد فرص عمل جديدة تعني بمفهومها المجرد زيادة حجم الاستخدام (تخفيض معدلات البطالة)، وزيادة مستوى الإنتاج في الاقتصاد ككل بصورة عامة. إن أول دراسة أجريت لمصلحة الاستخدام الكامل كانت عن طريق دراسة العرض والطلب على عنصر الإنتاج (العمل)، وتحديد مستوى الأجر والبطالة. وكان الدافع لتلك الدراسة هو التعرف على مشكلات العمل التي خلقتها أزمة الكساد الاقتصادي الذي ضربت أعاصيره العالم في الثلاثينات من هذا القرن الميلادي.

---

(١٨) Noll, "Lohn-Lag," pp. 1-3 ff.

ولقد كان أيسر تعريف لمفهوم الاستخدام هو كونه وضع يتميز بانتفاء شأو البطالة القسرية involuntary unemployment . (١٩)

أما مستوى الإنتاج، فإن أمر تحديده عند الاقتصاديين التقليديين يتوقف على حجم المتوافر من وسائل الإنتاج الحقيقية طبيعية كانت أو بشرية بشرط أن يكون حجم الإنتاج متناسبا مع مستوى الاستخدام الكامل. ولقد أكدت النظرية التقليدية على وجود انحراف عن مستوى الاستخدام الكامل حتى وإن كان الانحراف المذكور عاديا. أما كينز (النظرية العامة) فإن الاستخدام عنده يعتمد على الطلب الفعال. وهذا يعني حسب التحليل والمفهوم الكينزي أن الاستخدام هو دالة الدخل.

ولكي نستطيع معرفة السبب الذي من أجله يصبح الدخل ثم الاستخدام تارة مرتفعي النسبة وأخرى منخفضي النسبة، فلا بد من التعرف على الاستهلاك والاستثمار الخاص، وعلى الإنفاق الحكومي (تدخل الدولة في الإنتاج)، أي الإنفاق الاستهلاكي الرأسمالي.

ولكينز استراتيجية خاصة في التنمية سبق أن نوقشت على المدى الواسع من قبل هيئات اقتصادية دولية ومحلية، وبالتحديد كان من أبرزها النقاش الحاد الذي دار في المجلس الاقتصادي الأوروبي O E C D حول الاستراتيجية المذكورة، وخاصة فيما يتعلق بمسألة تدخل الدولة في النشاطظات الاقتصادية (الانفاق الاستهلاكي والرأسمالي العام).

---

(١٩) لا يوجد في الاقتصاد ما يعرف بالاستخدام الكامل المطلق. وهذا يعني أنه لابد وأن توجد بطالة وبنسب معينة، والتي تعرف بالبطالة الاحتكاكية friction unemployment . إن هذا النوع من البطالة ينشأ عندما يبقى بعض الأفراد القادرين على العمل بدون عمل. وقد يعمل أولئك على تغيير أعمالهم أو وظائفهم، أي تعطيلهم بصورة مؤقتة ولأسباب عدة قد تكون موسمية، أو بسبب قلة المواد الأولية. . . الخ. يتحقق الاستخدام الكامل في الاقتصاد عند عدم وجود بطالة قسرية وعندما يهبط معدل البطالة الاحتكاكية إلى أدنى معدل ممكن. أنظر حول الموضوع: Maüdle "Frage," pp-16-17 ff.; Hunt and Sherman, *Okonomie*, p. 16

وفيما يخص تدخل الدولة (وهذا ما سنناقشه في المواضيع القادمة) في النشاطات الاقتصادية، فإما أن يكون بصورة مباشرة كخالقة للطلب أو منشطة للطلب على الاستخدام باعتباره دالة للدخل أو تتدخل عن طريق غير مباشر كمساعداتها للقطاع الخاص عن طريق السياسة المالية في تنمية وتطوير الطلب على الاستخدام (العمل) وعوامل الإنتاج الأخرى.[٢٠]

وحول مسألة تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية هناك عدة اعتراضات عليها يمكننا حصرها على النحو التالي:

١ - إذا ما ازداد أثر تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية فإنها (أي الدولة) ستسقط من حساباتها القطاع الخاص ومسألة تطوره. وإذا ما حدث ذلك وبشكل واسع تكون الدولة قد خرجت تماما بتصرفاتها تلك عن قواعد اقتصاد السوق (الاقتصاد الحر).

٢ - وإذا تزايدت معدلات الإشباع للقطاع الخاص، فإن فرص الاختيار للقطاع العام (الدولة) ستكون قليلة.

٣ - إن الإسراع في عمليات النمو الاقتصادي سيؤدي لا محالة إلى الإسراع لبلوغ مرحلة التضخم المبكر باعتبار أن النمو (التنمية الاقتصادية) هو الطريق المؤدي تماما إلى التضخم.

قد يظهر عرضنا هذا حول تدخل الدولة للقارىء بأننا قد بالغنا في أثر تدخل الدولة وبالتالي نكون قد عرضنا أفكارا تشاؤمية حول التدخل المذكور وحول التطور الاقتصادي لأي اقتصاد مستقبلا. ولكننا في الوقت نفسه لسنا من أنصار فكرة التشاؤم، ولذا بات من الضروري الرد على تلك الافتراضات التي هيأت بأسبابها تدخل الدولة، فنقول إن ما دفع بنا إلى ذكر الاعتراضات حول تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية

(٢٠) Bombach, ''Lohne''; Musgrave et al., ''Finanzen,'' pp. 9-12.

هو اعتقادنا بأنه من الأفضل القول بأن سوء توزيع الدخول في الاقتصاد، واستهلاك أكثر المعدات الرأسمالية الإنتاجية بسبب طول فترة استخدامها في العمل، مع ظهور إمكانات كبيرة أوجدتها عمليات الإبداع والتطور الفني وإمكانات مصادر الطاقة الجديدة وإمكانات الإحلال للمواد الأولية بالمواد التركيبية الأولية كبديل للمواد الطبيعية، وبسبب ديمقراطية الإنتاج، والمهارة الفنية، وحسن الإدارة والتنظيم ـ كل هذه الأشياء دفعتنا ـ إلى التفكير بإمكانات الاستثمار وبمسألة الاختيار الأفضل لطرق الإنتاج ومسألة التفضيل بين قطاع خاص وآخر قطاع عام. (٢١)

ومع كل ذلك فإن المسألة لا تنحصر إطلاقا في إمكانات الاستثمار في أي من القطاعين المذكورين (الخاص والعام)، بل في مسألة الزيادة السكانية التي حصلت في الآونة الأخيرة وفي الدول الصناعية إبان فترة أو مرحلة رخائها، واستوجبت فترة الرخاء ضرورة التفكير والتحليل المنطقي المجرد الذي التزمنا به وسرنا باتجاهه. ولهذا فليس لفكرة التشاؤم أي مكانة في تفكيرنا هذا. (٢٢)

ولما كان الاستثمار هو الدافع الرئيس لتهيئة فرص الاستخدام في اقتصاد ما (خاصة في الاقتصاد المتطور)، فإننا نتساءل عما إذا كان هناك نمو اقتصادي أكبر (أكثر) بحجم الاستثمار السابق والمتحقق نفسه؟

---

(٢١) انظر حول الموضوع: المهر، «مذكرات،» ص ص ٢٧ـ٢٩؛ وبخصوص ديمقراطية الإنتاج طبّق المنتجون سياسة معينة في مجال الإنتاج والنوعية والجودة فمن ناحية الإنتاج عملوا على زيادة حجمه (كميته) فأثر على التكاليف للوحدة الواحدة فجعلها بمستوى منخفض كثيراً عما كانت عليه سابقًا. أما النوعية (الجودة) فلقد استخدموا وسائل وعوامل إنتاج من شأنها جعل النوعية أقل جودة وأقصر عمرًا عند استعمالها (السلعة) عما كانت عليه. وبهذه السياسة أصبح عرض السلع كبيرًا وأسعارها مناسبة، تستطيع أغلب طبقات المجتمع الحصول عليها، بعد أن كانت مقتصرة على طبقة الأغنياء تباع إليهم بأسعار مرتفعة وكأنها سلعة كمالية، وتستعمل فترة أطول، كالسيارات والمكائن والآلات والأدوات الكهربائية.

(٢٢) إن إجمالي حجم السكان في العالم النامي قد بلغ ٦٦٪، على حين كان في الدول المتقدمة ٣٤٪. أما إجمالي الناتج القومي في الدول النامية فيشكل ١٢٫٥٪ وفي الدول المتقدمة ٨٧,٥٪؛ بيترسون، *ماذا يجري*.

نقول إن الرخاء الاقتصادي ومسألة استمراره وتطور نسقه بالارتفاع أو المحافظة على مستواه السائد لفترة غير محددة هو بحد ذاته مشكلة. فالاستمرارية مرهونة بحجم المشاريع وإمكانات إداراتها فنيا واقتصاديا وبإمكانات السوق الخارجية وقدرتها على استيعاب الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وبمسألة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية . . . الخ.

كما أن الرخاء الذي أصاب الدول المتقدمة صناعيا كان من أهم أسبابه سياسات التصدير، وتطويرها من ناحية الإنتاج، وأساليب البيع، وعلاقتها بسياسات أسعار الصرف على النطاق الدولي.

إلا أن عامل التصدير هذا قد خلق في الوقت نفسه مشكلة هي بحد ذاتها ليست جديدة إذا ما رجعنا إلى تاريخ التطور الاقتصادي، تلك المشكلة الأزلية التي كانت كالظل الذي رافق سياسات وإجراءات التصدير هي موضوع (الربح / الأجور) وذلك:

١ ـ لأن هذه المشكلة تظهر وكأنها تدور في حلقة مفرغة، أدت وتؤدي دائما إلى الطريق المؤدية إلى التضخم، والتي حاولت الدول الصناعية بدورها حصر عواملها (عوامل توسع التضخم) بتطبيق سياسات تقييد مالية واقتصادية.

وتكمن المشكلة أيضا لدى كل الدول الصناعية في كون التفاوض من أجل رسم سياسات أجور مستقبلية يفترض فيها بادىء ذي بدء القبول بمبدأ أو فكرة التضخم، طالما أن الطبقة العمالية (وهذا مجرد رأي) لم يصبها أي ضرر مباشر من عمليات التوزيع للأرباح التي يحققها المنتجون.

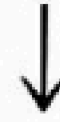
٢ ـ إن الإسراع في بلوغ مرحلة التضخم ـ كما قلنا ـ يتعلق بحجم الاستثمارات المستقبلية في الأمد الطويل، حيث إن هذه الاستثمارات تحتاج إلى معامل رأس مال مرتفع، وهذا يعني أن نسبة صغيرة من النمو عند استثمار محدد تؤدي إلى ارتفاع معدلات

الاستخـدام مع القليل المستهلك من الإنتـاج الاجتماعي تؤدي جميعها إلى توسع في حجم التضخم. وهذا ما كان ملاحظا ولمراحل عدة في الدول الصناعية المتقدمة.(٢٣)

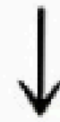
وبـالمنـاسبـة نعـرض للقارىء الكريـم جدولا يوضح الكيفية التي يتطور فيها الاقتصـاد وخـاصة الاقتصاد المتطور من: مرحلة الانحسار — الأزمة — النمو — الرخاء — الانحسار.

مرحلة الانحسار

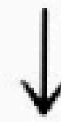
١ ـ تبدأ هذه المرحلة ابتداء من الوقت أو الفترة التي يتراجع فيها الطلب على السلع والخدمات من خارج القطر وداخله.



٢ ـ التباطؤ الزمني في العمليات الإنتاجية وتراجع في معدلات الاستخدام حتى تكون تحت المستوى أو المعدل الطبيعي (الاعتيادي). وهذا يعني ظهور أثر قانون أوكون.

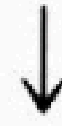


٣ ـ تراجع ملحوظ في إنتاجية عنصر الإنتاج (العمل) في كافة القطاعات.

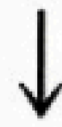


٤ ـ بدء الصراع واستمراريته بين العمال والمنتجين من أجل البقاء في العمل؛ تزايد مستويات تعريفات الأجور والرواتب؛ وحصول نوع من الانسجام بين كليهما وبالتالي تراجع (انحسار) في الأجور.

(٢٣) المهر، «أزمة،» ص ٣٢١.

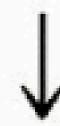


٥ ـ زيادة نفقات الأجر لكل وحدة واحدة منتجة.

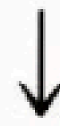


الأزمة

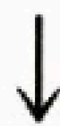
١ ـ تراجع شديد في حجم الاستثمارات والإنتاج؛ انخفاض نسب الأرباح المتوقع حصولها مستقبلا؛ تدهور إمكانات الاستثمار الخاص لدى المنتجين بسبب ضغط التكاليف (كلفة عنصر الإنتاج العمل) وإعادة الدفع للفوائد والأقساط المترتبة على رؤوس الأموال التي سبق واستثمرت.



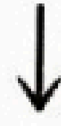
٢ ـ ازدياد نسب عدد العمال العاطلين عن العمل.



٣ ـ تخفيض مستويات التكاليف عن طريق العقلانية والترشيد في الإدارة والتنظيم والنفقات الأخرى التي من الممكن الاستغناء عنها بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية.



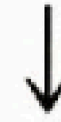
٤ ـ ظهور أثر حق تسريح العمال عن العمل وزيادة عدد العمال المسرحين عن العمل.



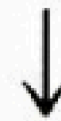
٥ ـ ارتفاع مستويات الإنتاجية للعمل بسبب الكساد في تطور الأسعار.

تحسن الأوضاع (مرحلة النمو)

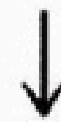
١ ـ تحسن وضع الطلب بسبب تطور الطلب الداخلي والخارجي على السلع والخدمات من خلال التطور الاقتصادي (التحسن) الجديد إيجابيا.



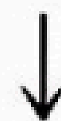
٢ ـ ازدياد معدلات الطلب على السلع الرأسمالية (تطور قطاع السلع الرأسمالية) بسبب زيادة نسب العقود الجديدة التي أبرمت من أجل استثمارات جديدة، وإنتاج جديد.



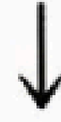
٣ ـ ارتفاع معدلات الطلب على العمل مع قصر الفترة الإنتاجية وزيادة الاستخدام. ظهور أثر عكسي لقانون أوكون.



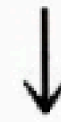
٤ ـ ارتفاع في انتاجية العمل وبشدة أقوى من السابق.



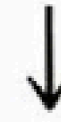
٥ ـ تراجع في مسألة الصراع بين العمال والمنتجين حول توزيع الدخول بسبب انتهاء مرحلة الأزمة وعدم الثقة بما يعرف بانحسار الأجر wage lag



٦ ـ انخفاض كلفة الوحدة الواحدة المنتجة.



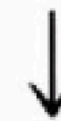
٧ ـ ارتفاع شديد وملحوظ في معدلات الأرباح، وتراجع في مسألة الاستفادة من مجالات ارتفاع الأسعار.



٨ ـ زيادة حركة الاستثمارات؛ امتصاص اليد العاملة العاطلة بسبب التقدم الفني وظهور مخترعات جديدة وإدارة وتنظيم جديدين.



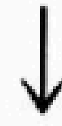
٩ ـ إن الاطمئنان إلى الطلب وكفايته مستقبلا لا يتحقق إلا بزيادة معدلات الأجور الاسمية للعمال.



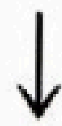
١٠ ـ ظهور أثر الأجر wage effect والتعريفة المحددة للأجور، وبدء مرحلة الرخاء.

الرخاء boom

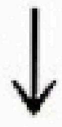
١ ـ تصاعد حدة الرخاء (زيادة معدلات الاستخدام الكامل).



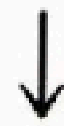
٢ ـ كفاءة إنتاجية عالية واستخدام الآلة بأكثر من طاقتها.



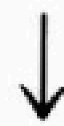
٣ ـ انخفاض تدريجي في إنتاجية العمل.



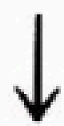
٤ ـ وبسبب نمو الإنتاجية وازدياد معدلات الأرباح المتحققة استغنى عما يعرف بالصراع من أجل توزيع الدخول بين المنتجين والعمال (مرحلة استرخاء) وأخيرا انخفاض مستويات الأجور الحقيقية.



٥ ـ الاستفادة من مرحلة ارتفاع مستويات الأسعار والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار السلع المنتجة (السلع الرأسمالية).



٦ ـ ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.



٧ ـ الاقتراب التدريجي للاقتصاد من مرحلة الأزمة والانحسار الاقتصادي.

ثانيا: الدولة وأثر تدخلها في النشاطات الاقتصادية

إن تدخل الدولة في أوقات الأزمات الاقتصادية وأثر ذلك التدخل على تقليص حجم البطالة كثيرا ما يتم عن طريق سياسة التوسع في الاستثمارات (سياسة نقدية أو مالية أو كلاهما) وذلك بغية إيجاد أماكن عمل جديدة (خلق فرص عمل جديدة وخاصة في القطاع العام (الحكومي)). ولكن مثل هذه السياسة لا يمكنها التجرد من الخطأ واستمرارية السير في طريقه وعلى نهجه، حيث إن الدولة عندما تتدخل لخلق فرص عمل جديدة في أوقات الكساد والبطالة، فإن ذلك التدخل ربما يستمر بعد تجاوز الاقتصاد مرحلة الكساد (الأزمة).

وعلى سبيل المثال، فإن المساعدات التي تقدمها الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية وقت الأزمات كثيرا ما يستمر تدفقها حتى بعد تجاوز الاقتصاد تلك المرحلة، وإلى الحد الذي تصبح فيه تلك السياسة «كقاعدة ثابتة.» في الوقت الذي تبدأ فيه تلك المؤسسات (المساعدة) بتحقيق أرباح جيدة المستوى. وأحسن مثال على ذلك هو مساعدات الدولة للقطاع الزراعي خاصة، بالإضافة إلى المعونات التي تدفع لتجار المواد الغذائية الضرورية (التموينية).

ومن المعروف أن غالبية القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على التصدير إلى الخارج هي الأخرى تحصل على المساعدات الحكومية (بكل أنواعها بما فيها الدعم السياسي والأدبي)، علما بأن تلك القطاعات تنفق الكثير من أرباحها على البحث والتنقيب وتوسيع الاستثمارات الخاصة بها داخل القطر وخارجه، مع البحث عن أسواق جديدة، وتطوير الأسواق القديمة في السوق الدولية لصالح منتجاتها. كل تلك المحاولات تؤدي في أغلب الأحيان إلى خلق جو تنافسي في الأسواق الدولية، وهو يؤدي بدوره إلى نمو تلك القطاعات الخاصة وازدهارها.

وكثيرا ما تحصل تعقيدات كبيرة في سير العمليات الإنتاجية (الاقتصادية) وإنجازها في الاقتصاد عندما تتدخل الدولة بحجة القضاء على البطالة أو الكساد أو

الحد من تفاقمها. والسبب في ذلك هو أن المساعدات التي تقدمها الدولة لا بد أن تكون وفق منهج وأسلوب معينين مسبقا من قبل الدولة، وهذا يعني التدخل المباشر في تحديد حجم ومسار سياسة المؤسسات الاقتصادية التي حصلت ـ أو ستحصل ـ على تلك المساعدات. ومن أشكال التدخل وفرض السيطرة الحكومية هو تحديد تعريفات الأجور من طرف واحد وهو الدولة.

إن عدم استقلالية القرار في تحديد تعريفات الأجور في اقتصاد ما هو حالة من حالات الثبات لتلك السياسات. وهنا يبدأ أثر النقابات وإمكانات تأثيرها على منتسبيها من العمال، وبالتالي قد يحصل وفي كثير من الأحيان عدم وجود إمكانات معينة لإيجاد فرص عمل جديدة.

وعليه فإن أحسن وضع للنشاطات الاقتصادية في اقتصاد ما هو: عندما تتحقق في الاقتصاد المذكور معدلات نمو متناسبة بحيث تضمن بلوغ الاستخدام الكامل في كل تلك النشاطات الاقتصادية (الفروع الاقتصادية). ومن الأفضل عدم السماح بتجاوز تلك المرحلة (الدرجة) من معدلات الاستخدام الكامل، حيث إن ذلك سيخلق نوعا من الاضطرابات في السوق، وبالتالي عدم حصول التوازن الاقتصادي (هاوتري Haurtrey) كما أن سياسة ما يعرف بـ«ما فوق الاستخدام» تقوض العلاقة بين الأسعار والأجور. (٢٤)

ثالثا: تجنب البطالة عن طريق التصرف المحدد بين كل من النقابات والدولة والبنك المركزي

إذا ما رغب المرء في التعرف على نتائج السياسة الاقتصادية التي اعتمدت على الفرضيات النظرية في شرح مفاهيم السياسة الاقتصادية وأهدافها، فعليه أن يضع

---

(٢٤) قد يستطيع الباحث في العلاقة بين الاستخدام والتضخم عندما يربط بين هذه العلاقة وبين المرحلة التي يبلغ فيها الاقتصاد مرحلة فوق الاستخدام وبين آراء كينز في التراكم الاقتصادي. أو بالأحرى إيجاد علاقة بين عوامل التعجيل الاقتصادي بلوغ مرحلة الاستخدام الكامل.

نصب عينيه بعضا من المؤشرات التي تتعلق بنتائج تلك السياسة، لأهميتها في التحليل العلمي للسياسة الاقتصادية، وذلك باعتبارها الدليل العلمي والمنطقي الذي يحكم على صحة تلك النتائج، وقربها من الحقيقة، وواقع الافتراضات النظرية. أما تلك المؤشرات فهي:

أ - التطور الحقيقي للإنتاج الاجتماعي خلال مرحلة التطبيق للسياسة الاقتصادية في الاقتصاد. وعلاقة أسعار الصرف وتقلباتها بالإنتاج الاجتماعي، ومقدار التغيير الذي حدث في معدلات الإنتاج أو نسبه خلال فترة محددة.

ب - تطور الأسعار القياسية للفترة نفسها وعلاقة ذلك التطور بمعدات التضخم التي حدثت خلال تلك الفترة.

جـ - تطور الأجور الحقيقية وأثر ذلك التطور على ظاهرة التضخم. وكذلك بحث العلاقة القائمة بين العمل ورأس المال وعلاقتهما بتطور معدلات الأجور الحقيقية في الاقتصاد المذكور خلال فترة زمنية محددة. حيث ظهر أنه كلما كان معدل الأجر الحقيقي مرتفعا كانت العلاقة بين رأس المال والعمل كبيرة (وطيدة). ومن المعروف أن ارتفاع معدلات الأجور الحقيقية يستوجب التمهيد لظهور البطالة. وذلك لحصول نوع من الانسجام (التوافق) الإيجابي بين شدة رأس المال (التقنية الفنية) والطلب الحقيقي الذي يفترض فيه أن يكون محددا (معطى).

وإذا ما أرادت الدولة تجنب البطالة أو الحد منها فلا بد من العمل على زيادة حجم الطلب الحقيقي، أو تقليل مستوى الأجر الحقيقي، أو كليهما معا. علما بأن معدلات الفائدة في مثل تلك الظروف يجب أن تكون ثابتة.

وإذا ما عدنا إلى النظرية الاقتصادية نجدها تقودنا إلى النتيجة التالية: إن عنصر الإحلال بين العمل ورأس المال يؤدي دائما إلى جعل العلاقة بين الأجر الحقيقي والفائدة الحقيقية هي التي تحدد العلاقة بين رأس المال والعمل.

والملاحظ في الدول المتقدمة صناعيا أن مرحلة الانتعاش الاقتصادي كانت تستغرق خمس سنوات أي منذ عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣م في حين اعتبرت مرحلة ما بعد عام ١٩٧٤م وحتى عام ١٩٧٥م مرحلة ركود اقتصادي (دون الاستخدام). (٢٥)

إن تحليل تلك الظواهر التي فرضت وجودها على واقع اقتصاديات الدول المتقدمة صناعيا تقود إلى بحث العلاقة العضوية بين كل من المنتجين، ونقابات العمال، والدولة، حيث إن هذه الأطراف الثلاثة هي المسؤولة عن واقع مرحلة التوسع وما بعدها، حتى تغيرت بأثرها السياسات والمظاهر الاجتماعية للسكان.

واستطرادا مع تطور ظاهرة الركود الاقتصادي (الكساد) نتساءل: هل تؤدي زيادة الطلب في الأمد القصير إلى تجنب البطالة؟ وللإجابة على هذا السؤال، والتوصل إلى نتائج منطقية، علينا الاستعانة بنموذج كينز علما بأن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة، وذلك لوجود ردود فعل متعددة ومرتبطة بعضها مع بعضها الآخر، الأمر الذي يصعب معه إدراك مفاهيمها بسهولة.

وعند رجوعنا للنظرية العامة لكينز نجده قد افترض فيها وبالتحديد في الفصل الأول منها أن كلا من الأجور والأسعار ثابتة. (٢٦) ولكن ما إن وصل في بحثه إلى الفصل التاسع عشر من كتابه المذكور حتى وجدناه قد استدرك فرضيته تلك وأصلح من مضمونها عندما ذكر أنه كان يرغب التعامل من البداية مع تلك المشكلة بأسلوب أكثر بساطة لينتهي به القول (الرأي) إلى التعقيد.

إن هذا التحول في الرأي أوجبته الظروف والمنطق النظري للتوصل إلى نتائج ليس من السهل بلوغها بمجرد افتراضات تبدأ معقدة لتنتهي بتعقيد أكبر وأكثر غموضا. مما لا شك فيه أن كينز كان في غاية من الذكاء والفطنة بتصوره ذلك ولو أنه أوقع الكثيرين من القراء والكتاب في أخطاء نظرية جسيمة. وذلك لأنهم التزموا منذ

---

(٢٥) Krella, "Beseitigung," p. 313; Noll, "Kommunole," pp. 611-12.

(٢٦) Dillard, *Economics*, p. 206.

البدء بمقولة كينز التي وردت في الفصل الأول من النظرية العامة، ولم يستمروا على التعرف العلمي والمنطقي لأفكار كينز التي أخذت تتضح آفاقها في الفصول الأخيرة من نظريته المذكورة. ولذلك نجد الكثير منهم ـ وليس بعضهم ـ قد تمسك بفكرة أو فرضية «ثبات الأجور والأسعار» وكأنما كان ذلك هو رأي كينز الأخير في المسألة ومع هذا ولغرض التوصل إلى حل أو حلول مرضية فلا بد لنا من الاعتراف بميكانيكية (آلية) الأجر والسعر. وعليه إذا افترضنا أن:

١ ـ درجة النمو للأجر الاسمي هي (ج$_{١}$)؛
٢ ـ درجة النمو للأجر الاسمي هي دالة مستقيمة لمعدل التضخم (ت$_{م}$)؛
٣ ـ درجة النمو للإنتاج الحقيقي هي (ج$_{ق}$)؛
٤ ـ درجة النمو لإنتاجية العمل هي (ج$_{ع}$)؛
٥ ـ القوة النسبية للنقابات العمالية (ق$_{ر}$)؛ وأن هذه القوة ترتبط سلبا بمعدل البطالة (ب)؛
٦ ـ حجم القوة النسبية للنقابة (ق$_{ن}$) هي كدالة (و)، وأن هذه الدالة تتوقف على معدل البطالة (ب) وعوامل أخرى كدرجة التنظيم النقابي؛
٧ ـ معامل تلك الدالة هو (أ$_{١}$).

ومن هذه الافتراضات يمكننا تحديد معدل النمو للأجر الاسمي أو بالأحرى «أثر مستوى الأجر» وليس تعريفة الأجر. وتكون المعادلة على النحو التالي:

ج$_{١}$ = أ$_{١}$ ت$_{م}$ + أ$_{٢}$ ج$_{ق}$ + أ$_{٢}$ ج$_{ع}$ أ$_{٤}$ ق$_{ن}$ (١)

وأن

ق$_{ن}$ = و(ب. . .) و $\frac{\delta \text{و}}{\delta \text{ب}}$ < صفر، أ > أ ≤O (١ ـ أ)

ومن المعادلة رقم (١) نحصل على المعادلة رقم (٢) وهي:

صفر < أ$_{١}$ >= أ$_{٣}$ = أ$_{٤}$ = ١ (٢)

ولما كان معدل النمو للأجر النقدي أو بالأحرى (معدل التضخم) وهو ($ت_م$) يمكن أن يكون دالة مستقيمة لمعدل النمو ($ج_ف$):

٨ ـ أي إن الدالة (ف) تشير إلى حجم الاستهلاكات (د) في الاقتصاد المذكور وفي تلك المرحلة؛

٩ ـ أما الضريبة غير المباشرة فهي ($ص_{ش}$)، حيث إن

$$ف = \frac{١}{١ - د_{ض ش}}$$

١٠ ـ وأن معدل النمو هو ($ج_١/ح$)؛ وهو يمثل العلاقة بين مستوى الأجر وإنتاجية العمل؛

١١ ـ وأن القوة النسبية للشركة (المنتج) هي ($ب_ر$) وهي تتوقف على درجة الاحتكار (ك).

ومن هذا ينتج أن:

$$ب_ر = \frac{١}{١ - ب}$$

مع العلم بأنها قيست على أساس معدل الاستهلاكات الموضحة لأثر الطلب على السعر. ومن ذلك أيضا يمكننا أن ندرك أن معدل الاستهلاكات (د) يعتبر دالة لمقياس درجة الاحتكار.

وعلى سبيل المثال تكون المعادلة رقم (٣) على النحو التالي:

$$\text{د} = \frac{\text{الإنتاج الحقيقي}}{\text{الطاقة الإنتاجية}} = \frac{\text{ج}}{\text{ج}^{*}}$$

حيث إن (ج) تمثل الإنتاج الحقيقي للسلعة (س) وإن (ج*) هي الطاقة الإنتاجية.

وإذا ما افترضنا أن معامل التوازن للسعر هو ($\text{هـ}_{١}$) فإن إمكانية تحديد مستوى السعر تتم عن طريق المعادلة التالية:

$$\text{م}_{\text{ت}} = \text{هـ}_{١} \cdot \text{ج}_{\text{ف}} + \text{هـ}_{٢} \cdot \text{ج}_{١}/\text{ع} + \text{هـ}_{٣} \cdot \text{ب}_{\text{ر}} + \text{هـ}_{٤} \cdot > \text{وهـ}_{\text{ن}} \leqslant \text{صفر} \qquad (٣)$$

ومن المعادلة رقم (٣) نتوصل إلى التعادل التالي:

$$\text{هـ}_{١} = \text{هـ}_{٢} = \text{هـ}_{٣} = ١ \qquad (٣ \text{ - أ})$$

وإذا ما تغيرت العلاقة السلوكية بين كل من الأجر والسعر، فإن آثارها ستظهر على تصرفات المتغيرين (أ وهـ).

أما معادلة آلية الطلب فمن السهولة صياغتها وبالطريقة نفسها التي صاغ بها «كينز» معادلة الطلب في الأمد القصير وباستخدام المضاعف[٢٧] وتكون المعادلة بالصيغة التالية:

$$\text{ج} = \frac{\frac{(\text{ط}_{\text{ق}} + \text{ط}_{\text{أ}})}{\text{س}}}{\frac{١}{\text{ص}}} \qquad (٤)$$

حيث إن ($\text{ط}_{\text{ق}}$) تمثل الطلب الحقيقي و(ج) تمثل الإنتاج الحقيقي وإن ($\text{ط}_{\text{أ}}$) تمثل الطلب الاسمي (النقدي). أما المضاعف يتمثل بـ($\frac{١}{\text{ص}}$). ونعني بالطلب الحقيقي ذلك الطلب الذي يظهر أثره من واقع الدورة الإنتاجية الأولى؛ وعلى سبيل المثال إذا

(٢٧) Dillard, *Economics*, p. 206; Krelle, "Beseitigung," p. 315.

أمكن إنتاج كمية من سلعة معينة خلال تلك الدورة ولتكن ماكنة (ج$_{ق}$) فكم يكون مستوى سعرها؟

أما (ط$_{أ}$) فهي الطلب الاسمي والذي تقدر قيمته بالنقد ابتداء من أول بداية الدورة الإنتاجية وعلى سبيل المثال: إذا كان سعر الماكنة مائة ألف ريال عند الشراء. فهل كان هذا السعر مرتفعا (غاليا) بحيث يمكن شراء ماكنة أخرى بدلها وبسعر أقل خلال تلك الدورة أو السنة الإنتاجية؟ وعلى أساس هذه التقديرات، فإن الاستخدام (ل) في الأمد القصير يعتبر كنسبة للإنتاج الحقيقي، أي إن:

ل = ن × ج ط

حيث إن (ن) هي عامل النسبة أو التناسب للإنتاج الحقيقي (ج ط). وحتى تصبح (ن) منسجمة أو متناسبة مع كل من العمل والإنتاج فيجب أن تساوي قيمتها (١) أي إن:

ن = ١

∴ ل = ج ط

ولنعد الآن إلى النموذج أو بالأحرى المعادلتين رقمي (١، ٢) واللتين تمثلان العلاقة السلوكية بين السعر والأجر وندمجهما مع بعضهما لنحصل على المعادلة التالية:

س = ي × ج$_{أ}$ ، ج$_{أ}$ = أ$_{٢}$ / (١ − أ$_{١}$)،

أ = (ف − ب$_{ر}$ × ق$_{ن}$ × (٤))/ ١ − أ$_{١}$ هـ$_{٤}$)/ ١ −أ$_{١}$ (٥)

حيث إن (س) تمثل المستوى العام للأسعار وإن (ي) الدالة التامة للمؤشرات parameters\والمتغيرات variables وهي كل من (ق$_{ن}$ و ب$_{ر}$). وإن (د) تمثل درجة الاحتكار والتي وجدت في المعادلتين (١ و٢).

وبالتعويض بالمعادلة رقم (٥) الممثلة للمستوى العام للأسعار بالمعادلة رقم (٣)، فإننا سنحصل على دالة ضمنية، وذلك من أجل التوفيق بين كل من الإنتاج والاستخدام (ل). والمعادلة التالية توضح ذلك:

$$\text{الانتاج الحقيقي} - \frac{\text{الطلب الحقيقي}}{\text{المضاعف}} \times \text{الانتاج الحقيقي} - \frac{\text{الطلب النقدي}}{\text{ي} \times \text{المضاعف}} = \text{صفر}$$

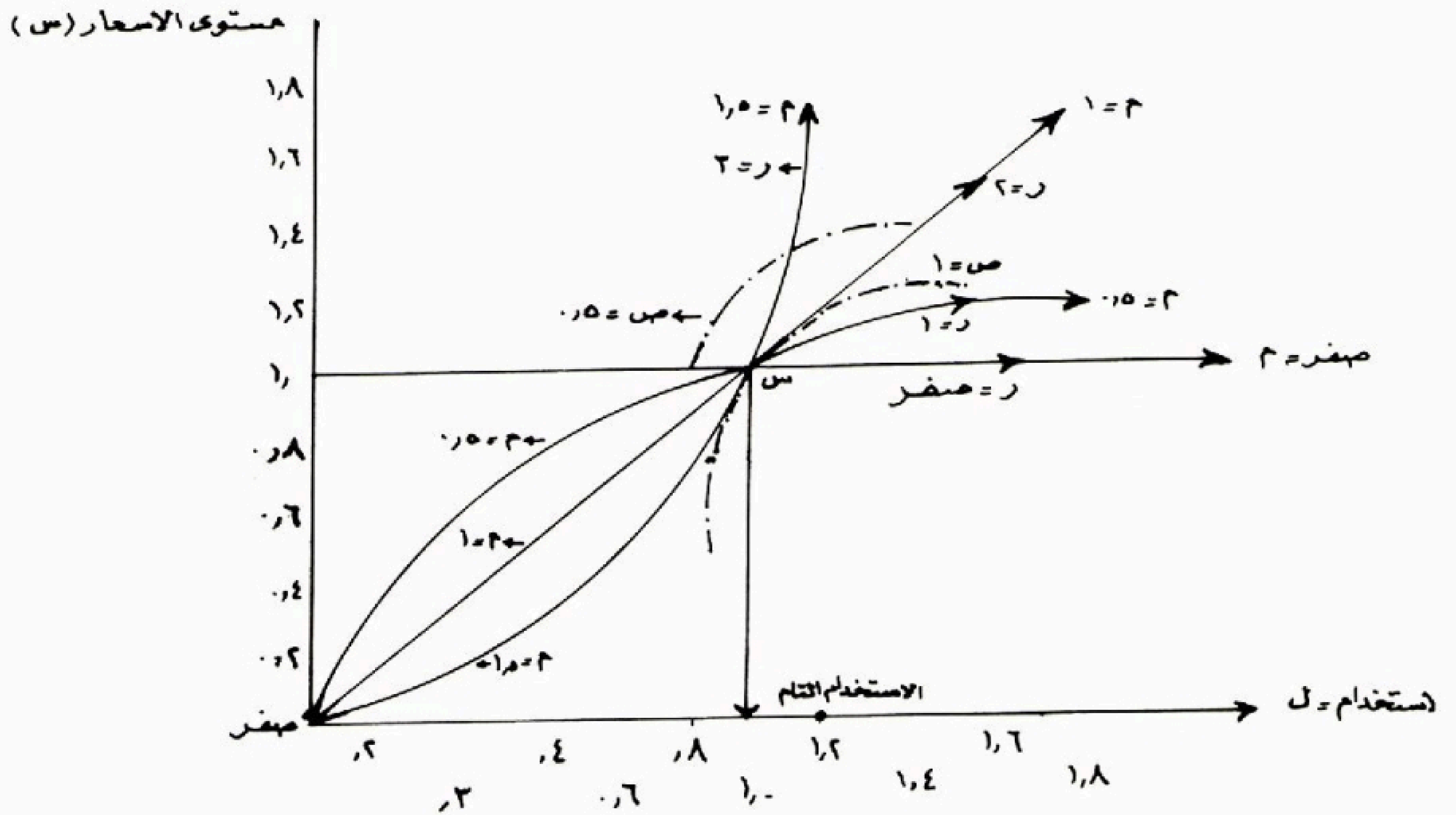
$$\text{ج ط} - \frac{\text{ط}_{\text{ق}}}{\frac{١}{\text{ض}}} \times \text{ج ط} - \frac{\text{ط}_{١}}{\text{ي} \times \frac{١}{\text{ض}}} = \text{صفر} \qquad (٦)$$

حيث إن (ي) تمثل الدالة التامة أو الجامعة للمؤشرات الثابتة والمتغيرة ويلاحظ في المعادلة رقم (٦) أن كلا من الطلب الحقيقي والطلب الاسمي (النقدي) هما موجبان في القيمة وأن المضاعف ($\frac{١}{\text{ض}}$) الاسمي هو أصغر قيمة من المضاعف الحقيقي، أي إن (ل/$\text{ط}_{١}$) أصغر من (ل/$\text{ط}_{\text{ن}}$)؛ ∴ (١) هي المضاعف (ل/$\text{ط}_{١}$) المضاعف الاسمي؛ (ل/$\text{ط}_{\text{ق}}$) المضاعف الحقيقي. ونتيجة أية زيادة في الطلب، فإن المستوى العام للأسعار سيرتفع، وذلك عندما يكون الطلب الاسمي (النقدي) أكبر من الصفر، أي أن $\text{ط}_{١}$ > صفر. وكذلك عندما يكون المستوى العام للأسعار والمؤشرات الحقيقية لأية إضافة في الإنفاق صغيرة.[٢٨]

الشكل رقم (١٠) يوضح العلاقة بين الاستخدام (ل) والمستوى العام للأسعار (س).

واستنادا على المعادلتين (٤، ٥) حيث كانت (م) وهي المعامل النسبي الذي يدل على أن الإنتاج الاجتماعي يساوي صفرا. وهذا يعني أن ارتفاع مستويات الأجور غير مرتبط بمعدل النمو للإنتاج الاجتماعي حيث يلاحظ أن (م = ١,٥ أو، م = ٠,٥).

(٢٨) Krelle, "Beseitigung," p. 315.



ملاحظة: إن العامل النسبي (م) proportional factor = الإنتاج الاجتماعي وإن منحنى السواء للمنفعة هو (ص) Sozial Indifferenz Kurve وإن (ر) تمثل الاتجاه للإنتاج الاجتماعي.

الشكل رقم (١٠)

العلاقة بين الاستخدام والمستوى العام للأسعار

وكلما كانت (م) كبيرة كان أثر النمو في الإنتاج الاجتماعي الحقيقي كبيرا. كما أن ارتفاع مستويات الأسعار سيكون فوق معدل الارتفاع الحاصل في مستويات الأجور. ويحدث ذلك عندما يكون مستوى الأسعار والاستخدام الحقيقي قد أعدا طبقا للقاعدة المرسومة (المفروضة)، حيث إن كليهما يساوي الواحد الصحيح. وهذا ما هو ملاحظ عند النقطة (س) في الشكل رقم (١٠). فإذا ما ارتفعت معدلات الطلب، فإن حجم الاستخدام سيزداد هو الآخر. وعند ذلك، فإن الاقتصاد سيتحرك بالاتجاهات التالية: ($ر_٠$ ← $ر_١$ ← $ر_٢$ ← $ر_٣$)، وذلك طبقا للتغير الحاصل في حجم الإنتاج الاجتماعي (العامل النسبي م)، حيث سيتحرك هو الآخر بالاتجاه المبين في الشكل رقم (١٠)، بشرط أن تكون المنفعة الاجتماعية (ص) تساوي واحدا، وكذلك عندما تكون ص = ٠,٥ وهذا التحرك يعني أنه، عندما يقرر المخططون في الاقتصاد ـ وذلك من وجهة نظرهم الخاصة ـ أن عدد السكان قد ازداد في تقديراتهم، فإن نقاط منحنيات المنفعة (منحنيات تفضيل السواء) تكون مستاوية في الأهمية. وإذا ما يتحقق ذلك، فإن الدولة

ستهمل كل زيادة تحصل في الطلب. أما متى يتم ذلك؟ فالجواب هو عندما يكون الإنتاج الاجتماعي قد بلغ الواحد الصحيح، أي إن م = ١ و م = ٠,٥.

ويفهم من كل ذلك أن مستويات الأسعار قد أصبحت في حالة شديدة وسريعة من التأثير النسبي لآلية (ميكانيكية) كل من الأجور وارتفاع مستويات الاستخدام. فالاتجاهان (ر٢، ر٣) يشيران إلى تناقص معدلات المنفعة بالنسبة لإجمالي السكان في ذلك الاقتصاد. ومما هو معروف، أن أي مجتمع سوف يتأثر بشدة عند ارتفاع مستويات الأسعار، التي تؤدي بدورها إلى انخفاض قيم موجوداته النقدية، أكثر مما يتأثر بالمنفعة الحاصلة من زيادة معدلات الاستخدام المقدرة (المتحققة). أما إذا انخفض الإنتاج الاجتماعي، على سبيل المثال، كأن يكون م = ٠,٥ أو م = صفرا، فإن العكس سيحدث في الاقتصاد. إن المجتمع ـ أي مجتمع ـ يفضل دائما الارتفاع البسيط في مستويات الأسعار حتى يمكنه الاستفادة من الزيادة التي ستحصل في معدلات الاستخدام.

وإذا ما عدنا إلى الشكل رقم (١٠)، فسنلاحظ أن اتجاهي السهمين (ر١، ر٥) يشيران إلى ارتفاع مستويات المنفعة من قبل المجتمع. وإذا ما نظرنا إلى هذه المشكلة الاجتماعية ـ الاقتصادية من وجهة نظر الدولة، فإن النظام الديمقراطي يتوقف دعمه وبقاؤه على وعي الناخبين. فالدولة في مثل هذه الأنظمة ستعمل على زيادة حجم الطلب من أجل زيادة حجم الاستخدام في الأمد القصير، إلا أن هذه السياسة ستهمل إذا ما ارتفعت مستويات الأسعار بمعدلات ملحوظة. أما أولئك الذين هم على دست الحكم، فإنهم سيعملون جاهدين على زيادة حجم الطلب لزيادة حجم الاستخدام؛ كل ذلك من أجل بقائهم في السلطة عند الانتخابات القادمة.[٢٩]

ونتساءل هنا، في نطاق ومفهوم النموذج المذكور في الأمد القصير: ماذا سيحدث في الاقتصاد إذا ما انخفضت معدلات الأجور؟ والجواب هو أن النقابات العمالية ستعمل بكل ما لديها من قوة على تأكيد المقولة التالية في العمل: إن ارتفاع مستويات الأجور هو العامل المساعد على زيادة حجم الاستخدام. أما وجهة نظر الدولة، فإنها ستؤكد على تطبيق السياسة المناقضة لوجهة نظر النقابة.

---

(٢٩) المهر، *دراسة*، ص ٢٣٤.

ومما لا شك فيه، أنه إذا ما كانت القوة النسبية التي تتمتع بها النقابات كبيرة، فإنها عند ذلك ستستطيع فرض تلك الزيادة في مستويات الأجور. وإذا ما حاولنا تصور ذلك رياضيا (منطقيا)، فإن هذه المحاولة ستتم عن طريق الاستفادة من المعادلتين (٤، ٦) اللتين تشيران إلى أن ارتفاع الأجور في الأمد القصير لا يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع حجم الاستخدام، بل إن ما يحدث ـ وبصورة عامة ـ هو العكس. وتكون النتيجة صفرا، وذلك عندما تكون (م = صفرا)، أي عندما يكون الإنتاج الحقيقي يساوي صفرا.

وهذا يعني أن الطلب الخارجي (وليس الطلب الداخلي) هو العنصر المؤثر. وهنا أيضا يكون الحكم جد صعب حول أي جزء من الطلب يعد حقيقيا ($ط_ق$) وأي منه يعد اسميا (نقديا) وهو ($ط_ا$). وعليه، فإن المعادلتين (٤، ٦) تشيران إلى أنه لا يدل الأجر المرتفع على استخدام حجم أكبر من العمالة، بل العكس هو الصحيح.[٣٠] أي إن:

$$\Delta ل / \Delta ب_ر = \Delta ص / \Delta ب_ر \geqslant صفر$$

ومن الانتقادات الموجهة إلى النموذج المذكور أن ليس كل من الأمان وأثر إعادة التوزيع ولا لأثر المساومة أية أهمية تذكر في هذا النموذج، ولم تؤخذ جميعها بعين الاعتبار عند تحليل الطلب والكيفية التي تطور بها أو سيتطور بموجبها. علما بأن لكل تلك التأثيرات أثر كبير وردود فعل عكسية على سير اتجاهات الطلب. أما الشيء المنطقي والمعقول فهو القول بأن سياسة الأجور (بصورة عامة) لا تستطيع التأثير على حجم الاستخدام وتحريكه بالاتجاه الذي تحدد مساره تلك السياسة (سياسة الأجور).

أما الجهة المتعلقة (بالقوة الشرائية)، فإنها هي الأخرى غير منطقية، وتعتبر باطلة، حيث إن الشركات (المؤسسات الاقتصادية) كثيرا ما دفعت لعمالها أجورا عالية المستوى، إلا أن تلك الأجور لم تخلق قوة شرائية كبيرة وحقيقية ولو لمرة واحدة.[٣١]

(٣٠) Krelle, "Beseitigung," p. 316.

(٣١) Ibid. ؛ وانظر حول العلاقة بين هيكل الأجور وكل من الدولة والنقابة: Mieth, *Beitrag*, pp. 139-79.

إن حجم الطلب الأكبر والذي له التأثير الكبير هو الذي يأتي من الخارج. ولذلك، فإن ارتفاع مستويات الأجور بدرجة قوية (بشدة) سيعمل على تقليل الاستخدام، حيث إن مجال سياسة الطلب التي تلعب دورها في حدود أبعاده يتحدد من قبل الدولة والبنك المركزي. وأن سياسة كليهما كثيرا ما تنحصر ـ عند زيادة القوة الشرائية ـ على تضييق مجالات التضخم والحد من تفاقمه، أو بالأحرى محاولة تجنبه قدر المستطاع.

كما أن الارتفاع النسبي القليل (والمتدرج) من شأنه أن يعزز مجال قواعد سياسة الاستخدام من قبل الدولة والبنك المركزي لكي تمارس نشاطاتها في ذلك المجال. وهذا بالطبع يخلق نوعا من العلاقة (تكاد تكون سببية causal) بين ارتفاع معدلات الأجور والاستخدام. ومن المفيد هنا أن نتعرض إلى حالتين معينتين وهما:

أ ـ *الحالة الأولى*، وهي عندما تكون:

$$هـ_{١} = هـ_{٢} = هـ_{٤} = صفر$$

وأن $هـ_{٣}$ = ١ وهذا ما أشارت إليه المعادلة رقم (١). كما أن المؤشرات التالية (د، $ب_{ر}$، $جـ_{ف}$) ثابتة كما أشارت إلى ذلك المعادلة رقم (٢). وعليه فإن الحالة الأولى تشير إلى أن الارتفاع الذي حصل في معدل الأجور كان بالنسبة نفسها التي ارتفعت بها إنتاجية العمل.[٣٢]

ولما كانت (1 = آ) فهذا يعني أن كلا من مستويات الأجور والأسعار كانتا ثابتتين في الأمد القصير are constant .

ومن الحالتين السابقتين وما تضمنتاه من مؤشرات نكون قد أصبحنا تماما مع الحالة الكينزية التقليدية، وهي أن معدل مضاعف الاستخدام قد أصبح الآن أكبر مما

---

(٣٢) المهر، *دراسة*، ص ص ٢٧٨ـ٢٨٣؛ Krelle, "Beseitigung," pp 312-13.

كان عليه سابقا، وذلك من خلال حركة كل من الأجور والاستخدام. والشكل رقم (١٠) يوضح تلك الحالة، حيث كان الإنتاج الاجتماعي الحقيقي قد بلغ صفرا، أي أن م = صفر. وهنا فإن الإجراءات التي تدعو إلى بلوغ مرحلة الاستخدام قد أصبح لها منافع (أي حققت لها منافع)، وذلك لأن الاقتصاد ككل قد تحرك (تطور) من النقطة (س) وباتجاه (ر٥).

ب ـ *الحالة الثانية*، وتشير إلى أن معدلات الأجور قد ارتفعت بالنسبة (المستوى) نفسها التي ارتفعت إليها معدلات الإنتاج الاجتماعي الاسمي. (٣٣) وهذا يعني أنه كما ورد في المعادلة رقم (٣ ـ أ) أن:

$$هـ_{١} = هـ_{٢} = ١ ، هـ_{٣} = هـ_{٤} = صفر$$

أما إذا كان إجمالي الطلب الخارجي طلبا اسميا وليس حقيقيا، أي أن ($ط_{١}$) = صفرا، فإنه سيحصل في الاقتصاد وبمساعدة المعادلة رقم (٣) على النتيجة التالية: إن الإنتاج الحقيقي ليس مرتبطا بالطلب (أي ليس متعلقا به) وإن المضاعف الحقيقي للطلب هو صفر.

أما أثر الطلب (اتجاه الطلب) فإنه يسير بمفرده وباتجاه السعر. وإن أكثر ما توصف به هذه الحالة كونها راديكالية (حدية). وإذا ما أراد الباحث الاقتصادي تقدير ـ أو تصور ـ عملية إحصائية لمعدلات النمو للأجور ومعدل النمو للإنتاج الاجتماعي الاسمي (النقدي)، والتي حصلت كلها في الدورات الانتاجية السابقة، فإنه سيقتنع بوجود علاقة متينة ومشتركة بين كل من الأجور والإنتاج الاجتماعي الاسمي (قيمة الإنتاج الاجتماعي الاسمية).

وتعليقا على ما ورد من العلاقة بين الأجور الحقيقية ومستويات الأسعار نستعرض هنا بعضا من الإحصاءات التي تشير إلى تطور الأجور الحقيقية الأسبوعية في

---

(٣٣) Krelle, "Beseitigung," p. 316. ؛ وانظر كذلك: المهر، *دراسة*، ص ص٢٥٧-٢٦٢، ٢٧٦-٢٨٦.

الـولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت على النحو التالي: [٣٤] عام ١٩٦٠م كانت ٩٠,٣ دولارا، وفي عام ١٩٧١م كانت ١٠٢,٤ دولارا، ثم انخفضت إلى ١٠٢,٥ دولارا عام ١٩٧٦م. أما في الصناعات التحويلية الأمريكية فكانت على النحو التالي:

١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
١٠١,٢	١١٣,٨	١١٥,٤	١١٧,٤	١٢٣,٥	١٢٤,٥	١١٩,٤	١١٧,٦	١١٧,٤

وتحليل هذه الإحصائية يظهر لنا أن الأجور الحقيقية قد تطورت من عام ١٩٦٠م حتى عام ١٩٧١م بمقـدار ١٪ سنـويا على حين بقيت ثابتة بين عام ١٩٧١م وعام ١٩٧٦م. وليس من المعقول أن يكون مثل هذا التطور في الأجور أثر كبير حتى يستطيع تحريك المستوى العام للأسعار بالارتفاع إلى مستويات عالية، وأن تلك الأجور على الرغم من كونها مرتفعة المعدلات إلا أنها لا تتناسب مع ارتفاع الإنتاجية في الصناعات التحويلية في العالم الرأسمالي. والجدول التالي يوضح لنا كيف أن الإنتاجية قد تطورت في تلكم الدول الرأسمالية من عام ١٩٦٠م حتى عام ١٩٧٤م، وباعتبار عام ١٩٧٠م = ١٠٠:

١٩٦٠	١٩٦٣	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
٦٧	٧٥	٩١	٩٧	١٠٢	١١٠	١١٧	١١٦

وبناء على هذا الجدول نفهم أن الإنتاجية قد تطورت في الدول الرأسمالية بمعدل ٣,٤٪ سنويا، ثم تطورت بمعدل ٣,٢٪ سنويا للفترة من عام ١٩٧١م حتى عام ١٩٧٤م. [٣٥] وعليه فإن كان هنـاك سؤال منـطقي يفـرضـه الواقع علينا فهو: هل بالإمكان تجنب البطالة إذا ما ارتفع الطلب في الأمد القصير؟ للإجابة على هذا السؤال نقول إن آلية الأجر ـ السعر ـ تستطيع أن تحقق ذلك، حيث إن التوسع في الطلب يكون قد حدث في حالة التضخم ولما يكن هناك للاستخدام أي أثر حقيقي.

---

(٣٤) عبدالمهدي، *التضخم*، ص ص١١٥ـ١١٧.

(٣٥) Ibid.

إن هذا التصور يظهر هو الآخر وكأنه حدي (راديكالي). إلا أنه مع ذلك: كل توسع في الطلب يؤدي إلى زيادة معدلات الاستخدام. وبالتأكيد، إن كل ارتفاع في معدلات الاستخدام لا بد أن يرافقه ارتفاع ما في معدلات التضخم. إن مثل هذه الحالة تكون ذات ضرر كبير على الاقتصاد أكثر مما لو احتفظ الاقتصاد نفسه بمعدلات بطالة معينة.

وعن مشكلة البطالة وكونها ظاهرة أزلية وإمكانات تجنبها نعود لنرى رأي الاقتصاديين التقليديين القدامى وحتى المحدثين منهم، فنجد أن هناك جدلا ما دار حول تلك المشكلة، لم يثر عندهم بإلحاح، ولم يعطها أهمية كبيرة. وكانت حجتهم في ذلك أنه ما دام أمد البطالة قصير (إذا ما وقعت) فإنها لا تجلب الاهتمام أو حتى لا تحتاج إلى بذل جهد ما لتحليل أسبابها ومظاهرها ونتائجها.[٣٦]

أما كارل ماركس، فقد كان على عكس رأي الاقتصاديين التقليديين حيث ناقشها بجدية واعتبرها ظاهرة مستمرة الحدوث والظهور، بل أضاف إليها وصفا ليس عاديا حينما قال فيها إنها تتقلب فوق المستوى المألوف عنها (أي فوق الحالات الاعتيادية)، وإن لها ردود فعل واضحة تجاه كل من الأسعار والأجور.[٣٧]

والبطالة التي بدأت معالمها في بداية السبعينات في العالم الغربي قد استمرت أكثر من أربع سنوات وهي في مظاهرها شبيهة كل الشبه بتلك التي حدثت في نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات من عصرنا هذا.[٣٨]

ونعود إلى مشكلة الإمكانات التي يمكن بواسطتها تجنب البطالة فنقول: إذا ما أردنا الإجابة الصحيحة ـ أو القريبة من الصحة ـ عن مشكلة البطالة وتجنبها، فلا بد لنا من إظهار (تبيان) أثر ديناميكية الأجور والأسعار في الاقتصاد وإعطاء تلك

(٣٦) Krelle, "Beseitigung," p. 317; Mändle, "Frage".

(٣٧) Krelle, "Beseitigung," p. 317 ff.

(٣٨) *Die Zeit*, 27 Aug. 1982, p. 9 وانظر حول الموضوع: المهر: *التقلبات*، ص ص ٧٧ـ٨٩.

الديناميكية الأهمية اللازمة، بحيث تكون منسجمة مع الحقائق التي يعيشها المجتمع، وخاصة المجتمع الغربي، بالنسبة لموضوع الاستخدام، والبطالة، والأجور، والأسعار . . . الخ.

وحتى نكون على مقربة من الإجابة الصحيحة للسؤال المذكور، نحاول الاستفادة من النموذج المبسط الذي سبق أن شرحنا بعضا من عناصره، وبشرط إعطائه شيئا من الحيوية (الفعالية). وحتى نكون على بينة من خطوات الإجابة وصحة الاتجاه في الطريق السالكة إليها، لا بد لنا من التعرض إلى فكرة (مبدأ) ما يعرف بتوازن قواعد النمو واستبعاد أو تجنب كل حالة غير متوازنة (منسجمة) مع الحالات الأخرى. وذلك لأن هذه الفكرة تتطلب عند التعامل معها أن تكون قواعدها وعناصر كيانها متقاربة الوجود، وموضوعة باتجاه واحد (converging) .(٣٩)

أما الشرط الآخر الذي يفترض وجوده عند التعامل مع قواعد النمو وتوازنها، هو أن يكون التعامل المذكور منسجما مع مبدأ التوازن في الأمد الطويل، وكذلك مع التوازن في مرحلة دون الاستخدام الكامل. فإذا ما تحققت كل تلك الشروط يكون تصورنا للمشكلة مقبولا وصحيحا.

وانسياقا مع البحث نفترض أن: المعادلتين السابقتين رقمي (١، ٢) بقيتا على حالتيهما. وتعتبر أثر (استمرارية) هاتين المعادلتين وهما (١ ـ أ و٢ ـ أ) منسجمتين مع الأصل (١، ٢) لكي نتوصل عن طريقهما إلى معادلة التوازن ـ التضخمي inflation equilebrium وبالصيغة التالية:

$$س_{ن} = س\,(١ + ت_{م})^{ن} = أ\,ج_{ه} \,.\, ط_{أ}\,(١ + ج_{ق})\,ط_{أ}^{ن} \qquad (٧)$$

حيث إن ($س_{ن}$) تمثل السعر في وحدة الزمن (ن)، وأن ($أ\,ج_{ه}$) تمثل حجم الاندثارات في الطاقة الإنتاجية لإجمالي دالة المؤشرات والمتغيرات وهي (١). وأن $(ت_{م})^{ن}$ الدالة

(٣٩) Krelle, "Beseitigung," p. 315.

المستقيمة لمعدل التضخم التي تمثل معدل النمو للأجر الاسمي في وحدة الزمن (ن)، وأن ($\text{ط}_{\text{أ}}^{\text{ن}}$) تمثـل الـطلب النقـدي (الاسمي) وهي في الـوقت نفسـه تمثـل الإنتاج الاجتماعي الاسمي . وأن ($\text{ج}_{\text{ق}}$) هي درجة النمو للإنتاج الحقيقي في وحدة الزمن.

ومن المعادلة رقم (٧) يمكننا التوصل إلى المعادلة رقم (٧ ـ أ)، على النحو التالي : [٤٠]

$$\text{ت}_{\text{م}} = (١ + \text{ج}_{\text{ق}})\,\text{ط}_{\text{أ}-١} = \text{ط}_{\text{أ}} \times \text{ج}_{\text{ق}}\,\text{و}\,\text{س}_{\text{هـ}} = \text{أ}\,\text{ج}_{\text{هـ}} \,.\, \text{ط}_{\text{أ}} \qquad (٧ ـ أ)$$

من هاتـين المعـادلتـين ندرك أن العلاقة الذاتية بين الأجر والسعر هي نسبية (القاسم المشترك) عند مقارنتها بمعدل النمو الحقيقي للاقتصاد في وحدة الزمن . أي إن التضخم هو الممثل لتلك العلاقة الذاتية وهو القاسم المشترك بين كل من الأجور والأسعار من جهة ومعدل النمو الحقيقي في الاقتصاد في وحدة الزمن من جهة أخرى proportional to non-real growth rate . ملاحـظة : إن ($\text{ط}_{\text{أ}}$) سبق وتحددت قيمته (أي الطلب النقدي) في المعادلة رقم (٥).

أما مستوى الأجر وفي حالة «توازن ـ النمو» فإنه سيتحدد طبقا للمعادلة رقم (٨) التالية . علما بأن درجة الاحتكار (د) تساوي الواحد الصحيح .

$$\text{ث}_{\text{ن}} = \text{ث}_{\text{هـ}}\,(١ + \text{ج}_{\text{ث}})^{\text{ن}} = \frac{١}{\text{ف}} \times \frac{١}{\text{ب}} \times \text{و}_{\text{هـ}} \times \text{س}_{\text{هـ}}\,(١ + \text{ج}_{\text{ع}})^{\text{ن}}\,(١ + \text{ت}_{\text{م}})^{\text{ن}} \qquad (٨)$$

أو أن

$$\text{ج}_{١} = \text{ج}_{\text{ع}} + \text{ت}_{\text{م}} \qquad (٨ ـ أ)$$

في المعادلة رقم (٨)، تمثل ($\text{ث}_{\text{ن}}$) الاستثمارات في وحدة الزمن، وتمثل ($\text{ج}_{\text{ث}}$) الإنتاج الاستثماري .

---

(٤٠) إن هذه المعادلات والتي سبقتها قد ترجمت من : Krelle, "Beseitigung," pp. 316-18.

ومن المعادلة رقم (٨) نحصل على المعادلة رقم (٨ ـ ب) التالية :

(١ + ج$_{ث}$) = (١ + ث$_{م}$) ا$_{١}$ × (١ + ج$_{ق}$) ا$_{٢}$ × (١ + ج$_{ع}$)   (٨ ـ ب)

وأن

ث$_{ه}$ و$_{ه}$ × ق$_{ن}$. س$_{ه}$ أ$_{١}$ × ج$_{ه}$ أ$_{٢}$

أما المعادلة (٨ ـ ا) فتكون على النحو التالي :

ث$_{ه}$ = $\frac{١}{ف}$ × $\frac{١}{ب_{ر}}$. و$_{ه}$. س$_{ه}$ و (١ + ج$_{ث}$)^{ن} = (١ + ج$_{ع}$)^{ن} (١ + ت$_{م}$)^{ن}

وحول الطلب الحقيقي : فإنه يتكون من الطلب الخاص والطلب الحقيقي على السلع الاستهلاكية (ط$_{ق}$ ك) والطلب الخاص والحقيقي لأغراض الاستثمار وليكن (ط ث$_{ق}$).

ومن هذه المتغيرات نحصل على المعادلة رقم (٩) وهي :

ط ك$_{ق}$ = ب ك . ج$_{ه}$ (١ + ج$_{ق}$)^{ن} و (ط د$_{ق}$)^{ن} = ج^{ك} . ج$_{ه}$ (١ + ج$_{ق}$)^{ن} (٩)

حيث إن كلا من (ب ك) و (ج ك) متغـيران ثابتان . وإن (ط د$_{ق}$) هو طلب الدولة الحقيقي ، وإن (ض$_{ن}$) نسبـة الضريبـة الحقيقية . وإن (ع) ذلـك الجزء من العجز الحاصل في الميزانية والواقع عبؤه على إجمالي الإنتاج الحقيقي وهذا يعني أن : ج د (ض$_{ن}$ + ع)، حيث إن (ج د) تمثل الضريبة على الإنتاج الرأسمالي والاستهلاكي . ولما كان الطلب الحقيقي الخاص بالاستثمار هو النسبة الممثلة لنمو السكان في الاقتصاد والذي يكون بدوره ممثلاً لنمو إنتاجية العمل (ج$_{ع}$)، فإن العامل النسبي يتوقف حجمه على العلاقة أو النسبة القائمة بين معدل الأجر الحقيقي وإنتاجية العمل . ومن هذه العلاقة نحصل على المعادلة رقم (١٠) وهي :

(ث$_{ق}$)^{ن} = ب^{ن} . ك(١ + ج$_{ه}$)^{ن} . (١ ج$_{ع}$)^{ن} (١٠)

حيث إن (ث ق) ن تمثل حجم الاستثمار الحقيقي في وحدة الزمن وإن (ب ن) كمية ثابتة، وإن (ج هـ) حجم الإنتاج المتغير.

أما المعادلة التالية وهي (١١) فتكون على النحو التالي:

ج ن = جه (١ + ج ق) ن (١١)

علما بأن كلفة الاستثمار لرأس المال الحقيقي وهي معدل الفائدة الثابتة (ك) ليست محددة (غير واضحة المقدار)، ويفترض فيها أن تكون عاملا خارجيًا. ومن ذلك نحصل على المعادلة التالية:

ج ن = (ج ق)ن = (ط ك ق)ن + (ط ث ق)ن + (ط د ق)ن (١١-أ)

أى أن الطاقة الإنتاجية = إجمالي الإنتاج الحقيقي = الطلب الاستهلاكي الحقيقي في وحدة الزمن + طلب الدولة الحقيقي (ط د ق) ن في وحدة الزمن.

أما معادلة التوازن فتكون على النحو التالي:

١ + ج ق = (١ + ج هـ) (١ + ج ع)

وتكون أيضا:

ج ق = ج هـ + ج ع

ومن المعادلة الأخيرة نفهم أن معدل النمو المتوازن للإنتاج الحقيقي يساوي على وجه التقريب كلا من مجموع السكان ومعدل إنتاجية النمو. أما الإنتاج فإنه يتوقف على العلاقة القائمة بين كل من الأجر الحقيقي وكلفة رأس المال الحقيقية (معدل الفائدة الثابتة)،

أى أن الإنتاج = معدل الأجر الحقيقي / كلفة الاستثمار الحقيقية .

ولما كان الأجر الحقيقي مرتبطًا بإنتاجية العمل، فإنه كلما كانت العلاقة بين الأجر الحقيقي (مقسوم على الإنتاجية) والفائدة الحقيقية صغيرة كان معدل الإنتاج كبيراً. ويتعاظم حجم الإنتاج كلما كانت نسبة العجز في الميزانية كبيرة (ع) على افتراض أن حجم الضريبة المفروضة يبقى ثابتًا وأن حجم التكاليف هو الآخر يكون على أقل تقدير ممكن (أقل كلفة ممكنة).

أما حجم الاستخدام في الاقتصاد فيمكن تصوره بالمعادلة رقم (١٢)، وتكون على النحو التالي:

$$ل^{ن} = ل_{ه} (١ + ج_{هـ})^{ن} = ج_{ه} / و_{ه} . ك (١ + ج_{هـ})^{ن} \qquad (١٢)$$

حيث إن ($و_{ه}$) كمية ثابتة، وإن (ك) كلفة استثمار رأس المال الحقيقية. وتعني المعادلة رقم (١٢) أن حجم الإستخدام يكون كبيرا، كلما كانت العلاقة بين الأجر الحقيقي وكلفة منفعة رأس المال صغيرة (الفائدة منخفضة).

وعلى كل، فإن حجم الاستخدام سوف ينمو بالتأكيد وبالمستوى نفسه الذي ينمو فيه السكان. وهذا يعني في الوقت نفسه أن ليس هناك اتجاه بشكل مستمر ومتزايد في حجم البطالة في الاقتصاد. وعلى العكس، يكون حجم البطالة كبيرًا (من المستحسن) عندما يكون عرض العمل على النحو التالي:

$$(ل_{ن})^{ا} = ل_{ه}^{ا}(١ + ج_{هـ}) \qquad (١٣)$$

أما في حالة التوازن فتكون المعادلة على النحو التالي:

$$ب = (ل_{ه}^{أ} - ل_{ه}) / (ل_{ه})^{أ} \qquad (١٤)$$

وفي المعـادلـة الأخـيرة يفترض أن تكون كل القيم المشمولة فيها محصورةً بين الصفر والواحد الصحيح (صفر ← ١)وهذا ما أشارت إليه المعادلة رقم (١١).

وحتى يتحقق التوازن في الأمد الطويل، لابد وأن تكون كل القيم التالية مقبولة ومتناسبة بعضها مع بعضها الآخر، ولها تأثير على السياسة الاقتصادية. وتلك القيم هى (و، ك، ب ك، ط د،$ص_{ن}$).

وعليه، طبقًا للمعادلة رقم (٨ ـأ)، نحصل على التطابق التالي:

$$١ \,/\, هـ\,س\,ك = \frac{١}{ن} \times \frac{١}{ب_{ر}} \times \frac{١}{ك} \qquad (١٥)$$

ويجب أن يكون كل من ($ب_{ر}$، $ق_{ن}$)، وطبقًا للمعادلتين (٨ ـ أ و ٨ ـ ب)، ذا قيم وقوى متباينة الاتجاه والتأثير. وهذا يعني أن:

$$ب_{ر} = \frac{١}{ق_{ن}} \times \frac{١}{ف} (س\,ه)\, أ_{١} \,.\, ج\,ه \,.\, أ_{٢} \qquad (١٦)$$

وتعني المعادلة رقم (١٦) أنه كلما كانت القوة النسبية لمالك رأس المال (المنتج) كبيرة، كانت القوة النسبية التفاوضية للنقابة صغيرة. وعليه فعند ثبات كل من معامل القوة لرأس المال ومعامل القوة للمنتج ($ب_{ر}$، $ق_{ن}$)، وعند افتراض وجود عجز سابق في الميزانية (ع)، وعنـد ثبـات معـدل كلفـة رأس المال (ك)، فلا يتوقع أن يتحقق الاستخدام الكامل في الاقتصاد المذكور.[٤١]

(٤١) Krelle, "Beseitigung," p. 317 ff.

وبخصوص الانسجام بين كل من عرض العمل والطلب على العمل في أسواق العمل نجد أنها حالة كثيراً ما تحدث بطريق الصدفة.

وإذا ما كانت كلفة رأس المال (الفائدة) ثابتة مع وجود عجز سابق في الموازنة (ع) فإن كلا من (ب ر، ق ن) تكونان قد تغيرتا عند الاستخدام التام. وكذلك الحال في مرحلة دون الاستخدام. وهذا ما يحدث عند كل نهاية لمرحلة الاستخدام التام. وبوضوح أكثر، نقول إن مثل هذه الواقعة تكون صحيحة. وذلك عندما تكون (ق ن) دالة لمعدل البطالة (ب). وهذا ما كنا قد افترضناه في المعادلة رقم (١)، حيث إن إرتفاع معدلات الأجور (ج ١) وعند حجم معين للبطالة (ب) قد انخفضت.

أما المعادلة (١٥)، فهى توضح العلاقة بين كلفة الأجر الحقيقي لكل وحدة إنتاجية واحدة وكلفة منفعة رأس المال (الفائدة) التي قد تناقصت قيمتها. وهذه العلاقة هى التي تقودنا إلى المعادلة رقم (١٢) التي توضح بدورها الحجم الذي بلغه الاستخدام وهو في حالة أكبر ما يكون عليه الاستخدام.

أما المعادلة (١٦)، فهى تشير إلى القوة النسبية للمنتج والتي هى في زيادة متناسقة ومطردة.

وبخصوص المعادلة رقم (١٢)، فإنها تؤدي بنتائجها المنطقية إلى أنه، عندما تكون القوة النسبية للنقابة (ق ن) وكلفة منفعة رأس المال متساويتين، وأنهما قد ارتفعتا بالمستوى نفسه (تقريبًا)، فإن قيمة العمل (الأجر) ستكون منخفضة نسبيًّا (رخيصة).

والمعادلة رقم (١١) قد أشارت إلى المعنى نفسه وهو: عندما يكون العجز في الموازنة والمعامل (ج ك) كبيرين بما فيه الكفاية، فإن ديون الدولة سترتفع باضطراد. كل ذلك يكون مقبولاً من الدولة ومن الممكن تحمل أعبائه، إذا ما كان معدل الفائدة أصغر من معدل الإنتاج الاجتماعي.

وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية (وعلى مساوئها) تستطيع الدولة الإستمرار في تحمل أعباء الديون المترتبة عليها في مجال الخدمات التي تؤديها لمواطنيها وباستمرار.

ولكن، وعندما تكون معدلات الفائدة مرتفعة وليست مناسبة في مستوياتها للنشاطات الاقتصادية (الاستثمارات)، وعندما لا يكون العجز في الموازنة ـ وبالضرورة ـ غير محدد، وذلك لأن معدل النمو الاسمي للإنتاج الاجتماعي صغيراً، وعندما تكون المعوقات المؤسسية ذات شأن، فإن السلطات المختصة وفي مثل هذه الظروف الاقتصادية تحدث تغيراً واضحًا في ميكانيكية الأجر ـ السعر.

ولحل المشكلة لابد من الرجوع إلى نظريات التوزيع لنجد عندها الحل المرضي. والمقصود به هنا هو حل مشكلة الأجر عن طريق تحسين عمليات دفع الأجور ورفع مستويات الأجور الحقيقية، وذلك على أساس أن الإنتاج الاجتماعي قد حدّد بحيث يدخل جزء من دخل الأجر في حسابات إجمالي الدخل.

رابعًا : الأجر والاستخدام في اقتصاد متخلف

١ ـ الاقتصاد المتطور والمغلق

إن الجدل العلمي الذي دار بين المدرسة الكينزية والاقتصاديين التقليديين المحدثين قد تضمن في سياق موضوعاته المشكلة المتعلقة بكيفية تطور الاقتصاد المغلق الذي يكون فيه كل العمال القادرين على العمل قد قبلوا العمل (الاستخدام) بأجر الاستخدام wage - employment والذي يفترض أن يكون مستواه بمستوى أقل أجر ممكن «أجر حد الكفاف». (٤٢)

وإذا ما رجعنا إلى النظريات الكلاسيكية الحديثة وما أشارت إليه في موضوع الإستخدام الكامل لكل عناصر الإنتاج ـ بما فيه العمل ـ وفي إطار نظريات قوى السوق theory of market forces ، فإننا سنجدها قد أكدت على وجود الاستخدام

(٤٢) Keynes, *Theory,* pp. 5, 17; Knight, "Employment."

الكامل، الأمر الذي يدل على قناعتهم بعدم وجود بطالة، وخاصة في أسواق العمل غير التامة، حيث يمنع حدوث بطالة في تلك الأسواق. وإذا ما صادف وحدثت بطالة، فمن الممكن إعادة السوق المذكورة إلى وضعها الطبيعي، وعودتها إلى حالة الاستخدام الكامل.(٤٣)

ولقد كان النقد الكينزي للأفكار الاقتصادية التقليدية حول مستوى الاستخدام، باعتباره قد تحدد عن طريق إجمالي الطلب الواقع على السلع والخدمات التي تحدد بدورها مستوى الإنفاق المستغل، وكذلك الميل إلى التسرب النقدي من دورة الدخل في ذلك الاقتصاد.(٤٤) ومع ذلك نجد كينز نفسه لم يرفض صحة الدعوى المتعلقة ت بأكبر ربحٍ ممكن في الأمد القصير - آراء الاقتصاديين التقليديين - والذي من شأنه توظيف العمال إلى المرحلة أو النقطة التي تتساوى عندها الأجور مع الإيراد الحدي لإنتاجية العمل(٤٥).

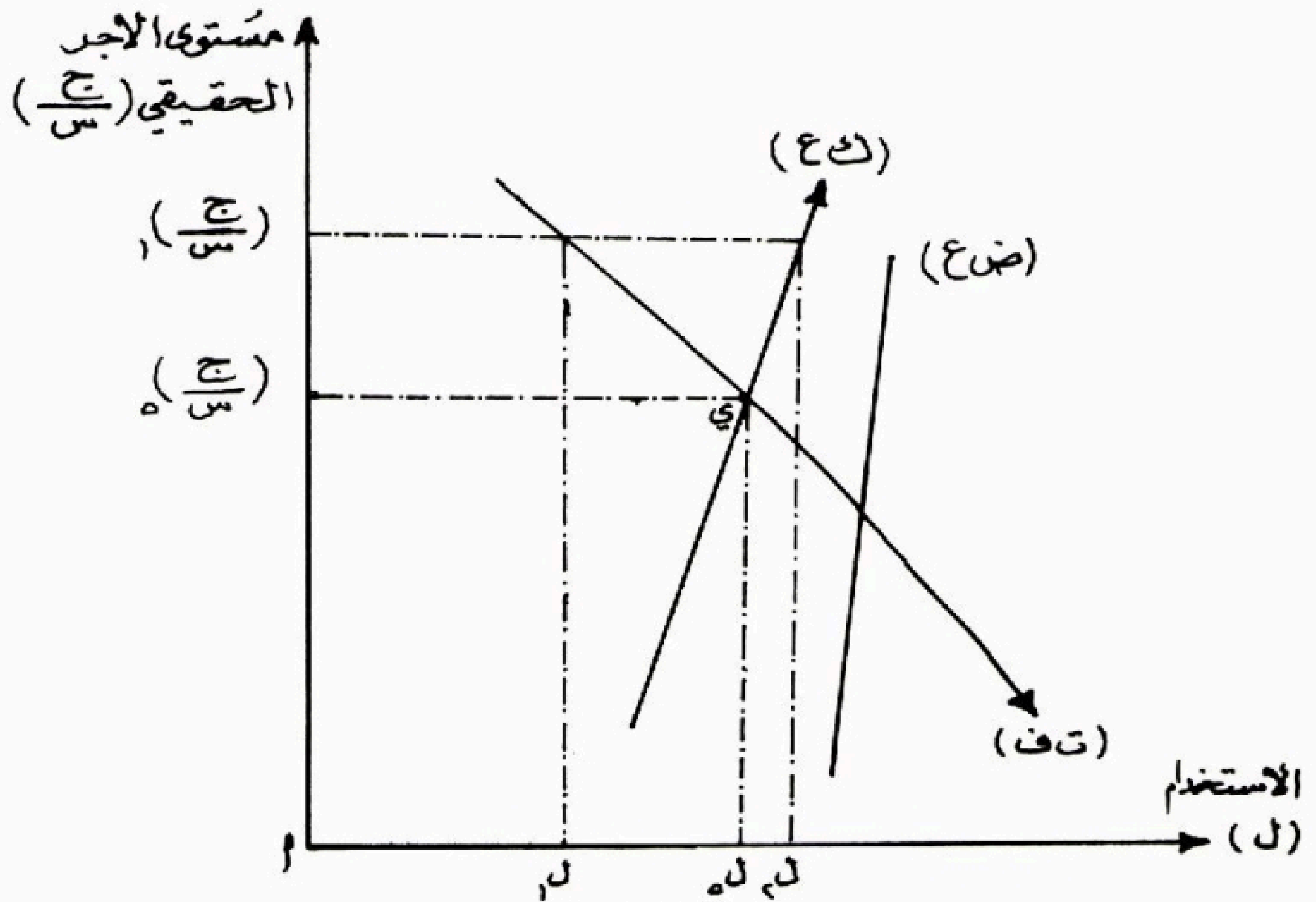
أما كيف يستطيع المنتج التوفيق بين شروط تحقيق أكبر ربحٍ ممكن مع الشروط التي تجعل حجم الاستخدام يتحدد عن طريق إجمالي الطلب على السلع والخدمات في الاقتصاد المذكور فيمكننا توضيحها بإيجاز عن طريق الشكل رقم (١١)، الذي يمثل فيه الإحداثي العمودي الأجر الحقيقي ($\frac{ج}{س}$)، حيث إن (ج) تمثل مستوى الأجر الاسمي، وإن (س) هي مستوى الأسعار. أما الإحداثي الأفقي فإنه يمثل الاستخدام (ل).

---

(٤٣) Knight, "Wages," pp. 42-45.

(٤٤) يعني التسرب النقدي سحب جزء من الودائع لدى البنوك بصورة نقد اعتيادي لأغراض التداول خارج الجهاز المصرفي. وهو على نوعين: تسرب داخلي، وآخر خارجي لمواجهة المدفوعات الخارجية والتقلبات في موازنة المدفوعات. انظر حول الموضوع: علي، *دراسات*، ص ص٨٧-٨٩.

(٤٥) Keynes, *Theory*, p. 5.



الشكل رقم (١١)
تحديد إجمالي الطلب على السلع والخدمات

وفي الرسم البياني المذكور توجد ثلاثة منحنيات وهى :

ا - منحنى عرض العمل (ض ع) لمختلف مستويات الأجر الحقيقي.

ب - المنحنى (ت ف) الذي يمثل العلاقة الفنية بين الإنتاجية الحدية المادية للعمل (عند ثبات رأس المال أى التقنية الفنية) والاستخدام (ل).

جـ - منحنى كمية العمل (ك ع) المطلوب استخدامها لإنتاج السلع والخدمات بمستويات متباينة للأجر الحقيقي.

ويلاحظ في المنحنى (ت ف) أنـه منحـدر للأسفل، وذلك بسبب تأثير قانون الغلة المتنـاقصة owing to diminishing return . ولذلك فكلما كان مستوى الأجر الحقيقي مرتفعًا (أى كلما كان الأجر الاسمي مرتفعًا ومستوى الأسعار منخفضًا) كان مستوى الاستخدام في الاقتصاد المذكور ـ وعلى الأغلب ـ منخفضًا. ويلاحظ أيضًا أن تلك

الكمية من العمل تكون دالة إيجابية ثابتة (مستقرة) لإجمالي الطلب الحقيقي على السلع والخدمات.

وقد خطط في الاقتصاد المذكور لإجمالي الطلب أن يكون مساويًا للاستثمار الذي يفترض فيه أن يكون مستقلاً autonomous وكذلك للاستهلاك الذي اعتبر دالة للدخل، خاصة إذا كانت هناك نسبةً ثابتةً من الدخل قد ادخرت، أو أن نسبة الدخل وطريقة توزيعه كانتا ثابتتين، إلا أن معدل الميل للإدخار من الأرباح المتحققة والأجور المدفوعة للعمال المستخدمين متباينتي النسبة (مختلفان في نسبتهما).

أما المؤسسات الاقتصادية العاملة في الاقتصاد المذكور، فقد نظمت هي الأخرى مسألة الإستخدام طبقًا لكل مستوى أجر حقيقي، ولكل دخل متحقق أو من الممكن تحقيقه. إن كل هذه الإجراءات وضعت من أجل الحصول على أكبر ربح ممكن، علمًا بأن حجم الاستخدام يتطلب منه في مثل هذه الافتراضات أن يكون منسجمًا مع إجمالي الطلب على السلع والخدمات.

ولنعد الآن إلى الشكل رقم (١١)، فنجد أن المنحنى (ك ع) يمكن له أن ينحدر إلى الأسفل أو يرتفع للأعلى. فإذا ما انحدر إلى الأسفل، فمن الضروري أن لا تكون شدة انحداره أكبر من انحدار المنحنى (ت ف)، أو بالأحرى من الممكن أن لا يكون أكثر انبساطًا من المنحنى (ت ف)، الذي يمثل درجة التقنية الفنية المستخدمة في تلك المؤسسة أو المشروع الإنتاجي. والسبب في ذلك هو أنه، عند حصول أية زيادة في الأجر الحقيقي، فإن حجم الاستخدام سوف ينخفض ومن ثم يتبعه الإنتاج(٤٦).

أمـا الطلب على السلع الاستهلاكية فسينخفض حجمه هو الآخر تبعًا لانخفاض الدخل (دخل الأجر). وعليه، فإن الطلب المذكور يجب أن يرتفع مستواه فعلا حتى ينسجم مع الواقع الذي يكون عليه مستوى الدخل إذا كان الميل للادخار من الأرباح المتحققة يفوق معدل الميل إلى الادخار من الأجور. وهكذا يكون الحال إذا

(٤٦) Keynes, *Theory*, p. 6.

ما ارتفعت كلفة الأجر في إجمالي التكاليف التي تتحملها المؤسسة عند قيامها في العمليات الإنتاجية المقررة.

وإذا ما بلغ مستوى الأجر الحقيقي النقطة $(\frac{ج}{س})_{٥}$ والاستخدام أصبح عند الحجم (ل $_{٥}$) وعند النقطة (ي) الحاصلة من تقاطع المنحنى (ت ف) مع المنحنى (ك ع)، فإن ذلك الوضع يدل على وجود بطالة في الاقتصاد المذكور، أي إن:

ك ع = ت ف < ض ع

فإذا افترضنا أن مستوى الأجر الاسمي قد ارتفع دون أن يرافق الارتفاع المذكور، أي ارتفاع في مستويات الأسعار، فإن الأجر الحقيقي سيرتفع مستواه إلى النقطة $(\frac{ج}{س})_{١}$. وإذا ما تحقق ذلك في الاقتصاد، فإن أغلب الأرباح التي حققها المنتجون من عملياتهم الاقتصادية سوف تستثمر وإلى النقطة (ل $_{١}$). أما حجم الاستخدام فيتطلب منه أن يلتقى مع الطلب على السلع والخدمات عند النقطة (ل $_{٢}$).

وإذا ما تجاوز حجم الطلب على السلع والخدمات حجم الطلب الذي يحقق للمنتج أكبر الأرباح المرغوب حصوله عليها، وبالسعر السائد في السوق، فإن الاقتصاد يستطيع في مثل هذه الحالة القيام بعمل تصفية (مقاصة) بين المنتجين أنفسهم، وبشرط أن تكون مستويات الأسعار قد ارتفعت عند مستوياتها السابقة.

إن ارتفاع أسعار المنتجات لشركة ما وتحقيقها الأرباح الكبيرة سيشجعها على زيادة حجم الطلب على العمل وزيادة معدل الاستخدام.[٤٧] وإذا ما حدث ذلك فعلا، فإن المنحنى (ك ع) سوف ينتقل إلى الأعلى (يزحف إلى الأعلى). وارتفاعه هذا يعني ضرورة التقاء الطلب على العمل مع الطلب على السلع والخدمات. وإذا ما ارتفعت الأسعار فعلاً، فإن مستويات الأجور الحقيقية سوف تصل النقطة (ي).

(٤٧) Schneider, *Einfuhrungin,* pp. 215-16,223.

وفيما يعـود على شرط الاستقـرار فإن توافـره يتوقف أساسًا على حركة المنحنى (ك ع). فإذا ما انحدر المنحنى المذكور إلى الأسفل، فيجب أن تكون درجة انحداره أكبر من درجة انحدار المنحنى (ت ف).

إن مثل هذا التصور (إذا ما تحقق) يوضح لنا ما إذا كان الميل للإدخار شحيحا أو كبيرا بسبب زيادة معدلات الأرباح المتحققة على معدلات الأجور المدفوعة للعمال المستخـدمـين في الاقتصـاد. ومثـل هذا التصـور أو التحليل قد يكـون واقعيا، أو بالأحرى، إذا ما أمكن اللجوء إليه، فإن مستويات الأجور الاسمية سوف تنخفض.

ونتساءل هنا عما إذا كانت البطالة المتحققة عند النقطة (ي) ستقودنا إلى إحياء عنصر المنافسة بين مستويات الأجور الاسمية؟ والجواب: إذا ما حدث ذلك فعلا، فإن البطالة تصبح حقيقة واقعة ولا مناص من تجنبها.

وبـالنسبـة للتصور المذكور، إذا ما تحقق العمل به، فإنه لا بد من أن يكون الاقتصاد بحاجة إلى تطبيق المنافسة الكاملة بين السلع المتجانسة في السوق، أو تطبيق المنافسة غير التامة، ولكن بشرط عدم تغيير درجة الاحتكار في السوق المذكورة.[٤٨]

وإذا أخـذنا بالمنافسة غير التامة (الاحتكار)، فإن المنحنى (ت ف) لن يكون مماثلا أو منطبقًا مع منحنى الإنتاجية الحدية للعمل. ولكنه مع ذلك يكون قادرًا على استيعاب أو تقبل شكل ووضع العلاقة الثابتة مع منحنى الإنتاجية الحدية. ولتصور تلك العلاقة أو العلاقات بين تلك المنحنيات بأسلوب أكثر سهولة وواقعية نفترض أن:

$ط_{ق}$ = الطلب الحقيقي
أ ق = الإنتاج الحقيقي
ل = الاستخدام
ج = مستوى الأجر الاسمي

(٤٨) انظر حول هذا الموضوع: Knight, "Wages"; Sen, "Theories".

ر = الأرباح المتحققة أو الممكن تحقيقها

$ث_م$ = الاستثمار المخطط

س = المستوى العام للأسعار

مخ ، $مخ_١$ ، $مخ_٢$ = الميل للإدخار من الدخل المتحقق

د = الدخل المتحقق من الأجور (ج) والأرباح (ر)

ن ، و = قيم ثابتة للكمية (ك) والدخل (د)

نَ ، وَ = قيم التوازن لكل من الكمية (ك) والدخل (د)

م = مرونة الطلب على العمل مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى الأجر الحقيقي .

ومن المعطيات السابقة نستطيع التوصل إلى المعادلات الجبرية التالية :

د = و (ل) . . . وأن و(ل) > صفر (١٧)

$\frac{ج}{س}$ = و (ل) (١٨)

د. س = ر + ج . ل (١٩)

$ط_ق$ = ث. س + (١ ـ خ) د. س (٢٠)

ث . س = ر (١ ـ $مخ_٢$) + ج . ل (١ ـ $مخ_٢$) (٢١)

حيث إن : ١ > $مخ_٢$ > $مخ_١$ > صفر، وإن (خ) تمثل الادخار. وعليه فإن :

$ط_ق$ = د (٢٢)

إن المعادلات الست السابقة تحتوي على المجاهيل التالية : $ط_ق$ ، د، ر، س، ل، مع الافتراض أن النموذج المذكور يمثل نظامًا اقتصاديا ذا معالم اقتصادية واجتماعية محددة ومعـروفة، فبالنسبة للتعادل (١٧) فيعتبر حقيقة مسلم بها (معطاة) ويمثل التصرف العقلاني لدالة الإنتاج والتي توجد فيه أيضًا الكلفة المتغيرة والعمل أو بالأحرى المداخيل المتغيرة في العملية الإنتاجية ومعها العمل variable inputs and labor .

أما المعادلة رقم (١٨) فتظهر لنا شرط تحقيق أكبر ربح. وعلى سبيل المثال، فإن المؤسسة الإنتاجية تستخدم (العمل) إلى المرحلة التي يكون فيها الإنتاج الحدي مساويًا الأجر الحقيقي.

وتشير المعادلة رقم (١٩) إلى قيم الناتج التي تمثل الأرباح والأجور، أو بالأحرى توضح لنا قيم الدخل (د).

وفي الوقت نفسه، توضح لنا المعادلة رقم (٢٠) العلاقة القائمة بين الطلب والاستثمار المخطط (ث م)، وكذلك العلاقة بين الاستهلاك وتناسقه (تناسبه) مع الادخار المفروض تحقيقه.

وبخصوص المعادلة رقم (٢١) فتعرفنا أو تطلعنا على شكل التناسب المفترض تحقيقه عند مختلف درجات الميل إلى الادخار مع الأرباح والأجور المستلمة أو القابلة للاستلام مستقبلا.

وأخيراً، فإن المعادلة رقم (٢٢) تشير إلى شرط التوازن. والمقصود بشرط التوازن هو كون الدخل المتحقق يجب أن يكون منسجمًا أو متساويًا مع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي الاستخدام. كمثال على ذلك، يجب أن يكون الادخار مساويًا للإستثمار المخطط الذي أشارت إليه المعادلة رقم (٢٢)، وهي: ط ق = د. أما الدخل (د) فقد تحدد مقداره (حجمه) وقيمته مسبقًا عن طريق دالة الإنتاج، وشرط أكبر ربح ممكن وهما المعادلتان رقما ١٧ و ١٨. وفيما يخص الطلب الحقيقي (ط ق)، فهو الآخر قد تحدد عن طريق المبلغ، أو المبالغ المنفقة من الدخل، وطريقة توزيع الدخل، وكذلك عن طريق المبلغ المخصص للاستثمار.

وعند تحليل المعادلات ت السابقة تحليلاً جبريا، نجد أن كلا من المنحنيين (ت ف) و (ك ع) سينحدران للأسفل، إلا أن انحدار (ك ع) يكون أشد، وبعد ذلك يستقر وضعه عند التوازن. والتحليل الجبري يثبت لنا أيضًا أن الميل للادخار من الأرباح المتحققة تفوق نسبته نسبة الميل إلى الادخار من الأجور. كما وأن المنحنى

(ك ع) ينحدر للأسفل ويكاد يكون عموديا. وقد يصعد أو يرتفع للأعلى وذلك طبقًا لظروف الطلب على العمل فيما إذا كان مرنًا، أو كانت مرونته مساوية للواحد الصحيح، أي إن م = ١.

ونعود الآن إلى الاقتصاد المتطور والمغلق والذي يتصف بكونه اقتصادًا تنافسيا في الأمد القصير والذي تتحقق فيه شروط أكبر ربح ممكن. ففي مثل هذا الإقتصاد، إذا ما ارتفع مستوى الأجر الاسمي فإن ذلك يكون بسبب ارتفاع مستويات الأسعار. ومثل هذا الاقتصاد أيضًا يصلح أن يكون نموذجًا يتحدد به مستوى الأجر الحقيقي الأولي أو المبدئي، وكذلك معدل الاستخدام. كما أن معدل التوازن فيه يكون ثابتًا في الأمدين القصير والطويل، وذلك طبقًا أو انسجامًا مع الزيادة الحاصلة في مستوى الأجر الحقيقي، حيث إن التغيير في معدل الاستخدام يعتبر حالة مؤقتة وإنها زائلة بسرعة.

وعلى كل، فإن ما يحدث في الاقتصاد المتطور والمغلق من حالات معقدة تعتبر من طبيعة ذلك الاقتصاد، ومنها:

ا ـ أن التغيير الذي يحصل في مستويات الأسعار، يجب أن يغيّر معه إجمالي الطلب الحقيقي. وعلى سبيل المثال، فإن التضخم يقلل من حجم الطلب الحقيقي وإلى المرحلة التي تنخفض عندها قيمة النقد الحقيقية للمجتمع، التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع معدل الميل للادخار.

ب ـ كما أن أية زيادة تحصل في حجم إجمالي الطلب يكون من شأنها العمل على تشجيع الاستهلاك واستمراريته كتمهيد لبلوغ مرحلة التضخم في الاقتصاد.

جـ ـ وإذا ما حدث التضخم، فإن الطلب المذكور ستخف حدته بسبب زيادة الطلب على النقود بنسبة أكبر من عرض النقود، ومن ثم تحويل النقد السائل إلى رأس مال، بشكل عقارات مثلا (خوفًا من الاستمرار في انخفاض قيمة النقد مستقبلا بسبب حالة التضخم وبسبب سلبية التنبؤ مستقبلا بواقع الاقتصاد).

وأخيراً فإن تلك المشكلات تؤدي بدورها ـ وعلى الأغلب ـ إلى ارتفاع معدلات الفائدة، وانخفاض الطلب يؤدي بدوره إلى زيادة الميل إلى فرض الضرائب.

٢ ـ الاقتصاد المتخلف

من مطالعاتنا لواقع الاقتصاد المتقدم والسمات التي يتصف بها، نجد ـ في مجال قوى العمل ـ أنه يستخدم كل ما لديه من تلك القوى في فعالياته الاقتصادية.(٤٩)

أما في الاقتصاد المتخلف، فإن معظم قوى العمل فيه قد استخدمت استخداما خاصا، في القطاع الزراعي (الفلاحة). وفي الاقتصاد المذكور، توجد نسبة ضئيلة من تلك القوى قد استخدمت وفق قواعد نظام الأجور.

ففي الدول المتخلفة اقتصاديا تعتبر التجارة هى النشاط الاقتصادي السائد والمتميز. وأن أكثر ما يُظهر معالم التباين بين الاقتصاديين هو أن الإنتاج المحلي (الوطني) وفي القطاع الذي يطبق نظام الأجور يكون محميا من المنافسة الأجنبية له في الأسواق الوطنية. أما في الأسواق المشتركة common markets تكون المنتجات الوطنية معرضة فيه للمنافسة الخارجية. وقد تميزت اقتصاديات الدول المتخلفة بمثل تلكم الأسواق.

وفي الاقتصاد المتخلف تكاد تكون مستويات الأجور الحقيقية في مختلف القطاعات قريبة من المستوى الاعاشي subsistance level . أما رأس المال العامل في أغلب القطاعات، وخاصة بعض القطاعات المتطورة، كالصناعة مثلا فهو مستورد من الخارج. والاقتصاد المتخلف يمتاز بكونه منتجًا للمواد الأولية ومصدِّرًا لها إلى الأسواق العالمية. وأنه اقتصاد تابع ذو إنتاجية منخفضة، ودخل هو الآخر منخفض.(٥٠)

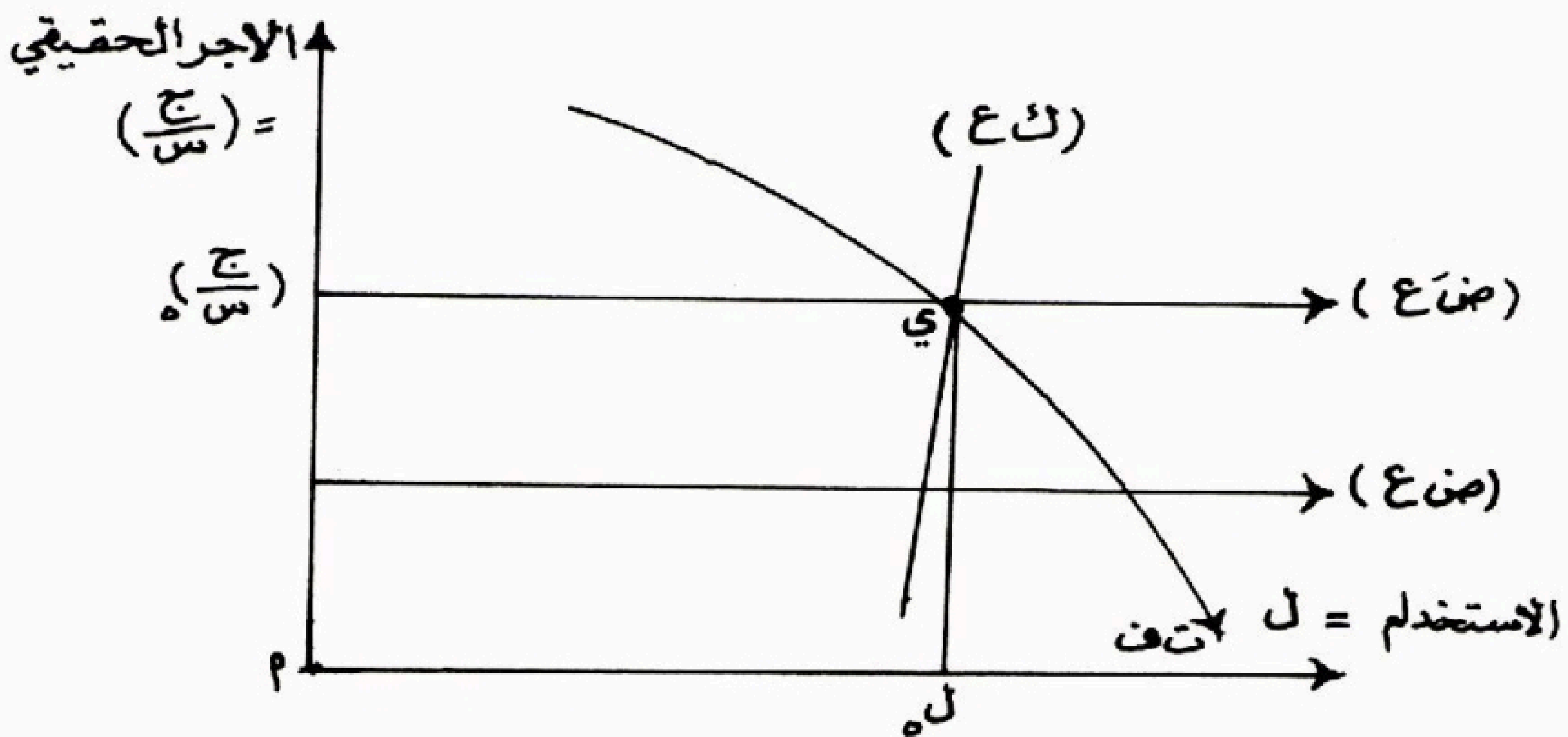
---

(٤٩) Galbraith, *Development*, pp. 50-59.

(٥٠) علي، دور، ص ص ٢٠-٢٥.

وفيما يخص العـمال، فإن عددهم يتحدد طبيعيا في الاقتصاد المتقدم، إما عن طريق الـطلب، أو عن طريق الاستخـدام الكـامـل لقـوى العمل. وفي الاقتصاد المتخلف، فإن كلفة العمل (أجر الاستخدام) تتحدد إما عن طريق الطلب، أو عن طريق الاستغلال الكامل لرأس المال في القطاعات المتطورة في الاقتصاد المذكور.

وتـوضيحًـا لمشكلة الأجـر والاستخـدام في اقتصاد متخلف ـ وحتى يستطيع القاريء الباحث إدراك واقع ذلك الاقتصاد من جانب العمل والاستخدام ومستويات الأجـور التي تتحدد في نطاق فعاليته الاقتصادية ـ نفترض أن هناك اقتصادًا متخلفًا مغلقًا؛ وأن فيه قطاعًا يعتبر متطورًا بالقياس إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وأن الفعـاليات الزراعية هى السائدة فيه بالإضافة إلى النشاطات التجارية في المواد الأولية المنتجة فيه والمصدَّرة أغلبها إلى الأسواق العالمية، وأن مستوى الأسعار القياسية (س) في القطاع المتقدم هي خاصة بالسلع المنتجة والذي يختلف في مفهومه ومستواه عن تكاليف الاستخدام (التشغيل) living index-employees cost ؛ وأن أسعار عرض العمل في القطاع المتقدم تتحول إلى قيم فعلية للأجر الحقيقي، وأن تلكم الأسعار تعتبر منخفضة المستوى بالقياس إلى ما يمثله عرض العمل.



الشكل رقم (١٢)
مستوى الأجر الحقيقي وحجم الاستخدام

وفي الشكل رقم (١٢)، يمثل الإحداثي العمودي مستوى الأجر الحقيقي، والإحداثي الأفقي حجم الاستخدام. ونلاحظ في الشكل المذكور أن المنحنى (ك ع) منحدر إلى الأسفل، ومن المحتمل أن يرتفع للأعلى. وهذا يعني أن العمال المستخدمين في القطاع المتقدم لهم ميل للاستهلاك أكبر من درجة الميل للمنحنيين من المنتجين في القطاع المتطور. وإذا ما حصلت زيادة ما في مستويات الأجور الحقيقية، فإنها كانت نتيجة لعمليات إعادة توزيع الدخول، وهي الأرباح والأجور. أما التوازن، فإنه يتمثل في النقطة (ي) والتي حصلت نتيجة لتقاطع المنحنى (ك ع) مع المنحنى (ت ف)، أي منحنى الإنتاجية الحدية المادية للعمل.

وفي الاقتصاد المتخلف، إذا ما حصل ارتفاع ما في مستويات الأجور الاسمية في القطاع المتقدم والمحمي من قبل الدولة تجاه المنافسة الخارجية، فإن المنتجين في ذلك القطاع سيحققون أكبر ربحٍ ممكنٍ. إن سبب ذلك يكمن في حصول تضخم في الطلب على السلع المنتجة في القطاعِ المتقدم. والنتيجة التي يؤول إليها الاقتصاد هي ارتفاع أسعار السلع المنتجة في القطاع المتطور. إن هذه الزيادة في مستويات الأسعار من شأنها أن ترجع الاقتصاد إلى حالة التوازن الممثلة في النقطة (ي).

وانسياقًا مع التحليل نقول: إذا ما عوضنا حالة أكبر ربح ممكن في الأمد القصير بحالة أكبر ربح ممكن في الأمد الطويل، فإن النتيجة التي سنحصل عليها من جراء هذا التحول هى نفسها عندما كان الاقتصاد يحقق أكبر ربح في الأمد القصير. ولكن حالة التوازن (التعادل) في الأمد القصير تخضع في نتائجها لسلوك سعر التكاليف الكلية (الكاملة) full cost price ، وتلك خاصية من خواص الاقتصاد المتخلف كما قلنا مسبقًا.

أما منحنى عرض العمل (ض ع) في القطاع المتطور من الاقتصاد المتخلف، فهو من الناحية الاعتيادية مرن تمامًا عند الأجر الحقيقي نسبة إلى متوسط الدخل للعامل الزراعي (الفلاح).

ومن ناحية الأجر الحقيقي في القطاع المتطور، يتوقف تحديد جزء من مستواه على أسعار المنتجات للقطاع المتطور، ويتوقف الجزء الآخر منه على أسعار منتجات القطاع غير المتطور والتقليدي كالقطاع الزراعي.

وإذا ما افترضنا أن أسعار المنتجات الزراعية في الاقتصاد المتخلف ثابتة المستوى constant ، فإن أسعار عرض العمل (الأجر) في القطاع المتطور ستتحول إلى قيم حقيقية (فعلية) تكون بمثابة الأجر الحقيقي. وتلك الأسعار تعتبر منخفضة المستوى نسبة إلى ما يمثله المنحنى (ض ع) وكما يوضحه الشكل رقم (١٢).

أما في أسواق العمل التنافسية، فإن مستوى الأجر الحقيقي فيها يتحدد عند النقطة المذكورة (ي)، علما بأن المنافسة بين العمال تؤدي بطبيعة الحال إلى انخفاض مستوى الأجر الاسمي وكذلك أسعار المنتجات في القطاع المتقدم[٥١]

ولما كنا قد افترضنا أن أسعار المنتجات الزراعية ثابتة، فذلك يعني انخفاض مستوى الأجر الحقيقي للعمال. ويستمر هذا الانخفاض في نهجه حتى يتساوى مع مستوى سعر عرض العمل (ض ع). وذلك لأن منحنى عرض العمل (ض ع) يظهر لنا كونه دالة للأجر الإسمي بالنسبة لأسعار منتجات القطاع المتقدم والذي يمر من النقطة (ي). وبمعنى آخر، إذا ما حصلت في أسواق العمل التنافسية زيادة ما (في العوامل الخارجية exogenous increase) في الأجر الاسمي (النقدي)، فإن ذلك يكون ذا تأثير مؤقت temporary effect على الأجر الحقيقي والذي قد تحدد مستواه تبعًا لتباين مستويات الدخول في القطاع الزراعي in the agricultural sector.

أما إذا كانت السوق غير تنافسية (ليست تنافسية)، فإن الزيادة التي تحصل في مستويات الأجور الاسمية بسبب العوامل الخارجية يكون لها نتيجتان وهما:

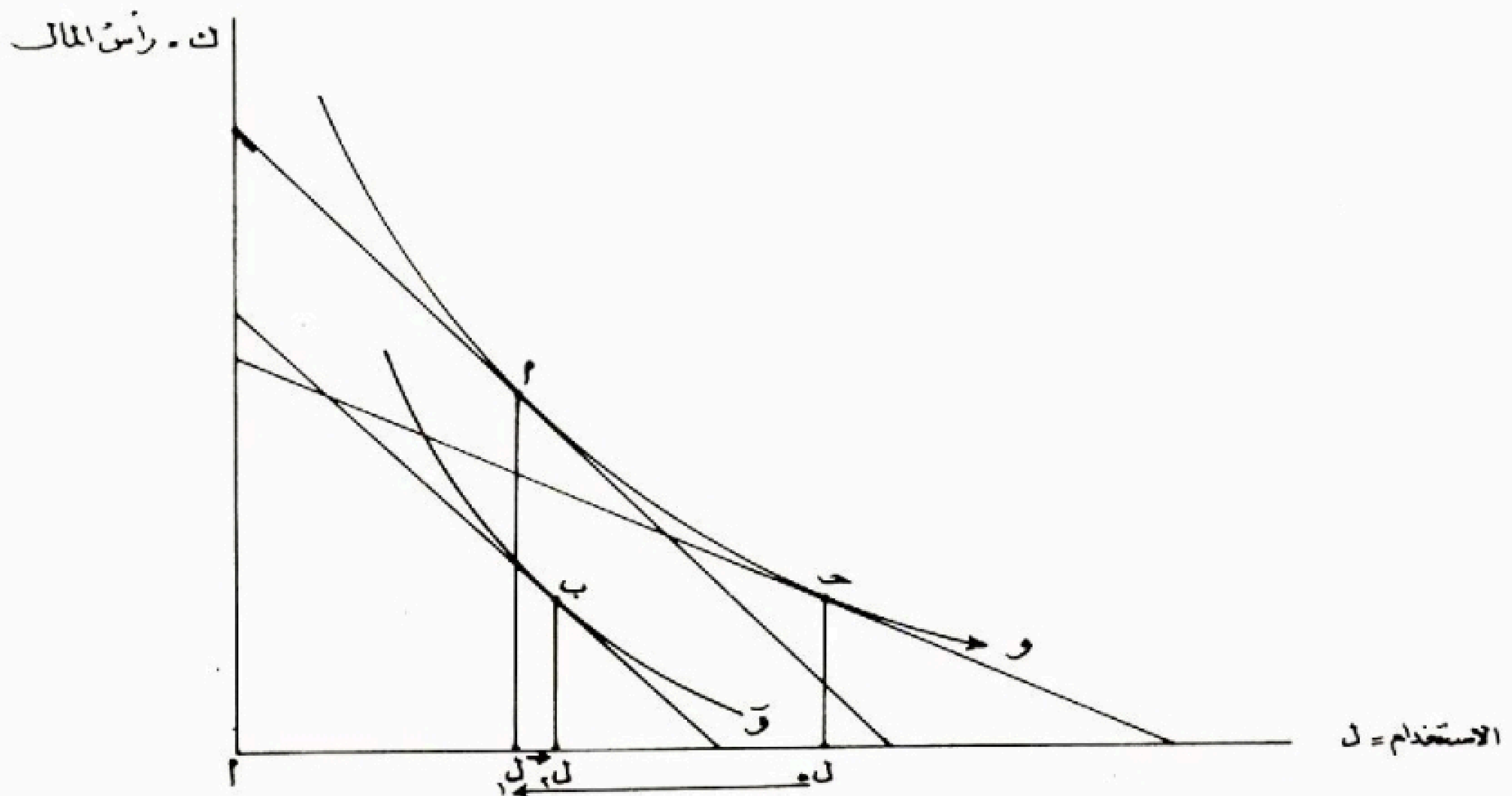
---

(٥١) انظر حول الموضوع: Modigliani, *Readings*, p. 220 ff.

١ ـ يكون الأجر الحقيقي قابلا للزيادة على الرغم من أن كلفة الأجر لكل وحدة واحدة منتجة في القطاع المتطور ثابتة. والسبب في ذلك هو أن قيمة الإنتاج للقطاع المتطور تمثل جزءا من دخل الأجر. وبالتالي، فهي جزء من الأجر المدخر للعمال المستهلكين لسلع القطاع المتطور.

٢ ـ ومادامت هناك نسبة من رأس المال المستورد في الدول النامية، فإن ارتفاع مستويات الأجور الاسمية يؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع سعر العمل نسبة إلى سعر رأس المال المستخدم في العمليات الإنتاجية (الفائدة).

إن هاتين النتيجتين تجعلان تكاليف العمل (مداخيل العمل) للوحدة الواحدة المنتجة ذات أثرٍ على قيمة تلك الوحدة المنتجة في القطاع الإنتاجي المتطور. وعن طريق الشكل رقم (١٣) نحاول توضيح ذينك الأثرين. يمثل الإحداثي العمودي في الشكل رقم (١٣) رأس المال (ك). أما الإحداثي الأفقي، فإنه يمثل الاستخدام (ل). ويلاحظ في الرسم البياني أن منحنى ناتج السواء isoquant قد مثّل الإيراد (أو قد انطبق عليه)، وهذا بدوره يمثل المنحنى (ك ع) في الشكل رقم (١٢).



الشكل رقم (١٣)
العلاقة بين الاستخدام ورأس المال

وإذا ما حدثت أية زيادة نسبية في سعر العمل (الأجر)، فإنها ستقودنا إلى اختيار تقنية فنية مناسبة وذات شدة للعمل أقل بحيث يكون عنصر الإنتاج العمل مخصصًا لإنتاج (و). ويلاحظ في مثل هذه أن الإنتاج المذكور قد انخفضت كميته من (أ ل٠) إلى (أ ل١)، أي أن الاستخدام قد انخفضت نسبته من (أ ل٠) إلى (أ ل١). (٥٢)

أما إذا ارتفع مستوى الأجر الحقيقي (من أقل مستوى له)، فربما تؤدي تلك الزيادة إلى تحسين صحة العمال وتحسين أوضاعهم الاجتماعية التي تؤدي بدورها إلى وجود كفايةٍ ماديةٍ أكبر. ويحدث ذلك كله عن طريق السماح لقوى العمل باستمرارية التدفق (الهجرة) إلى مناطق العمل حتى تكون أكثر استقرارًا ومهارةً عند ممارسة العمل. إن تزايد الكفاءة العمالية (شدة العمل) تجعل منحنى ناتج السواء ينتقل إلى الأسفل (يزحف للأسفل) ويأخذ الوضع (وَ). إن مثل هذه الحالة تتطلب وبالضرورة انخفاضًا في كمية رأس المال المستخدم (شدة رأس المال).

ومهما يكن من الأمر، فإن شدة العمل (فنيته) labor intensive technique وزيادتها تصبح ذات أهمية بالغة في العمليات الإنتاجية، حيث إنها تعمل على تخفيض نسبة رأس المال للعمل (الكثافة الرأسمالية). وهذا ما يتطلب زيادة في كلفة العمل وزيادة أثره على العملية الإنتاجية وعلى وضع المنتج. (٥٣) إن مثل هذا التصور (الشرح) يتمثل في انتقال حجم الاستخدام من (أ ل١) إلى (أ ل٢).

---

(٥٢) انظر حول الموضوع: Stagelberg, *Grundlagen*, pp. 147-54.

(٥٣) إذا نتج عن استخدام تقنية فنية ذات كثافةٍ رأسمالية عالية، ارتفاع في إنتاجية العمل بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الكثافة الرأسمالية، فهذا يعني انخفاضًا في إنتاجية رأس المال، والعكس صحيح. ومن الناحية النظرية (على الأقل فإن إنتاجية رأس المال في التقنية الفنية ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة، لا تكون بالضرورة أعلى من إنتاجية رأس المال في التقنية الفنية ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة. وهنا يتوقف الأمر على ما إذا كان استخدام تقنية فنية ذات كثافة رأسمالية أعلى يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية العمل بنسبة أدنى أو أعلى من نسبة ارتفاع الكثافة الرأسمالية. فالتجارب التي أجريت في الهند على مصانع كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم قد أثبت واقعها غير ذلك الذي تصورته النظرية. انظر: المهر، «مذكرات،» ص ٥٨ ومابعدها.

وإذا ما أدت زيادة الأجور الاسمية إلى انخفاض كلفة الأجر (مداخيل الأجر) لكل وحدة واحدة من الإنتاج، فإن كلا من المنحنيين (ك ع) و (ت ف) يكونان قد زحفا إلى اليسار. إن هذا الانتقال في وضع المنحنيين يعني أن مستوى التوازن للاستخدام (نقطة التوازن) قد تغير (انخفض). وهكذا تكون الزيادة المتحققة في مستويات الأجور الاسمية في القطاع المتطور نسبة إلى القطاع المتخلف (القطاع الزراعي) في الاقتصاد المتخلف وسيلة لإعادة توزيع الدخول الحقيقية وانتقالها (تطورها) لصالح القطاع المتقدم على حساب القطاع الزراعي.

إن تحسن الدخل المُسلَّم للعامل المستخدم في القطاع المتقدم ربما يؤدي إلى حدوث زيادة في شدة الميل الحدي لاستهلاك منتجات ذلك القطاع وبدرجة أكبر من شدة الميل إلى الاستهلاك في القطاع الزراعي لمنتجات القطاع المتطور.(٥٤) إلا أن من إيجابيات الزيادة في الأجور الاسمية في الاقتصاد المتخلف زيادة إجمالي الطلب الحقيقي لمنتجات القطاع المتقدم في الاقتصاد المذكور والتي تؤدي بدورها أيضًا إلى حركة (انتقال) المنحنى (ك ع) إلى اليمين.

ومن جهة أخرى، إذا كان هناك ما يعرف بالمرونة المتقاطعة cross elasticity للطلب بين منتجات القطاع المتقدم والقطاع الزراعي في الاقتصاد المتخلف، وصادف أن ارتفعت مستويات الأسعار النسبية لمنتجات القطاع المتقدم، فإن الطلب على تلك المنتجات سينخفض وبالتالي تنخفض معه معدلات الاستخدام في القطاع المتقدم. ولهذا، فإن أثر تحسين شروط التجارة على العمالة سيتوقف على القوة النسبية للدخل وكذلك على أثر الإحلال.

(٥٤) إذا كانت أرباح وخسائر الدخل الحقيقي متساوية فإن الطلب يجب أن يزداد. وعلى كل فإن الزيادة في أسعار منتجات القطاع المتقدم أدت إلى زيادة كلفة المعيشة cost of living في القطاع المذكور بنسبة أعلى مما هي عليه في القطاع الزراعي، فإن درجة الميل للاستهلاك في القطاع المتقدم تكون أعلى في القطاع المتقدم منه في القطاع المتخلف.

إن عمليات إعـادة توزيع الدخل الحقيقي بين القطاعين قد أدت إلى تحسين دخـول القـطاع المتقدم، وأنها ستعمل على تغيير نسق الطلب الواقع على المنتجات الزراعية. وإذا ما خفَّض العمال الزراعيون من حجم طلبهم على السلع المنتجة في القطاع المتقدم بسبب إنخفاض دخولهم فإن نسبة ذلك التخفيض ستكون طفيفة slight، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية. (٥٥)

وفي مثل هذه الحالة، إذا ما كانت مرونة العرض لتلك المنتجات أقل من درجة اللا نهاية (∝)، فإن أسعار ذلك القطاع (القطاع الزراعي) سترتفع. وقد يكون ذلك التصور واقعًا حقًا، وتكون مظاهره معروفة، ومتمثلة في تحسين شروط التجارة للقطاع الأصيل وهو القطاع الزراعي، وعودة النشاط والحيوية في تطور القطاع المذكور، وزيادة إنتاجيته وإنتاجه.

إن زيادة الطلب على المنتجات الزراعية محليًا ودوليًا تؤدي إلى ارتفاع مستويات أسعار تلك المنتجات. وكلما كانت الزيادة في أسعار المنتجات الزراعية كبيرة، كانت الزيادة الحاصلة في مستويات الأجور الحقيقية في القطاع الزراعي صغيرة. وبمعنى آخر، عند عدم وجود أي أثر يقع على أسعار المنتجات الزراعية، فإن مستويات الأجور الاسمية في الاقتصاد المتخلف سترتفع. وإذا كان القطاع الزراعي هو القطاع السائد، وحجمه كبيرًا ومتميزًا، فإنه ليس من المرغوب فيه أن ينطلق الحال فيه (أن يتطور الأمر فيه) إلى الأخذ بما يعرف بلولبية الأسعار ـ الأجور price-wage spiral وبصورة مستمرة. ولذلك فمن الأفضل تجنبها، لأن تلك الحركة في الاقتصاد المتخلف كثيرة الحدوث.

---

(٥٥) من المستحسن أن يكون هناك انسجام وتوافق في تطوير القطاعين، إلا أنه من المعروف أن تطور أحد القطاعين يتطلب توفير المزيد من المنتجات للقطاع الآخر. ولهذا فالتنسيق بينهما يهدف إلى تحديد مقدار ما يجب أن ينتجه أحد القطاعين، كالزراعي مثلا، بعد أن تتحدد معـدلات النمو للقطاع الآخر، كالصناعي مثلا، حتى لا يحول النقص في توافر منتجات القطاع الزراعي دون تحقيق أهداف القطاع الصناعي، أو العكس بإحلال كل من القطاعين محل الآخر.

وخلاصة القول: إن أية زيادة تحصل في مستويات الأجور الاسمية وبسبب عوامل خارجية، من شأنها أن تؤدي إلى ارتفاع مستويات الدخول الحقيقية في الدول المتخلفة. أما في الدول المتقدمة حيث يوجد عرض مرن للعمل، فلن يحدث مثل ما حدث في الاقتصاد المتخلف، وبسرعة. إن السبب يكمن في كون عرض العمل في الدول المتخلفة أكثر تلبية وقبولا (إيجابية) تجاه حركة الأجور الحقيقية، وخاصة في القطاع الزراعي والقطاع البدائي، وبالتالي تجاه حركة الاستخدام الخاص في الاقتصاد المتخلف.

وهنا نتساءل عن صحة الحجة القائلة بأن الزيادة في الأجور الاسمية في الاقتصاد المتخلف يمكنها أن تسبب زيادة مقابلة ومستمرة في الأجور الحقيقية. إن ما يستند عليه أصحاب هذا الرأي هو أن العمل في الاقتصاد المتخلف أكثر إيجابية تجاه الأجر الحقيقي. ولذلك ولما كان عرض العمل في الاقتصاد المذكور مرنًا، فهو إذًا أكثر نفعًا للقطاع المتطور في الاقتصاد المذكور عند سعر العرض السائد (أجر العمل السائد) الذي يرتبط بمعدل الدخل لدى العمال الزراعيين (الفلاحين) أو بالاستخدام الريفي rural employment أو في الاستخدام الخاص self employment. ولهذا، فإن البطالة في الاقتصاد المتخلف يتوقف حجمها على إمكانات الهجرة بحثا عن فرص الاستخدام في القطاعات المتطورة.

ولذلك، فإن الفرد الاقتصادي العاقل والمستعد للهجرة من الريف إلى المدينة هو الذي يحاول أن يقنع نفسه بأن قيمة النقد المحتمل الحصول عليها عند استخدامه في القطاع المتطور (في المدن) تفوق قيمة الدخل (الأجر) الذي كان يحققه في القطاع المتخلف (الزراعي) عندما كان يعمل فلاحًا في الحقل المذكور. وإذا ما اقتنع العمال المهاجرون بأن أجر الاستخدام سيكون أشدا استقرارا وأكثر قناعة لهم، فإن قيمة النقد ستحل (تعوض) مكان احتمالات الزيادة في حجم الاستخدام عند الأجر الحقيقي.

إن هذا التوقع (الاعتقاد) هو أحد العوامل الرئيسة التي تجعل المستخدمين أكثر استعدادًا لتقبل البطالة. وهذا يعني أن هناك علاقة إيجابية بين الأجر الحقيقي والاستخدام.[٥٦]

(٥٦) Knight, "Wages," p. 52.

ونتساءل أيضًا: ماذا يحصل لكل من الاستخدام وحركة الأجور في الاقتصاد المتخلف إذا ما قررت الدولة عدم حماية المنتجات الوطنية تجاه المنافسة الخارجية للسلع المتشابهة والمنتجة في القطاع المتقدم والصغير حجمه نسبيًا؟ وماذا يحدث كذلك لو أن الدولة استخدمت في سياستها النقدية سعر الصرف الثابت في التعامل في نطاق التجارة الدولية؟

وللجواب على كلا السؤالين، نقول إنه من الصعب جدًا على المنتجين في القطاع المتطور قبول أية فكرة تدعو إلى زيادة مستويات الأجور عن طريق إضافة زيادة معينة في مستويات أسعار سلعهم المعروضة في السوق كرد فعل لزيادة مستويات الأجور، لأنه من شأنها تحريك نسق الطلب ونقله من السلع الوطنية إلى السلع الأجنبية (بسبب رفع مستويات الأسعار للسلع الوطنية). وإذا حدث مثل هذا الشيء وطبقت مثل هذه السياسة في الاقتصاد المتخلف، فإن البطالة في الاقتصاد المذكور واقعة لا محالة.

وهكذا، فإن تطور القطاع المتقدم في الاقتصاد المتخلف يتوقف على العوامل التالية:

١ ـ المرونة المتقاطعة للطلب على السلع الوطنية والسلع الأجنبية المنافسة لها.

٢ ـ كلفة الأجر كجزء من إجمالي التكاليف.

٣ ـ مرونة سعر العرض.

كما أن أهمية هذه العوامل تختلف من قطاع إلى آخر كالقطاع الصناعي (القطاع المتقدم) والقطاع الزراعي.

وبخصوص التوازن لأسعار المنتجات في الأمد الطويل، فإنه يتغير ليس بسبب معدل التكاليف للعمل، والمواد الأولية فحسب، بل كذلك بسبب تطابق منحنى التكاليف الحدية لجميع أنواع المكائن والآلات المستخدمة في العمليات الإنتاجية مع منحنى معدل التكاليف للعمل والمواد الأولية، مع افتراض أن درجة الاحتكار ثابتة (سوق احتكارية). أما توزيع دخل المنتجات بين عناصر الإنتاج فتبقى نسبته ثابتة.

خامسا: سعر الصرف الدولي المتقلب

لقد أصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي في الآونة الأخيرة بعدة نكسات اقتصادية ونقدية ومالية. كما أصيب العديد من الدول الرأسمالية بعجز في ميزان مدفوعاتها. وعلى الرغم من كل المحاولات التي استخدمت فيها مختلف الوسائل والإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية لتجنب تلك الأزمات، إلا أنها لم تُجْد نفعًا، حتى بات العالم يتساءل وبحرارة هل في النظام المذكور قصور في ذاته؟ وهل الأخطاء التي ارتكبتها الأنظمة الرأسمالية سببها عجز النظام في معالجتها أو يكمن السبب في السياسات التي تطبقها الدول الرأسمالية؟ حيث ظهر أن أهم الأخطاء التي وقع فيها النظام كانت من جراء تطبيق بعض السياسات الخاطئة في المجال المالي والنقدي، أي في السياسات المالية والنقدية المحلية والدولية.

وفيما يتعلق بالسياسة النقدية نجد أن الضجر من تجارب الماضي القريب، وبالتحديد في سياسات سعر الصرف الثابت التي اعتمدت على القواعد والإجراءات التي أفرزتها «اتفاقية بريتون وودز،» قد بلغ مرحلة الرفض وعدم الاهتمام بتلك السياسات، مع محاولة البحث المستمر عنه سياسة جديدة لسعر الصرف الدولي.

وكانت أكثر النصائح التي قدمها الخبراء وأساتذة الجامعات المختصون قد أشارت صراحة إلى الأخذ بسياسة «سعر الصرف المتقلب،» وعدم العودة إلى الأنظمة والسياسات النقدية القديمة، (عدم الأخذ بآراء ومبادىء اتفاقية بريتون وودز، التي أكدت على تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت). [٥٧]

والسبب الذي دعا إلى الأخذ بسياسة سعر الصرف المتقلب والجديد في الأسواق الدولية هو أنه كان يقارن دائمًا «بمتوسط تكاليف الأجر» وعلى النطاق الدولي طبقًا لقاعدة سعر الصرف الثابت. إلا أن قواعد اللعبة الجديدة في الأسواق الدولية لا تتمشى مع تلكم المقارنات ولا تنسجم معها، وذلك لأن أسعار الصرف لم تكن تتحدد

---

(٥٧) لمزيد من المعلومات انظر: المهر، *اتفاقية*؛ المهر، «أزمة».

مسبقًا كما كان الحال في السابق، بل إنها ارتبطت بقوة «بمتوسط تكاليف الأجر النسبية» التي تتغير مستوياتها بتغير الظروف الاقتصادية والسياسة الدولية.

كما أن الدول الصناعية الكبرى الغربية قد طبقت سياسة النظام الاقتصادي المختلط الذي يجمع بين التخطيط واقتصاديات السوق. وقد تميزت تلك السياسات بأنها ذات نتائج تتباين فيها درجات النمو الاقتصادي، والاستخدام، وسياسة الأسعار. ولهذا بات من الصعب أن يحقق النظام الاقتصادي المختلط والسياسات المنبثقة عنه الثبات في الاستخدام الكامل والأسعار. وإن حققت بعض الدول الصناعية الثبات في الأسعار، إلا أنها عجزت في تحقيق الثبات في الاستخدام الكامل. كما أصبح من الصعب تحقيق أي إنسجام بين سياسة ثبات سعر الصرف وسياسة النمو الاقتصادي والسياسات النقدية المستقلة في الداخل. (٥٨)

إن الغرض من تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت هو المحافظة على القوة الشرائية للنقد الوطني في الداخل والخارج بالنسبة للنقد الأجنبي. وحتى يتحقق هذا الهدف لابد من أن تكون العوامل الاقتصادية لذلك البلد في الداخل وبصورة خاصة الأجور والأسعار مرنةً جدًّا. وهذا شرط ليس من السهل تحقيقه. ولهذا أيضًا يفضل أن تكون قيمة النقد الوطني في الداخل غير مرتبطة بقيمة النقد الأجنبي أو الذهب.

إن الدعوة إلى تطبيق سياسة سعر الصرف المتقلب هى الدليل الواضح على وجود نقاط ضعف في سياسة سعر الصرف الثابت، وفي كل من هياكل السوق للسلع الدولية، وهياكل الأسواق المالية الدولية. ولهذا تكون للمقارنة بين السياستين أهمية خاصة مادام هناك الكثير من الأفكار والتطبيقات المتضاربة في أسواق السلع والمال الدولية. (٥٩)

---

(٥٨) المهر، *اتفاقية*، ص ص ١٥-١٦.

(٥٩) Danneman, "Lohn," p. 85.

ومع ذلك، فإن لسعر الصرف الثابت أهمية خاصة لدى الدول التي تتقلب فيها معدلات كلفة الأجور تقلبًا نسبيًا في حالة الارتفاع، وخاصة عندما تطبق تلك الدول سياسات جمركية صارمة، وذات آثارٍ متعددةٍ في نتائجها. وحتى تستطيع تلكم الدول تحقيق الأهداف المرسومة من تلكم السياسات، عليها أن تجعل تلك السياسات متناسبة ومنسجمة تمامًا مع جميع قوانين الدولة الاقتصادية والسياسية والمالية. ومعنى ذلك أن لسياسة سعر الصرف الثابت ـ وخاصة فيما يتعلق بالنماذج الإحصائية الجامدة المتعلقة بالتوازن ـ أهمية كبيرة (الأفكار المطروحة من الاقتصاديين التقليديين الجدد). وعلى سبيل المثال، عندما تتقلب معدلات كلفة الأجور بدرجة كبيرة وواسعة وخاصة في التطور الداخلي لتلك المعدلات بغية تحديد نسب الأرباح في الاقتصاد المذكور.

ومن المشكلات التي تظهر آثارها واضحة في تطور اقتصاديات دولة ما طبقت سياسة سعر الصرف الثابت، أنه ليس لدى تلك الدولة أو الدول التي تشكو من تواتر حدوث الأزمات الاقتصادية والنقدية والمالية احتياطي نقدي كافٍ تستطيع بواسطته التغلب على تلكم الأزمات وقت وقوعها، أو عند ظهور علامات على بداية حدوثها. على حين أن مشكلة الاحتياطي النقدي تصبح غير ذات أهمية عند الأخذ بسياسة سعر الصرف المتقلب. (٦٠)

والمشكلة الحقيقية التي تطغى بأهميتها على الساحة الدولية هي كيف يستطيع النظام الرأسمالي تأدية نشاطاته بجدية تامة، وحسن تصرف ملحوظ، وأن يحقق أهدافه، مادامت تصرفات الدول عالميًا تخضع لسياسات قومية خاصة بها أكثر من ارتباطها بالسياسات الدولية عامة في مجال النقد والمال والاقتصاد؟ وكيف يستطيع النظام المذكور إنجاز ماعليه من واجبات مادامت حرية التجارة مقيدة ومبدأ المنافسة الحرة في أسواق العمل الدولية لم يكن في يوم ما سائدًا؟ وكيف تسمح لمستويات الأجور على النطاق الدولي أن ترتفع إلى الحدود المعقولة في إطار سياسات غير تضخمية، وخاصة في الأمد البعيد. (٦١)

(٦٠) Lutz, *Problem*, p. 45ff.

(٦١) انظر حول الموضوع: Jarchow, "System," pp. 133 ff

ومع كل ذلك، فإن دول العالم الصناعي الغربي إذا ما رغبت التخلص من البطالة، أو على الأقل تجنب وقوعها، فعليها قبل كل شيء العمل على زيادة الإنتاجية للعامل، وتحسين نظام الأجور على النطاق المحلي والدولي حتى تستطيع تلك الدول زيادة فرص تطوير صادراتها، وتحسين ميزان مدفوعاتها. وحتى تنعكس تلك النتائج الإيجابية على العالم ككل، وخاصة الدول المتخلفة، عليها أن تطبق سياسة التجارة الحرة والعمل بقاعدة سعر الصرف المتقلب للتخلص من مشكلات الاحتياطي النقدي ومرونة الأجر والأسعار. ولكن أنَّى لهذا العالم وخاصة المتقدم منه ذلك، وهو يمارس في تعامله مع الآخرين وخاصة الدول النامية قواعد لعبة دولية جديدة اتقن صياغتها عُرِفَتْ بسياسة الإفلاس zero amount policy وسياسة أو لعبة الجار الشحاذ beg-ger-my-neighbor-policy ؟

سادسا : نقد الأفكار التقليدية الحديثة

لقد سبق أن أشرنا في معرض الكلام عن النظام الرأسمالي إلى أن هناك الكثير من التساؤلات حول ما إذا كان النظام المذكور يشكو العجز في قدرته على إنجاز مهامه وتحقيق أهدافه. وتساءلنا هل العجز أو الخطأ في صلب النظام نفسه أو في السياسات التي طبقها للتغلب على المشكلات التي اعترضته، أو ستعترضه مستقبلا، والتي من مظاهرها الأزمات الاقتصادية الدورية.(٦٢)

ولما كان الاقتصاديون التقليديون القدامى والجدد هم أصحاب ودعاة النظام الرأسمالي فإنهم كانوا ـ وما زالوا ـ المدافعين عنه. وكانت أساليب الدفاع التي طبقوها ـ وما زالوا يطبقونها ـ تتمثل في تصور فرضيات معينة في إطار النظريات الاقتصادية الرأسمالية، كمحاولات لتطوير تلكم النظريات، وبالتالي إظهار النظام الرأسمالي الاقتصادي بمظهر متكامل غير مرفوضٍ فكرًا وتطبيقًا.(٦٣)

---

(٦٢) من أشهر المدافعين عن النظام الرأسمالي وحاولوا تطويره هم: بافرك وشومبيتر وفالتر أويكن وكينز ومارشال. . . الخ، وبغض النظر عن تصنيفهم كاقتصاديين تقليديين قدامى وجدد. . . مع كينز وضد كينز. انظر حول الموضوع: Dillard, *Economics*, p. 24.

(٦٣) شومبيتر، *اقتصاديين*، ص ص١٢٤ ومابعدها، ١٩٠ وما بعدها.

ومن الاقتصاديين المعاصرين الذين قدموا توصيات معينة لمعالجة بعض من أوجه النشـاطـات الاقتصـادية في النظام الرأسمالي وخاصة ما تعلق منها بمسألة العلاقات القـائمـة بين مستـويات الأجـور والاستخـدام «بـومباخ» Gottfried Bohmbach ، الاقتصـادي السـويسري. لم تكن توصياتـه بشكـل نقـد موجه للنظريات التقليدية الحـديثـة، بل لجلب الانتباه حول بعض الغموض الذي اعترى بعضًا من المفاهيم الاقتصادية، والطريقة التي عرضت بها تلك المفاهيم، وأساليب تحليلها.(٦٤)

فبـومبـاخ لا يتفق مع أفكـار قالبـرايث Galbraith التشـاؤمية حول القـواعد الاقتصادية وأنظمتها التي تتعلق بالتجارة الدولية، والتي يشمل أيضًا - بعض منها - ما يخص الأنظمة الاقتصادية على النطاق الدولي. وحجة بومباخ كونها قد تعطل الجزء الأكبر أو كله على العموم، وذلك لاختلاط الاعتبارات الجزئية بالكلية لتلك الأنظمة والقواعد الاقتصادية. وحتى تكون الصورة واضحة أمام القارىء، نحاول هنا قدر المستـطاع عرض كل من الاعتبارات الجزئية والكلية والكيفية التي عرض بها بومباخ وجهة نظره حول الافتراضات (الأفكار) الكلاسيكية الجديدة للنظرية الاقتصادية الرأسمالية.

وقبـل الـدخول في عرض آراء بومباخ نعرض للقارىء معنى النظرية والتنظير بصورة عامة، أقرب للتحديد منها للعمومية ونقول: لقد عرف عن المفهوم أو المعنى لكلمة النظرية أنها تعني التجريد من الواقع. وأن المعنى المذكور يعتمد في تحديد قواعده على مبدأ التنبؤ، الذي يقوم هو الآخر على مجموعة من التعاريف والافتراضات التي تصـور الحـالة أو الحالات التي ينطبق عليها معنى النظرية والتنظير كما هو الحال في النظرية الاقتصادية.

أما أهمية الفرضيات في التنظير فتتمثل في كونها تعبيرًا عن السلوك الإنساني في ظروف معينة يعايش واقعها المنظر، أو يتصور معالمها عن كثب. والعبرة في التنظير لا

(٦٤) Bombach, "Lohn," pp. 275-77.

تنحصر في مدى واقعية تلك الافتراضات، بل في مدى فائدة كل منها على انفراد بغض النظر عن واقعيتها وعدم واقعيتها.

والعبرة من التصور النظري لا تتمثل بكون ما هو واقعٌ فعلاً والذي يمثل الجانب الموضوعي للسلوك الإنساني، بل المهم فيه (أي التصور النظري) هو ما يجب أن يكون عليه السلوك الفردي، والذي يعني ما صادف من مشكلات اقتصادية نتيجة لتصرفه الـذي يمثـل الجانب الذاتي للاقتصاد ومن هذا المنطلق يكون لمبدأ التنبؤ في الإطار النظري أهمية خاصة تتعلق بدقة التصور للسلوك الإنساني مستقبلا.

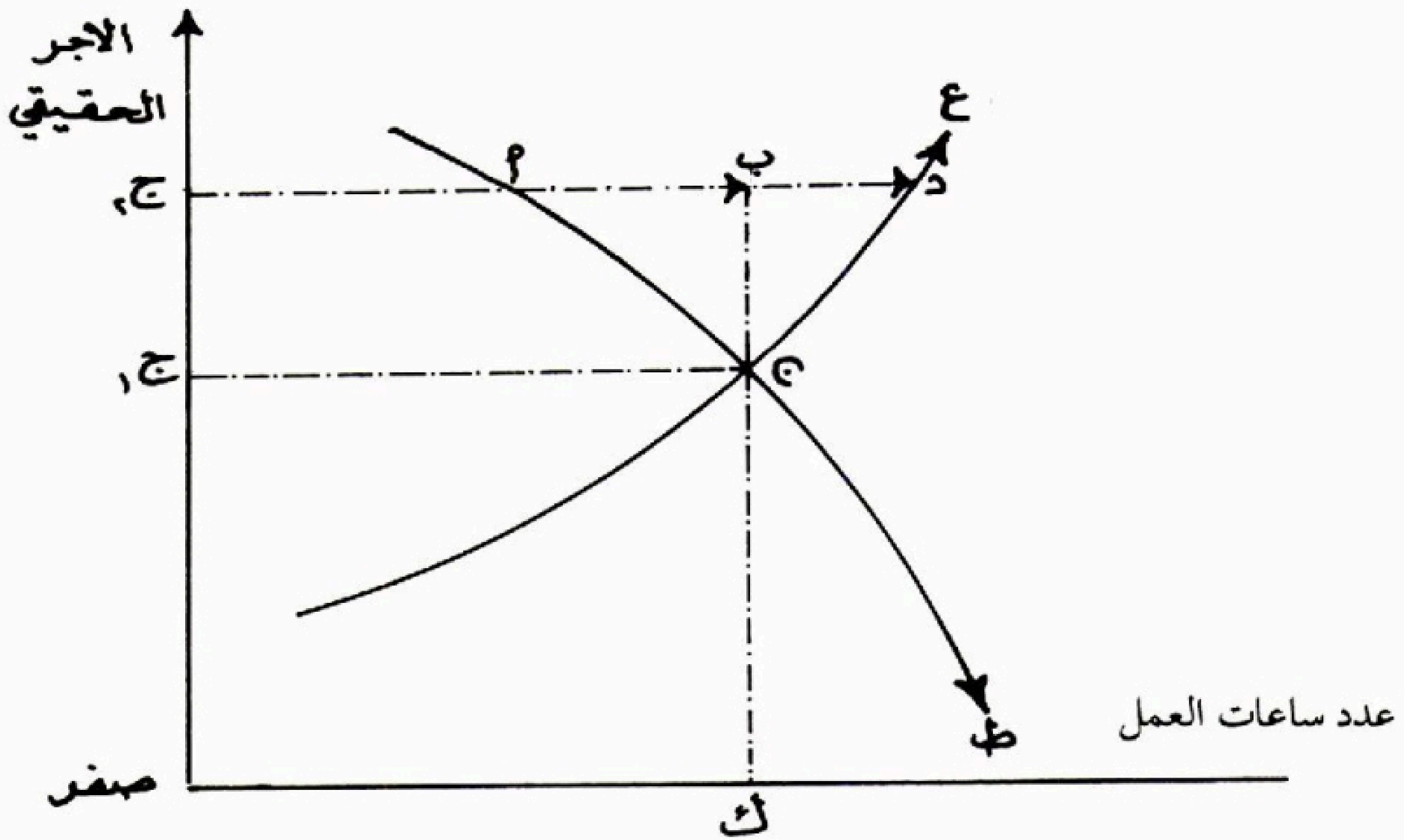
وهنـا تكمن عوامـل التبـاين والاختـلاف بين وجهات النظر حول الفعاليات الاقتصادية، والمشكلات المتولدة عنها، وإمكانات تصور الواقع في الحال والمستقبل، وكيفية التنـظير في إطار الفرضيات والمعطيات الجديدة. وهذا ما حدث ـ على سبيل المثال ـ بين بومباخ المتفائل من المستقبل وقاليبرايث المتشائم منه. أي إن الاختلاف كان محصورًا في مسألة الاعتبارات الجزئية والكلية التي تعتمدها النظرية الاقتصادية كنظرية عرض العمل.

١ ـ الاعتبارات الجزئية

ولتـوضيح فكـرة بومبـاخ حول فكـرة النظرية الكلاسيكية الحديثة فيما يتعلق بمـوضـوع عرض العمل نستعين بالشكل رقم (١٤). ونود قبل الدخول في صلب الموضوع أن نشير إلى أن الشكل رقم (١٤) يمثل صورة للتعامل الجزئي، أي التعامل في جزء من السوق. وهذا الجزء صغير الحجم بما فيه الكفاية.

إن الغرض من هذا الافتراض هو تجنب أثر دورة التقلب التي تحصل في أسواق العمل ككل، وقدر المستطاع. مثال ذلك تباين مبالغ الأجور المدفوعة، والتي أمكن التوصل إلى تحديدها وحل مشكلتها من خلال الحركة القائمة على امتداد منحنى عرض العمل، بحيث لم يكن هناك بعد أي رد فعل تجاه الطلب على العمل في تلك السوق.

وبعـد هذه المـلاحظة، نحاول تقويم عناصر الشكل المذكور مبتدئين بعنصر الأجر الحقيقي، الذي يمثله الإحداثي العمودي من الرسم. وعلى النحو التالي:



الشكل رقم (١٤)
التعامل الجزئي في أسواق العمل

ا - إن أول سوء فهم (شك) يرتبط بمفهوم الأجر الحقيقي هو أن مفهوم الأجر لم يتحدد تمامًا! هل هو الأجر الاسمي أم الأجر الحقيقي؟ وهنا تبرز فكرة الخلط في المفاهيم واختلافها وتداخلها بعضها مع بعضها الآخر.

فمن الناحية المنطقية، وعندما يتم التعاقد مع العامل، فإن الاتفاق يتم على تحديد مستوى الأجر السائد. والمقصود بالأجر السائد هو الأجر الاسمي (النقدي). وهذا يدل على أنه لا موجب للكلام والنقاش حول مستوى الأجر الحقيقي. وكم يدفع للعامل المتعاقد معه على نوع معين من أنواعٍ العمل بموجب الأجر الحقيقي، خاصة إذا كانت السوق صغيرة كما أشرنا إليها مسبقًا. وعلى سبيل المثال، العمل في مشروع صناعي صغير. (٦٥)

(٦٥) يقصد بالأجر الحقيقي (الدخل الحقيقي) ما يستطيع العامل الحصول عليه من سلع وخدمات بأجره الاسمي (النقدي) خلال فترة زمنية محددة فهو إذًا يمثل القوة الشرائية للعامل (أي لأجره النقدي). وهذا الأجر يمثل العلاقة بين الأجر الاسمي والمستوى العام للأسعار، أي: ($\frac{ج}{س}$) كما أشرنا إليه في عدة حالات من بحثنا هذا. انظر حول الموضوع: Bornbach, "Lohn," p. 275 ff.

ولما كانت السوق صغيرة، فليس من الضروري منطقيًا أن ينتقل فيه الحوار من الأجـر الاسمي إلى الأجر الحقيقي، وذلك لأن مستوى السعر السائد في مثل تلك السوق لا أثر له.

ويلاحظ في الشكـل رقم (١٤) أن أثر البطالة (الأوقات الحرة) قد توقف من خلال مستوى الأجر الحقيقي الذي يقع فوق مستوى أجر التوازن (ج). كما يلاحظ أن حجم الطاقة الإنتاجية قد تقلص، وأن الطلب على العمل قد انحسر هو الآخر.

ب ـ وكانت الخطوة الثانية في الفكر الاقتصادي التقليدي الحديث والتي تعتبر الحاسمة هي مسألة الإحلال. لقد افترض الاقتصاديون التقليديون المحدثون أن كلفة رأس المـال (الفائدة) ثابتة المستوى وأن مستوى الأسعار عنصر متغير. بالإضافة إلى ذلك، أمكن التعويض في العمليات الإنتاجية عن عنصر العمل بالآلة. وفيما يخص عملية الإحلال، فإنها قد ارتبطت من حيث النتيجة بشكل الكلفة وأثرها الذي يمثله منحنى أثر الكلفة isoquant curve . وأن المنحنى المذكور وفي مثل هذه الحالة «حالة الإحلال» يجب أن يكون ذا مرونة محددة ومعروفة، وهي ما تعرف بمرونة الإحلال.

ومن الممكن التغلب على مشكلة الإحلال (حل مشكلة التقنية الفنية) من خلال عمليات التغيير في العلاقات القائمة بين أسعار عناصر الإنتاج ومن بينها العمل.[٦٦]

لقد كان هذا التصور في المنظور الجزئي partial consideration . أما لو نظرنا إلى مشكلة الإحلال (مشكلة التقنية الفنية) في المنظور الكلي، فسنجد أن هذه النظرة هي الأخرى ذات أهمية، ومن الممكن والمفيد جدًا طرح التصورات المتعلقة بها للمناقشة، وتحليل النتائج المستخلصة منها.

إن ما نبغى التوصل إليه هو أن الفرع الصناعي الذي يعاني من مشكلة الإحلال هذه قد عانى في الوقت نفسه سوء الأوضاع الاقتصادية، وربما الإدارية، الأمر الذي

(٦٦) Bombach, "Lohn," p. 275 ff.

اضطره ـ بسبب تلك المعاناة ـ إلى تعطيل جزءٍ كبير من طاقته الإنتاجية أو بالأحرى توقف الكثير من نشاطاته الاقتصادية. ولكن لو نظرنا إلى مشكلة الإحلال وعلاقتها بالاستخدام لقوى العمل خاصة، فسنجد أنه في كل من الأمد القصير والمتوسط ـ وإلى حد ما ـ إجمالي الاستخدام سوف يزداد حجمه (كميته)، وذلك لأن استخدام التقنية الفنية الحديثة يعني استخدام حجم كبير من الاستثمارات. وأن هذا الحجم الكبير يتطلب هو الآخر عمرًا طويلاً للاستخدام.

إن توارد ـ أو بالأحرى تواتر ـ حدوث مثل تلك الوقائع في اقتصادٍ صغيرٍ يثير الكثير من التساؤلات. وعلى سبيل المثال، هل ميزان المدفوعات والميزان التجاري لذلك الاقتصاد يستطيع تحمل نتائج تلك التطورات التي حدثت من جراء القيام بعمليات الإحلال بين العمل ورأس المال (التقنية الفنية)؟ وسبب إثارة مثل هذا السؤال هو أنه عند استيراد المكائن الجديدة فلابد لهذه العملية من مواجهة مشكلة أسعار الصرف وتقلباتها. وهذا يعني تضاؤل فرص التصدير والاستيراد عمومًا (تدهور شروط التجارة الدولية).

وعليه إذا لم يستطع الاقتصاد خلق جو من الانسجام بين مستويات الأجور وشكل السوق والطرق التي تتحدد بموجبها كل من الأسعار والأجور في تلك السوق، فإن مستوى الأجر سيكون عند المستوى (ج ٢) في الشكل رقم (١٤). وهذا المستوى للأجر يحتم وجوده وجود بطالة ليست ممثلة بالبعد (أ ← ب) فقط، بل وجود عرض فائض للعمل ممثلاً بالبعد (ب ← د) [٦٧] أيضا.

ومن المألوف في النظريات الاقتصادية، النظر إلى مشكلة التكاليف لأية مؤسسة وخاصة المؤسسات الكبيرة الحجم، والتي اعتمدت التقنية الفنية العالمية (كثافة رأسمالية

---

(٦٧) لقد قدم بعض الاقتصاديين حلا لمشكلة الإحلال، حيث افترض أن تكون امكانات الإحلال مطبقة مستقبلا exante، وذلك لأن الآلة قد صممت تعبيرًا عن إنفاق رأس مال ذي شدة (عمر) محدد مقدمًا. إن سبب مثل هذا التصور (الرأي) هو أن كل آلة عند استخدامها سوف تخلق نوعًا من التباين بين شدة العمل والإنتاج.

كبيرة) في نشاطاتها الاقتصادية. حيث إن العلاقة بين حجم المؤسسة والتكاليف تحكمها عوامل فنية، يستطيع المنتج من خلالها تكييف حجم إنتاجه بالمستوى الذي يحقق له أرباحًا جيدة المستوى. إن تكييف حجم الإنتاج عن طريق الوسائل الفنية له علاقة مباشرة بحجم الاستخدام، وبالتالي بمستويات الأجور، وذلك لأن تغيير حجم الإنتاج يتم إما عن طريق تغيير طاقة المؤسسة الإنتاجية scale of the plant أو بتغيير شدة استخدام منفعة المؤسسة الصناعية less or more utilization of existing plant . إما إذا كان حجم المؤسسة الاقتصادية صغيراً فمن الأفضل لها أن تستخدم قوى العمل بنسبة أكبر من نسبة استخدام التقنية الفنية. (٦٨)

جـ - وهناك نماذج جزئية تعرف بالنماذج ذات الصفة الإحصائية statistical character ، حيث يفترض فيها أن حركة كل من منحنى العرض والطلب تكون طبيعية، وتعمل من أجل تحقيق التوازن. ويشترط في ذلك أن تكون الفترة الزمنية قصيرة الأمد للإنتاج. وأحسن مثال لهذا التوازن الذي ينطبق على هذه المؤسسات هو نموذج ج «كوبويب» cobweb model . ففي هذا النموذج تتباطأ عمليات الانسجام (يتأخر حدوثها) بين حركة كل من منحنى العرض للسلع والطلب عليها، الأمر الذي يخلق نوعا من التذبذب في السوق. ولكن عند حدود معينة (تكوين محدد) لكلا المنحنين يتحقق التوازن غير المستقر في كل الأحوال unstable equilibrium . (٦٩)

وإذا ما رجعنا إلى الفكر الاقتصادي الحديث حول التصور المذكور، فإننا نجده قد ذكر بأن مثل ذلك النوع من التوازن غير المستقر بين تذبذبات حركتي منحنى العرض والطلب سوف يحدث نوعا من التوازن المستقر نسبيًا، ولكن لفترة ليست بالطويلة.

وفيما يخص موضوع الحد الأدنى للأجر (أقل أجر ممكن) عند البطالة، نقول إن هذا الموضوع قد نوقش بإسهاب من الناحية النظرية. ولكن من حسن الحظ أن مثل ذلك المستوى من الأجر عند البطالة لم يكن حقيقة واقعة، بل مجرد تصور لما يجب أن يكون عليه المستوى المذكور (التحليل الذاتي للمشكلة).

(٦٨) المهر، «مشكلة،» ص ٥٣ وما بعدها.
(٦٩) Carell, *Allgemeine*, pp. 129-31 ؛ الأمين، *مقدمة*، ص ص١٣٢-١٣٥.

د ـ والشك الآخر نحو الافتراضات الكلاسيكية الحديثة يتعلق بما يعرف بوحدة الأجر. فمن وجهة النظر الحدية القصوى extreme أن هناك نموذجًا اقتصاديًا يعالج مشكلة وحدة الأجر في اقتصاد ما. فإذا ما تصورنا النموذج المذكور في إطار الأفكار التقليدية الحديثة، فإننا نجد أن هناك ثلاث ظواهر تعتبر حدية في مفهومها تأخذ (ترسم) أبعادها على مسرح التصور وهي :

١ ـ أن تكون الإنتاجية الحدية متساوية في كل الفروع الإنتاجية. إن مثل هذا الافتراض غير معقول ولا يحتمل تقبله كفكرة، ومن ناحية التصور (الفكر) الحديث الحركي الملامح (الديناميكي) نجده هو الآخر لا يناقش مثل هذا الافتراض إلا نادرًا بل يستبعد التفكير فيه.[٧٠]

٢ ـ وأن يكون الأجر موحدًا وذا مستوى منخفض (أجر حد الكفاف). وهذا يعني أن على كل المؤسسات الحدية العاملة في ذلك القطاع أن تحاول الحصول على شبه الريع أو ما يعرف بالريع التفاضلي. وهذا غير مألوف في الاقتصاد.[٧١]

٣ ـ أن يُحدد مستوى الأجر الموحد، فمن المحتمل أن يتوسع مداه بحيث يمتص أو يستحوذ على كل حصة الريع المميز (التفاضلي) من المنتج، وهذا ما يؤدي إلى حدوث بطالة في تلك المؤسسات الإنتاجية.

وتعليقًا على فكرة الحدية في المؤسسات ووحدة الأجر لتلك المؤسسات الاقتصادية، نقول إنها قد تعني أو تشير ضمنًا إلى محاولة من شأنها تحقيق الانسجام المطلق أو النسبي بين الكفاية الحدية والاستخدام الكامل والمساواة في الأجر.[٧٢]

(٧٠) Bombach, "Lohn," p. 277.

(٧١) في الحقيقة إن شبه الريع هو حالة خاصة من حالات الريع المميز (التفاضلي) differential rent الذي يحدث في الإنتاج الزراعي. ومن الممكن أن يحصل شبه الريع أيضًا في القطاع الصناعي وذلك عندما يعتبر التباين في تكاليف الإنتاج لعدة مؤسسات قد حصل نتيجة التباين في نوعية عناصر الإنتاج المستخدمة في العمليات الإنتاجية من قبل تلك المؤسسات الصناعية. انظر حول الموضوع: المهر، *دراسة*، ص ص١٤٢-١٤٦.

(٧٢) Dillard, *Economics*, pp. 206-207.

وإذا ما تحققت المساواة ـ افتراضًا ـ بين أفراد المجتمع من الناحية الاقتصادية، فإن عمليات الادخار لن تستمر، ولن يكتب لها الظهور والنجاح.

وإذا ما أخـذنا بهذا الافتراض نكون قد توصلنا إلى النتيجة التالية: إن عدم المساواة بين أفراد المجتمع في النشاطات كافة وخاصة الاقتصادية منها هي سبب الرخاء الاقتصادي والعامل المهم في تطور المجتمعات إلى الأفضل.

٢ ـ الاعتبارات الكلية

إن أي نظام اقتصادي يكون لتطوره علاقة بمستويات الأجور وخاصة الحقيقية عليه أن يقـدر تلك العـلاقـة وأثرها في تحديد مفاهيم الاستقرار، بما فيه الاستقرار الاقتصادي. ولذلك، فإن البحث في تقدير أهمية تلك العلاقة ودورها في تحديد أنصبة الأجور في الدخل القومي ككل، ستلاقي تلك العملية سلسلة من المصاعب إذا ما فكر في إعطاء أهمية ما لأثر الاستخدام في الاقتصاد.

ولذلك رُؤيَ أنه من الأفضل مناقشة مشكلة تقلبات مستويات الأجور من خلال مشكلة قيمة النقد (القوة الشرائية) ومدى تقلبها وعلاقة الاثنين (الأجور وقيمة النقد) بالنمو الاقتصادي، وبشرط أن تكون تلك النظرة (المناقشة) من وجهة نظريات تكوين الأجور الحقيقية.

فالنقابات العمالية عندما تحاول التأثير على المنتجين (وقد يكون ذلك عن طريق تدخل الدولة) لزيادة حصة الأجور في الدخل القومي (وذلك عن طريق العلاقة بين الأجـر الحقيقي وإنتاجية العمل) قد تؤدي بذلك التدخل إلى عدم قدرة المنتج على الحركة والمناورة لتهيئة ظروف الكفاية الاستثمارية، خاصة إذا ما كانت السياسة النقدية المطبقة في ذلك الاقتصاد وخلال تلك الفترة سياسة التقييد، التي يكون فيها عرض النقـد «غير مرن.»(٧٣) ونتيجة لتلك التصرفات فإن انحسارًا مالا بد أن يحدث في

---

(٧٣) المهر، *دراسة*، ص ص٢٢٣، ٢٥٩، ٢٨٢-٢٨٣.

النشاطات الاقتصادية، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ويعني ذلك حدوث بطالة.

وحجة المنتجين في توقف نشاطاتهم الإنتاجية تقوم على أساس أن ارتفاع مستويات الأجور الاسمية وتجاوز حدودها العليا هي التي أدت إلى ذلك التصرف، وتناقص أرباحهم، وعدم قدرتهم على الاستمرار في عمليات الاستثمار.[٧٤]

صحيح أن التدخل الحكومي ونقابات العمال له أثر على حدوث البطالة الاختيارية، إلا أن هذا الادعاء لا يقوم على الحجة القوية، فهو إذًا إدعاء واهٍ، حيث إن حصة الأجر ـ كما قلنا ـ وبالتحديد حصة الأجر الحقيقي في الدخل ومحاولة زيادتها لم ترد ولم تكن واردة عند التفاوض بين النقابات والمنتجين على الرغم من إعلان النقابات عن ذلك. إن كل ما يتعلقَ بإجراءات تكوين الأجور وتحديد مستوياتها تعتبر مسألة تتعلق باستمرارية التغيير في اتفاقيات التعريفة للأجور وتطور انحرافات أو ميل مستويات الأجور (انحرافها) عن المسارات التي رسمت لها في بداية الاتفاقية أو الاتفاقيات. وتلك المسألة تعتبر نقطة ضعف في النماذج الاقتصادية التي تعتمد على التحليل الإحصائي.

كما أنه من الضروري اعتبار ردود الفعل على مستويات الأجور من قبل تقلبات الأسعار خارج التقدير والمناقشة عند التعرض لمسألة الأجور. وغالبا ما تدعي النقابات العمالية أن حصة الأرباح التي يحصل عليها المنتجون في تزايد، وأن تلك الزيادة هي التي تدفع المنتجين إلى زيادة معدلات استثماراتهم، والتي تعني استخدام الآلة (ارتفاع نسبة الكثافة الرأسمالية المستخدمة في العمليات الإنتاجية)، الأمر الذي يؤدي إلى ترك الكثير من الطاقات وقوى العمل الجديدة خارج مجال العمل والاستخدام (تركها عاطلة)، وهذا التصور هو الآخر غير منطقي. والسبب في ذلك هو أن مسألة الاستخدام للتقنية الفنية (الآلة)، وإجراء عمليات الإحلال، وزيادة عرض العمل أكثر مما يجب أن يكون عليه في الظروف الاعتيادية، عمل ليس بالمعقول تصوره. وذلك

(٧٤) Dillard, *Economics*, p. 213.

لأنـه ليس من مصلحـة الـدولـة ولا المجتمـع أن يتـطور الوضع الاقتصادي وحتى الاجتماعي إلى هذه المستـويات المتدنية والسلبية. كما أن المنافسة الدولية في أسواق العمل خاصة قد أدت إلى إعادة تنظيم مستويات الأجور الحقيقية مرات عدة.

وتوضيحًا لما سبق، نقول لو رجعنا إلى الشكل رقم (١٤) والذي يمثل حركة الأجور في سوق صغيرة للعمل كمنطلق للعبور إلى التحليل الكلي مع الاستفادة من أثر التغيير الحاصل في مستويات الأجور كوسيلة لتلك الحركة (الانتقال)، فسوف نجد أن أثر التكاليف (تكاليف العمل) سيكون له دور فعال وسريع الظهور. وهذا يعني أن أثر النفقات ككل لن يكون محددًا. كما يلاحظ (وهذا شيء مألوف) أن الطلب على العمل يخفي في طيات مفهومه مفهومًا آخر هو كونه دالة إنتاج معينة. (٧٥)

فإذا ما أدت عمليات تغيير الأجور الحقيقية دورها في استخدام وسائل الإحلال واستخـدام التقنية الفنية الجـديدة، عنـد ذلك سيتغير شكل وهيئة (هيكل) منحنى الطلب على العمل كما هو واضح في الشكل رقم (١٤).

وفيما يخص تحديد مستويات الأجور الحقيقية، نجد أن نظريات الأجور الحقيقية قد وضعت قيدين (عاملين) يتم من خلالهما تحديد المستوى المطلوب وهما:

١ ـ أن تحديد أقل أجر حقيقي ممكن يتوقف على الأوضاع الاجتماعية السائدة في الاقتصاد.

٢ ـ أن ارتفـاع مستـويات الأجـور الحقيقية إلى حدودها القصوى سيؤثر على حصيلة الأرباح. (٧٦)

وعليه فإن كلا من مستويات الأسعار السائدة والأجور الاسمية لها أهمية كبيرة في تحديد مستويات الأجور الحقيقية.

---

(٧٥) Bombach, "Lohn," p. 227.

(٧٦) المهر، *دراسة*، ص ٢٥٩.

وإذا ما رجعنا إلى نظرية الاستخدام الكامل الفنية (الحركية) فإننا نجدها قد افترضت ما يلي:

ا - إن أسعار عناصر الإنتاج التي تتمتع بندرة نسبية فعلا سوف تتحرك بكل حرية في السوق التنافسية (أي تتحرك على جانبي السوق وهما العرض والطلب).

ب - وإذا ما حصل مثل هذا التحرك، فإن عمليات الإحلال بين عناصر الإنتاج - في النموذج التقليدي - ستجد لها أهمية خاصة، وأنها هي الأخرى ستتحرك بنفس القوة والتأثير لحركة أسعار عناصر الإنتاج النادرة.

جـ - وبدون شك هناك مشكلة التقنية، وكذلك مشكلة تصرف المنتج. إن تشاؤم المنتج من تطور الفعاليات الإنتاجية السلبية في الحال واعتقاده باستمرارها مستقبلا لا يكمن (أي التشاؤم) فقط في مسألة استخدام التقنية الفنية من عدمها، بل في حقيقة كون مستوى الفائدة لن يلعب دورًا مهمًا وكبيرًا عند التصميم على الاستثمار وزيادة معدله، خاصة إذا ما ساد جو التفاؤل في تصرفات المنتجين مستقبلا.[٧٧]

وأخيرًا، فليس هناك مَنْ تمتع بالشجاعة وأعلن صراحة برفع معدلات الأجور من أجل تجنب البطالة المحتمل وقوعها. كما أن كينز نفسه قد أشار إلى أنه عند التفكير في مسألة تجنب البطالة، فمن الضروري العمل على تخفيض معدلات الأجور باعتبارها عنصرًا مهمًا لتحقيق الشرط المذكور وهو تجنب البطالة.

ونتساءل الآن عن مشكلة الأجر وتحديد مستواه في النظام الاشتراكي ونقول: عندما تتدخل الدولة في تحديد ثمن سلعة ما، أو تحديد مستوى أجر لنوع معين من أنواع العمل، فإنها بعملها هذا تكون قد قيدت من نشاطات السوق، وعملت أيضًا على الحد من نتائج قوانين العرض والطلب. وبهذا تكون الدولة في تصرفها هذا قد

(٧٧) Bombach, "Lohn," p. 277.

أبعدت النتائج الطبيعية المتوقع بلوغها المجتمع عندما تترك له حرية التصرف، وتعطي مفعولها المعتاد والطبيعي بدون ذلك التدخل.

والنظام الاشتراكي بطبيعته نظام تحكمي في كل مجالات الحياة ونشاطاتها، والتحكم في كل شيء من أجل تحقيق أهداف محددة ومخطط لها مسبقًا. قد لا يستطيع ذلك النظام السيطرة التامة على قوى الإنتاج بما فيها العمل، وبالتالي صعوبة ربطها بعضها ببعضها الآخر (العمل) حتى يستطيع أخيرًا السيطرة عليها، وتوحيدها عضويا، ومن ثم الانتفاع منها كليا.

وطبقًا لقواعد الأنظمة التحكمية ـ وعلى رأسها النظام الاشتراكي ـ فإن الأجور ومسألة تحديد مستوياتها تركت للجنة أو مجموعة لجان تتحكم فيها. وبهذا التحكم فقد السوق أهميته وأصبح الأجر ومستواه غير مرتبطين بعرض العمل والطلب عليه.[٧٨]

ويبرر بعض الاقتصاديين مفهوم التحكم بأنه يدل على العقلانية والتصرف الحكيم. وهذا يعني أن هناك الكثير من الأمور التي تؤخذ بعين الاعتبار لها علاقة مباشرة بالأجور ومستويات الدخول. فالعمال في الاقتصاد الاشتراكي يستلمون أجرهم المحدد (المخصص لهم) أسبوعيًا والذي عرف بإجمالي الأجر الأسبوعي.[٧٩]

ويعتقد أصحاب المذهب الاشتراكي أنه إذا ما أمكن تحديد مستويات الأجور، وكمية السلع، والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية محددة، أمكن في الوقت نفسه تحديد الثمن الذي يعرف بالثمن الصحيح وسيادته في الاقتصاد. ومن خصائص هذا الثمن عند سيادته ـ على حد زعمهم ـ أنه لا يترك في السوق فائضًا من الإنتاج ولا يسمح بحصول عجز أو نقص من تلك السلع في السوق المذكورة.

---

(٧٨) الحبيب، «النظرية،» ص ٦٧ وما بعدها.

(٧٩) من أولئك الاقتصاديين «جون روبنسون؛» انظر: Robinson, *Exercises*, pp. 57-119 .

وفي الحياة العملية ومهما كان النظام متشددًا، أو مرن التصرف في تطبيق قراراته، فإنه يبقى عاجزًا تمامًا في مسألة تحديد الثمن الطبيعي في الحياة الواقعية.[٨٠]

ومن أجل المحافظة على مستوى إنتاجي محدد (معين) مخطط له مسبقًا لابد من أن تتدخل الدولة لتحديد مستويات الأجور، وذلك عن طريق زيادة مستوياتها أو تخفيضها حسبما تتطلبه الظروف القائمة، والتي أوجبت التغيير المذكور. ولكن كيف تستطيع الدولة التأثير أو السيطرة وتحديد إنتاجية العامل وإلى المستوى الذي يمكن بواسطته تحقيق هدف المحافظة على مستوى الثمن الطبيعي؟

والسبب الذي دفعنا إلى التساؤل هو أن العامل إنسان له عواطفه ومشاعره وأحاسيسه أثناء العمل وقبله وبعده. علما بأن للتقنية الفنية دور مهم بجانب دور العامل في تحديد حجم الإنتاج ونوعيته.

ومع ذلك، لا يمكن اعتبار الأجور مجرد عملية اعتباطية في النظام الاشتراكي طالما أن النظام قد أخضعها لقواعد معينة تحددت أبعادها في نطاق التخطيط المركزي لكل النشاطات الاقتصادية بما فيها نشاطات قوى العمل في الاقتصاد.

مما لا شك فيه أن هناك شيئا من السلوك العقلاني في التخطيط رسمت معالمه الظروف التي تحيط بالنظام حاضرا، وكيف سيكون عليه الحال مستقبلا. ولكن العقلانية والمنطقية هى وسائل يغلب عليها التفكير النظري البحت. فهي ـ والحالة هذه ـ بعيدة إلى حد ما عن الواقع والتطبيق.

وعليه، فإن مستوى الأجر المعقول والملائم لعمال يعملون وفق قواعد النظام الاشتراكي وإجراءاته يجب أن يكون بالضرورة قادرًا على امتصاص السلع المعروضة في السوق كافة باعتباره القوة الشرائية المحددة حجمها مسبقًا بالقرارات الاشتراكية. معنى هذا أن هناك تدفقين مخطط لهما مسبقًا، وهما التدفق المالي الممثل بالأجور، والتدفق

(٨٠) Robinson, *Exercises*, p. 68.

السلعي. وعلى هذين التدفقين أن يكونا منسجمين معا كلية بحيث لا يترك أحدهما للآخر أية إمكانات لظهور فائض أو نقص في أحدهما على حساب الآخر. وتلك مشكلة صعب تصورها وتطبيقها! أما مستويات الأجور الحقيقية (مستويات القوة الشرائية)، فتظهر وكأنها هي الأخرى محددة مسبقًا من قبل اللجنة واللجان المختصة المركزية. وتستطيع تلك اللجان رفع مستوياتها أو تخفيضها حسب ما تقرره على ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية في مجموعة الدول المؤمنة بالاشتراكية كعقيدة ومنهج. ولكن تلك اللجان لا تستطيع أن تخفض مستويات الأجور دون مستوى معين، وذلك خوفًا من تدهور الإنتاجية وتعطل العمليات الإنتاجية. أي أنه كلما ارتفع مستوى الأجر الحقيقي استفاد منه العامل وعلى حساب نسبة النمو في الاستخدام. وقد يستنتج من ذلك أن هناك علاقة عكسية بين مستويات الأجور الحقيقية ومعدل النمو في حجم الاستخدام. ويستنتج كذلك أن هناك علاقة طردية بين مستويات الأجور الحقيقية وانتاجية العامل في النشاطات الاقتصادية.[٨١]

ومن الصفات المميزة للأنظمة الاشتراكية كونها أنظمة تقشفية فرضت قواعدها على المجتمعات الخاضعة لها وجعلتها تعيش حياة التقشف والادخار الإجباري. وبدون تطبيق قوانين التقشف والمركزية في الحكم، لا يستطيع النظام الاشتراكي السيطرة التامة على مختلف النشاطات الاقتصادية. والعمال هم أول المتضررين من تلك السياسات وخاصة العمال العاملين في القطاعات الاستهلاكية.

والعمال وكذلك المجتمع الاشتراكي كله قد يكونون غير مستعدين لقبول مبدأ التقشف والعمل به، وذلك لأن الأخذ به معناه استقطاع جزء من إنتاجهم، والذي يعني هنا من استهلاكهم الخاص بهم، وهذا الإجراء قد يولد الشعور لديهم (وربما يولده فعلا) بعدم الرضا، وبالتالي عدم الإخلاص في العمل، وفقدان الرغبة في الاستمرار عليه بجد ونشاط، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجيتهم، وهذا ما حصل ويحصل دائمًا ونظام الكولخوزات خير دليل على ذلك. وكثيراً ما فقد التخطيط المركزي واللامركزي أهميته وانهارت كل الحجج التي أقام عليها دعائم هيكله وأهدافه

(٨١) الحبيب، «النظرية»، ص ٨٤.

بسبب إجبار العمال على ممارسة أعمال معينة، وبأجر زهيد، تطبيقًا لمبدأ التقشف، وتحقيق إدخارات كبيرة الحجم على حساب حرمان تلك الطبقة من التمتع بمستويات اقتصادية واجتماعية تتناسب والجهد المبذول الذي قدموه في أثناء استخدامهم.

ومن أسباب فشل مبدأ التخطيط المركزي، عدم توافر جو من الحرية في التعبير عن الكيفية التي وضعت بها البرامج والخطط. وفقدان مبدأ حرية التفكير وإفساح المجال للمناقشة والجدل الهادف البناء يعتبر من أهم العوامل التي تعيق تنفيذ تلك الخطط وإنشائها، وبالتالي عدم بلوغ مراحل معينة في النمو الاقتصادي.

إن التعسف في التصرف، والاستبداد في العمل والتفكير، والاستعلاء على الآخرين باسم المباديء الدخيلة غير القابلة للتطور، تفقد الإنسان حريته وبالتالي إنسانيته، ويصبح موجها كالآلة، حتى إذا ما استهلكت استبدلت بغيرها. وتلك هي الدكتاتورية حتى ولو تقمصت كل أشكال الديمقراطية والحرية والعدالة والإنسانية. وما آلت إليه حياة الإنسان تحت وطأة تلك الأنظمة.

الفصل الرابع

البطالـة في الاقتصاد

أولا : حقيقة البطالـــة

١ ـ البطالة كظاهرة إقتصادية

إن ما يلفت النظر حقًا في مسألة البطالة كظاهرة اقتصادية، أنها في السنوات الأخيرة قد ازدادت أهميتها في البحث العلمي. أما الدافع لهذا الاهتمام المتزايد، فهو التـطور الحقيقي الـذي طرأ على النـظام الرأسمالي، والذي هيأ بدوره (أي التطور) الظروف الاقتصادية ليضعها بكامل إيجابياتها وسلبياتها على مسرح الحوادث كظاهرة تستحق البحث والتحليل، للتعرف على تلك الظاهرة، ومحاولة التوصل إلى أسباب ظهورها، وكيفية التخلص منها، أو تجنبها على الأقل.

ومن أهم تلك العوامل التي ساعدت البطالة على الظهور وبكل أشكالها المعروفة ـ وما جلبت معها من مخاطر اقتصادية واجتماعية وسياسية ـ تلك الأساليب والطرق التي استخدمتها السياسات الاقتصادية وخاصة في الدول الصناعية الكبرى.

أما الذي ساعد على كشف حقيقة الظروف الملائمة لظهور البطالة فإنها الأزمة الاقتصادية التي حلت بالعالم الغربي منذ عام ١٩٧٤/١٩٧٥.[١] والبطالة كظاهرة في

---

(١) Grochla and Wittmann, 18 Hdww Lfg. 2. "*Handworterbuchderwirtschafts*" wissenschaft. 2. Lieferung, verschiedene Stuttgart, 1977, p. 267 ff.

وانظر كذلك: Noll, "Politik," p. 611 ff.

الدول المتقدمة غيرها في الدول الصناعية من ناحية وقعها وحجمها. ولذلك أصبح من الضروري عند تحليل مشكلة البطالة الاهتمام بهذه النقطة لأهميتها الخاصة.

ومن اللافت للنظر حقًا عند استقراء واقع الدول الصناعية الأوربية الكبرى كألمانيا وفرنسا والسويد، والتي تمثل القدوة في تطبيق النظام الرأسمالي عقيدة ومنهجًا في سياستها الاقتصادية، نجد أن الذين يتربعون أو تربعوا على دست الحكم في هذه الدول والدول الأخرى هم الاشتراكيون. وإنهم عند مكافحتهم البطالة والأزمات الاقتصادية في بلدانهم ليس بالأسلوب الاشتراكي المستمد أفكاره وآراءه من النظرية الاشتراكية، بل بالأسلوب غير الرأسمالي. فالبطالة التي ورثوا مشكلاتها من أسلافهم الرأسماليين الديمقراطيين أخذوا يعالجونها بمفاهيم أيديولوجية جديدة، هي غير تلك التي سادت في عهد الديمقراطيين الأحرار وقبل تسلمهم زمام الحكم.(٢)

وهكذا يجد الباحث نفسه في مشكلة البطالة ـ في هذا العالم المعقد ـ قد انساق بين ذينك التيارين الفلسفيين، وضاع بين أوراق لعبة النظامين الرأسمالي والاشتراكي. وذلك لأن أوراقهما قد اختلطت بعضها مع بعضها الآخر، وباتت تعبر عن مفاهيم جديدة هى غيرها قبل عملية الخلط المنتظمة الترتيب.

فعلى الباحث في هذه المشكلة أن يكون على علم جيد بمفاهيم تلكم الآراء ومعطياتها وأن يدرك النتائج المترتبة بعد عملية الخلط حتى يستطيع الوصول إلى الطريق المؤدية إلى التعرف على تلك الظاهرة.

٢ ـ مفهوم البطالـــة

هنـاك الكثير من الـذين أدلـوا دلـوهم في بئر البطالة المظلمة ليغرفوا منها ما يستطيعون الوصول به إلى مفهوم البطالة كل حسب الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه عن طريق تلك المفاهيم. فمنهم من ينظر إليها من الناحية الاجتماعية، والآخر من الناحية السياسية، والثالث من الناحية الاقتصادية، وهكذا. ولكن الواقع يشير إلى أن البطالة

(٢) 18 Hdww Lfg. 2. 267 ff.,

لا يوجد لها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحديد واضح المعالم لمفهومها، لأنها تعني في الأغلب عدم الاستخـدام unemployment . فهـذا المفهـوم «عـدم الاستخدام» يعطي مفهوم البطالة بصورة عامة، مفاهيم غامضة، وغير محددة.

لقد تواترت ظروف متباينة، وأسباب متعددة خاصة بالبطالة، الأمر الذي أدى إلى ظهور عدة تعاريف ومفاهيم لها.(٣) ومع ذلك فإننا لو حاولنا تحديد مفهوم البطالة، أو على الأقـل وصف مراحـل ظهـورها من زاوية الإنتاج (نظريات الإنتاج) لأمكننا وضعهـا كظاهـرة على النحـو التـالي: إن البـطالة هي النتيجة التي أفرزتها الظروف والمسببات التي استوجبت عدم استخدام عنصر الإنتاج (العمل) بكل طاقاته وقدرته الذاتية. وبهذا المعنى، تكون البطالة مقتصرة على عنصر الإنتاج (العمل) بأقل من قدرته المهيأة للاستخدام (أى استغلال جزء من تلك الطاقة وترك الجزء الآخر خارج الاستخدام). كما أن هناك تعاريف للبطالة تشير بوضوح إلى عنصر الإنتاج (العمل) فيما يتعلق بالاستخدام.

أمـا التعـاريف الأخـرى التي تحاول تحديد مفهوم البطالة، فنجدها تشير إلى العلاقة بين البطالة والاستخدام في اقتصاد ما، ولمرحلة معينة من جهة، وما يسيطر أو سيطر على سوق العمل من شروط تتعلق بالناحية النقدية وغير النقدية من جهة ثانية، وما ساد أو يسود في أسواق العمل من مستويات للأجور الاسمية وإمكانات التوفير، ومستوى الخدمات الاجتماعية، والنفقات الأخرى، والرغبة للعمل، وشروط العمل، والأجـواء التي يعمـل في ظلهـا المصنـع من النـاحية الصحية والتأمينات الاجتماعية والصحية للعمال من جهة ثالثة. وإذا ما حاول الباحث تحليل كل تلك العوامل لوجدها

(٣) عندما لا يزاول الفرد الاقتصادي أي عمل ما فلا الرغبة للعمل ولا القدرة عليه تجعله يعمل بانتظام أو يمارس عملا منتظما، فالمرضى والمعوقون والمضربون عن العمل هم من ذلك الصنف من الأفراد الذين لا تنطبق عليهم مفاهيم البطالة المعروفة. فهي بطالة غير حقيقية. انظر حول الموضوع: Gordon, "Employment," pp. 49-59; idem., *Goal.*

غير ذات علاقة مباشرة بمسألة البطالة.(٤)

فالبطالة إذًا تعني ـ وإلى حد ما ـ التعرف على مدى التباين الظاهر بين كمية العمل (عرض العمل) والطلب الواقع على تلك الكمية في سوق معينة للعمل وفي وقت معين.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أنه من الخطأ الكبير تجنب ما ورد من تحليلات قيمة عن المفاهيم المتعلقة بالبطالة، والتي قدمتها المفاهيم النظرية.

وتكمن أكثر الصعوبات عند تحديد مفهوم البطالة في الكيفية التي يحدد بها ذلك المفهوم في الإطار النظري، علما بأن كل محاولة من هذا القبيل لقياس حجم البطالة لابد وأن تقترن بتحديد مفهوم البطالة. وهذا يدل بوضوح على أن مسألة تحديد مفهوم البطالة من الناحية النظرية عملية صعبة، وذلك لأن المفهوم أو المعنى النظري للبطالة لا يعني على الإطلاق قياس حجمها من زاوية تصور ذلك المفهوم بالمعنى النظري للبطالة.(٥)

ولهذا السبب وجدت أنواع كثيرة ومتعددة للبطالة، كل نوع منها ذو مفهوم محدد يختلف عن الذي ينطبق على نوع آخر كان قد حدث لأسباب وبظروف تختلف كثيراً عن تلك التي عنيناها بمفهومها المحدد.(٦)

(٤) من الناحية الاقتصادية لا يعتبر كل جهد يبذله الإنسان يعطي مفهوم العمل. وحتى يوصف الجهد المبذول بالعمل يجب أن تتوافر فيه شروط أو مميزات معينة، منها أن يرقي الجهد المبذول إلى تحقيق منفعة أو منافع اجتماعية، ويكون من شأنه أن يحقق تلك المنفعة أو المنافع. أما ما نقصده هنا بالمنفعة فهي زيادة إنتاج وعرض السلع والخدمات التي تشبع حاجات المجتمع. وهي تعني أن الجهد المبذول في إنتاج تلك السلع قد تحقق فعلا منافع، وأن المجتمع قد اعترف للعمل بتلك الصفة (المنفعة) المتولدة من بذل الجهد المذكور والذي يعبر عنه بالنشاطات أو الفعاليات الاقتصادية.

(٥) Hdww, 18, Lig. 2 : Arbeitslosigkeit., S., 268-269.

(٦) Hunt and Sherman, *Okonomie,* p. 12.

ولنعد الآن إلى مفهوم عدم الاستخدام لنتعرف عليه من زاوية نظريات الإنتاج ـ كما ذكرنا قبل قليل ـ حول تحديد مفهوم البطالة ونقول إن العلاقة بين حجم المؤسسة الصناعية والتكاليف بما فيها كلفة العمل (الأجور) تحكمها عوامل أكثر ما توصف بكونها فنية، حيث يستطيع المنتج بواسطتها تكييف حجم إنتاجه طبقًا لحاجة السوق، وبالدرجة التي تجعل عرض تلك المنتجات اقتصاديًا. وهذا يعني أن لدى المنتج القدرة على تكييف حجم إنتاجه دون أن تتأثر معدلات التكاليف في الأمد الطويل.(٧)

إن القدرة على التكييف في الأمد الطويل تجعل الإنتاج الموجود خلالها من الحجم الأمثل optimal scale of production والمشكلة عند «فيبر» هي أنه إذا ما سادت المنافسة التامة في أسواق العمل مثلا، فسيكون من الصعب الإشارة إلى العلاقة القائمة بين منحنى عرض المنتج ومنحنى عرض الصناعة ككل في القطاع الصناعي. وفي مثل هذه سيكون أقل المنتجين تحملاً للتكاليف أسرعهم إلى تطبيق مبدأ الاحتكار.(٨)

أما سبب عدم التساوي في التكاليف لدى المؤسسات الصناعية التي تنتج سلعًا متشابهة، فهي الزيادة المفرطة في الإنتاج، ومن ثم تدهوره، وبالتالي إلحاق الخسائر بالمنتجين أنفسهم باديء ذي بدء، ومن ثم بالعمال وعند تسريحهم من العمل بسبب تقليص المنتجين حجم إنتاجهم، وتقليص حجم طلبهم على عنصر الإنتاج (العمل). فتحدث البطالة، وتزداد معدلات عدم الاستخدام لهذا العنصر الإنتاجي.

ثانيا : أنـواع البطالة

١ ـ البطالة الموسمية

من الملاحظ وفي بعض الظروف أن استمرار العمليات الإنتاجية (النشاطات الإنتـاجية) تحدد موسميًا من خلال تعـرف عنـاصر الإنتـاج واستخـدامها في تلكم العمليات، ومن أبرزها وأكثرها وضوحًا في تصرفه عنصر الإنتاج (العمل).(٩)

---

(٧) المهر، «مشكلة،» ص ص٥٣-٥٥.

(٨) المهر، «مشكلة،» ص ٥٩ وما بعدها.

(٩) لا يمكن اعتبار البطالة القائمة الآن في الدول الصناعية موسمية، وذلك لأن أسبابها تتعلق بأسباب الركود (الكساد) الاقتصادي الذي بدأت معالمه تظهر على مسرح الاقتصاد في تلكم الدول منذ عام ١٩٧٤/١٩٧٥م. فهي إذًا بطالة من نوع آخر. وأكثر ما توصف بها كونها تقلبية تجريبية.

فالإنتاج بصورة عامة قد يزداد حجمه وقد ينخفض، طبقًا لتوافر العناصر والظروف التي ساعدت على تهيئتها ووجودها من أجل استخدامها (العناصر) في العمليات الإنتاجية.

وأحسن مثال على البطالة الموسمية ما يحصل في قطاع البناء، وصيد الأسماك، حيث تتقلص نشاطاتها شتاء، وتتوسع وتنشط صيفًا. كما أن العمل في المؤسسات الخدمية كالفنادق والمطاعم والمقاهي هو الآخر يتأثر بالبطالة الموسمية. ففي أوقات خاصة كالمواسم السياحية في الصيف يصادف أن تتعطل المدارس والجامعات عن العمل، الأمر الذي يهيىء لتلك المرافق عرض عمل كبير إلى حد ما من طلاب المدارس والجامعات لتستخدم فيها. وفي أوقات الدراسة، وعندما تتعطل أكثر القطاعات الخدمية في أوقات الشتاء، وعند عدم وجود سياح كثيرين في البلدان التي تعتمد على السياحة كما هو الحال في أوروبا والولايات المتحدة تحدث البطالة وتلك هي البطالة الموسمية.

فمثل هذا التأرجح في النشاطات الاقتصادية بسبب تغير الفصول (الظروف) هو الذي يخلق البطالة. وبالتحاق الطلاب والطالبات بمدارسهم أوقات الدراسة تحدث بطالة في قطاع أو قطاعات معينة كالفنادق والمطاعم... الخ. وبسبب البرد وحلول الشتاء وكثرة الأمطار بتعطل قطاع البناء وصيد الأسماك إلى حد كبير وتتقلص نشاطاتهم، فتلك بطالة موسمية.

ونستنتج من ذلك أن البطالة الموسمية من ناحية كونها ظاهرة هى الرغبة في الانسجام بين العمليات الإنتاجية الاعتيادية والاستخدام، إلا أن هناك ظروفًا معينة تحول دون تحقيق مثل تلك الرغبات، مما يؤدي إلى عدم قدرة العمليات (النشاطات) الاقتصادية على الاستمرار في حركتها الاعتيادية (الطبيعية).

وهذا النوع من البطالة لا يتطلب في حقيقته تحديد حجم الإنتاج (تقييد الإنتاج)، بل إنه يتوقف على درجة التشابك (التداخل) بين أول التخزين ونهايته

لعنصر الإنتاج. كما أن هذا الجزء من البطالة نسبة إلى إجمالي البطالة في الاقتصاد ككل يتوقف على الهيكل الاقتصادي لذلك الاقتصاد (البلد).

وعلى سبيل المثال، ففي كندا يزيد حجم البطالة الموسمية أكثر مرتين مما هو عليه في الولايات المتحدة الأمريكية. ففي عام ١٩٦٨م كانت البطالة الموسمية في كندا قد بلغت ٢٨,٨٪ من إجمالي حجم السكان على حين كانت النسبة في الولايات المتحدة ١٣,٦٪. (١٠)

٢ ـ البطالة المتقلبة fluctuating unemployment

وسبب هذا النوع من البطالة التغيير الحاصل في حجم قوة العمل في الاقتصاد خلال مدة زمنية محددة. إن التقلب أو التغيير في أماكن العمل يتوقف أساسًا على الرغبة أو الجنوح من العمل في ظروف معينة. ومن الصعوبة بمكان ـ أو ربما استثناء عن القاعدة ـ أن نقول إن العامل لا يفقد شيئا عند تغيير مكان العمل ونوعه، ولكن ما تحدث عند التغيير فعلا هى الخسارة في الوقت أثناء انتقال العامل إلى عمله الجديد، ثم التدريب عليه، وهذا هو الآخر يتطلب بعضا من الوقت.

ومن الملاحظ في البطالة المتقلبة أنه لأسباب متعددة تدعو العامل للرجوع إلى عمله السابق، حيث إن البحث عن عمل جديد من أجل الحصول على أجر مرتفع (أكثر مقدارًا من الذي كان يحصل عليه سابقًا) يتوقف هو الآخر على درجة شفافية السوق فترة اتخاذ العامل قراره بالتصميم على الانتقال إلى عمل آخر.

وللتعرف جيدًا على هذا النوع من البطالة يجب الأخذ بعين الاعتبار مسألة تغيير أماكن العمل، حيث من الضروري عدم إهمالها أو فصلها عن مسألة التجزئة في أسواق العمل. ولهذا فإن تغيير أماكن العمل كثيرا ما يطلق عليها «تجزئة أماكن العمل» fric-tional unemployment. (١١)

---

(١٠) 18 Hdww., Lig. 2., s. 269.

(١١) نفس المصدر السابق، ص (٢٦٩). ويلاحظ حول الموضوع وعن البطالة المجزأة الكتاب التالي: Milton H. Spencer: Contemporary Economics, Worth Publisher N. Y. 1972, p. 127-128.

ومن المظاهر الواضحة في تقلب شكل البطالة وحجمها في اقتصاد ما، ما يعود إلى إمكانية تقلب أسواق العمل. وأن استمرارية تقلب البطالة في الاقتصاد تتحدد تمامًا في ضياع الوقت time consumption والتي تتطلبها عملية التحول من مكان عمل إلى مكان عمل آخر.

وعليه، فالبطالة المجزأة، والتي تمثل ذلك العدد من العمال العاطلين في الأمد القصير الطبيعي والسلوكي short-run nature and characteristic في الاقتصاد المتحرك (الديناميكي)(١٢) تستمر بسبب التجزئة في النظام الاقتصادي كنتيجة لعدم مرونة حركة العمل imperfect labor mobility ولعدم المعرفة التامة بفرص العمل imperfect knowledge of job opportunity لعدم إمكانية الاقتصاد في تمسكه بالعمل بسهولة وقوة.(١٣) ومن الناحية الشكلية تعني البطالة المجزأة وقوع العمال خارج العمل وذلك لكونهم بطبيعة الحال بين العمل أو في طريق إجراءات تغيير العمل.

ومن الممكن تخفيض معدلات البطالة المجزأة عن طريق المحاولات التي تجعل العمل أكثر حركة ومرونة labor mobility ومعرفة من قبل العمال. أي تكون أسواق العمل ذات شفافية عالية حتى يستطيع العمال تقرير مصيرهم مستقبلا تجاه الأعمال التي يرغبون مزاولتها.

٣ ـ البطالة الهيكلية structural unemployment

ولظهور ملامح هذه البطالة في الاقتصاد، يجب توافر الشرطين الأساسيين التاليين قبل حدوثها:

١ ـ يجب أن يكون عرض العمل (طاقة العمل) في الاقتصاد أكبر من حجم الطلب الواقع على تلك الطاقة لنوع معين من أنواع العمل، وفي وقت هو الآخر محدد.

---

(١٢) Spencer, *Economics*, p. 127.

(١٣) Spencer, *Economics*, p. 127; Ott, "Bemerkungen," p. 335 ff.

٢ ـ أن لا تكون هناك أية مظاهر لحركة انتقال قوى العمل من منطقة إلى أخرى (تحديد حرية حركة العمل ولنوع معين منه). مثال ذلك: إن عمال منطقة ما، أو عمالا متخصصين في عمل معين، وجود قيود معينة وظيفية تحول دون الانتقال... الخ.

ومن المعروف أن عمليات النمو الاقتصادي لأي بلد وخاصة في الدول المتقدمة صناعيًا قد ارتبطت تمامًا بمفهوم الحركة أو التغيير الهيكلي الذي يحدث في اقتصاديات تلكم الدول. وحل مثل هذه المشكلة لا يتم إلا عن طريق تغيير هيكل الطلب النهائي، لكي يتلاءم مع الهيكل الإنتاجي. وهذا التغيير يتطلب هو الآخر حدوث تغيير في هيكل الاستخدام بحيث يتناسب تغييره مع التغيير الذي حدث في هيكل الإنتاج.

ولقد تطلب الأمر كل ذلك التغيير الهيكلي حتى تتقلص آثار العوامل الثلاثة باتجاه البطالة وهي: الطلب النهائي، والهيكل الإنتاجي، وهيكل الاستخدام. كما أن هناك استثناءً بحتا يتعلق بمشكلة البطالة الهيكلية والذي لا علاقة له بالعوامل السابق ذكرها، وذلك بسبب تطبيق سياسة اقتصادية معينة من شأنها توجيه الاقتصاد باتجاهات أخرى معينة غير تلك الاتجاهات الثلاثة.

وعند تصورنا لنظريات السوق، فإن شروط تحقيقها لايمكن تجاهلها، وتجاهل أثرها على سوق العمل، لأنه إذا ما انطبقت الشروط النظرية على سوق العمل فإنها وبعد فترة قد تكون متوسطة الأمد (على أكبر تقدير) يصبح لها أثر على السوق المذكورة. أما الدافع إلى الاهتمام بتلك الشروط بالدرجة الأولى فإنه تجنب مشكلات البطالة الهيكلية. أي إن تجزئة أسواق العمل وانقسامها على نفسها شرط أساسي لتجنب البطالة.

إن مثل هذا الانقسام في أسواق العمل تعتبر نقلة عملية إلى أسواق الاحتكار. أي إنها تعتبر الترجمة الحديثة لواقع الأسواق وأشكالها الاحتكارية (أسواق غير تنافسية) والتي سبق وأن نادى بها J. E. Cairnes عام ١٨٧٤م في كتابه الموسوم بـ*Some Leading Principles of Political Economy*, London, 1874. وكذلك الاقتصاد السويسري B.Lutz في كتابه الموسوم بـ«السنوات السبع العجاف» Sieben Magere Jahre oder (١٤).

(١٤) Ott, "Lohnhöhe," p. 336.

كما توجد بطالة تعرف بالبطالة الفنية ظهرت على مسرح البطالة بسبب التطور التكنولوجي. وهذه البطالة قد استبعدت عنها كل العوامل المسببة للبطالة التقليدية.

ولعامل التنظيم الاستثماري investment system دور في خلق البطالة الفنية technical unemployment. فالركود أو الكساد الاقتصادي قد جعل عنصر العمل هو العنصر الظاهر والغالب في عمليات النمو الاقتصادي. ففي عام **١٩٧٤/١٩٧٥م** وعام **١٩٧٦م** كان معدل النمو لإنتاجية العمل أكبر من حجم الإنتاج وهذا ما أدى إلى تسريح العمال.[١٥] كما أن النمو السكاني هو الآخر له أثر على وجود البطالة. وهنا يمكننا تصور دور عامل السكان على النمو الاقتصادي على النحو التالي. عند وجود معامل رأس مال معين (محدد) ومعدل نمو للسكان هو الآخر محدد فلا بد أن تكون هناك نسبة معينة (محددة) للاستثمار المخصص investment quota. وإذا ما ازداد عدد السكان فإنه يجب بالمقابل أن يزداد حجم رأس المال المخصص للاستثمار. أما إذا لم يحدث شيء من هذا القبيل في الاقتصاد، فلا بد أن تحدث البطالة، وذلك بسبب عدم وجود فرص عمل جديدة، وعدم تطوير أماكن العمل المستغلة. وإذا ما ارتفعت معدلات الأجور بنسبة أكبر من ارتفاع معدلات نمو الإنتاجية وبدون وجود إمكانات لنقل عبء هذه الزيادة في الأجور إلى الأسعار فلا بد أيضا من حدوث بطالة في الاقتصاد.

وهناك نوع آخر من البطالة عرفت ببطالة أقل أجر ممكن. وهى لا تحدث من خلال انخفاض مستويات الأجور النسبية أو المطلقة فقط، بل كذلك من خلال ارتفاع الطلب على العمل. أما السبب، فيكمن في الزيادة التي تحصل في الطلب الفعال على السلع والخدمات، حيث تعتبر الأجور بالنسبة للمنتج تكاليف ثابتة ويحاول تجنبها خاصة عندما تكون تلك الأجور جامدة rigid wage. وقد تتغير الأوضاع الهيكلية في بعض المناطق في الوقت الذي يتغير معه حجم المنتجين وقدرتهم على الاستثمار بنفس المستوى (بشكل محدد) الأمر الذي يؤدي إلى خلق البطالة.[١٦]

---

(١٥) المهر، *دراسة*، ص ص ٢٧٧-٢٧٨.

(١٦) Ott, "Bemerkungen," p. 336.

وأحسن مثال على هذا النوع من البطالة هو وجود ما يعرف «بالسوبر ماركت» حيث تناقص بظهوره عدد أصحاب المحلات الصغيرة الخاصة (البقالات الصغيرة) في حين تزايد عدد الأسـواق الكبيرة النموذجية super markets التي تعتمد على رأس مال كبير لإنجازها. إن هذا التحول يستلزم من أصحاب المحلات الصغيرة غلق محلاتهم لعدم قدرتهم على المنـافسـة وعـرض سلع جديدة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة، فتحدث البطالة بين صفوفهم.

ولقـد أثبتت التجـارب ـ وفي حالات متعـددة ـ أن ما يحصـل في السوق من تطورات، ومـا يظهـر فيها من اتجاهات، تعتبر غير كافية للتأثير على عوامل السوق نفسها. ولهذا يلاحظ في الكثير من اقتصاديات الدول المتقدمة أن هناك نموًا اقتصاديًا جيد المستوى في قطاع ما يصاحبه فائض في هيكل الطلب على العمل، على حين أن هناك قطاعًا آخر في الاقتصاد نفسه يعاني من فائض في العرض.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وجود بطالة هيكلية أو اعتبارها موجودة في الاقتصاد منذ أمد بعيد إلى حد ما يعتبر أمرًا اعتياديًا، حيث إن البطالة قد عرفت في العالم الغربي الصناعي منذ ما يزيد على الأربعين عاما، وهي تعتبر اعتيادية الظهور والزوال.[١٧]

وعليه فإن وجـود البطالة في الاقتصاد والتي تعود أسباب ظهورها إلى العوامل السـابقة يعتبر تقويمًا (تقديرا) للوظيفة البحتة التي يؤديها عنصر الانتاج (العمل) في الاقتصاد، ومدى تجاوبه أو عدم تجاوبه مع أسواق السلع. وعلى سبيل المثال نورد هنا أسباب ظهور البطالة الهيكلية في ألمانيا الاتحادية:

ا ـ تدهور نمو الطلب على السلع والخدمات من قبل الأفراد في الوقت الذي ارتفع مستوى الطلب الحقيقي بالنسبة للمستهلكين بمعدل ٧٪ في الخمسينات وبداية الستينات.[١٨]

---

(١٧) Mandel, "Frage," p. 5.

(١٨) Mandel, "Frage," pp. 5-6; Noll, "Kommunale," pp. 610-12.

ب ـ ارتفاع معدلات الاستثمار منذ عام ١٩٦٩م وظهور معالم انحسارها واضحة عام ١٩٧٤/١٩٧٥م (انحسار في إجمالي الاستثمارات).

جـ ـ تراجع معدلات الطلب الخارجي. وأحد أسباب هذا التراجع ـ على حد زعم الاستاذ «مندل» ـ هو الأزمة النفطية التي حلت بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م.

د ـ طلب الدولة على الخدمات التي تقدمها للأفراد وقد ازدادت معدلاته إلا أنها ليست بالمستوى المطلوب تحقيقه، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسب الضرائب التي تحصل عليها الدولة من تلك الخدمات.

٤ ـ البطالة الدورية cyclical unemployment

لقد ارتبطت هذه الظاهرة بطريقة غير مباشرة بالوضع المتقلب للاقتصاد. وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في اقتصاديات متطورة إلا أنه ليس من الضروري أن يحقق الاقتصاد المذكور مرحلة الاستخدام الكامل. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وفي الفترة من عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٤١م ومن عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦٥م، قد حدث مثل هذا التطور. وقد يحصل العكس؛ فقد يحصل ركود اقتصادي (انخفاض معدلات النمو الاقتصادي) إلا أنه ليس من الضروري أن تحدث البطالة التقليدية. وتحصل مثل هذه البطالة عندما لا يعاني الاقتصاد أي نقص في إجمالي الطلب، على حين توجد هناك أماكن عمل حرة للراغبين في العمل. وهذا النوع من البطالة يحدث في الاقتصاد الجزئي micro-economic type of unemployment. فالبطالة الموسمية تحدث في فرع أو قطاع اقتصادي معين كما هو الحال في قطاع صيد الأسماك والبناء. أما البطالة المتقلبة فتحدث في حالات اقتصادية معينة. والبطالة الهيكلية في مجموعة من العوامل تتعلق بالاستخدام مع تحديد نوعية هيكل الملاحظة الخاصة بتلك البطالة.

أما البطالة الدورية فعلى العكس، حيث يتأثر إجمالي الطلب في الاقتصاد وينحسر عما كان عليه سابقًا (الركود الاقتصادي)، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة في كل القطاعات الاقتصادية عامة. ولذا عرفت هذه البطالة بالبطالة الدورية cyclical unemployment.

٥ ـ ملاحظات عامة حول أسباب تصنيف البطالة

بعد هذا العرض الموجز لأنواع البطالة، نحاول الآن تسجيل بعض الملاحظات العامة عن أسباب التصنيف. ونجد في هذا الخصوص أنه من الأفضل الاستعانة باقتراح الاستاذ Perlman الخاص بتقدير العلاقة بين كل من البطالة الهيكلية، والاحتكاكية، والدورية. ولقد افترض بيرلمان مايلي(١٩):

١ ـ أن هناك اقتصادًا فرديًا (قطاعًا خاصًا) وأن قوى العمل فيه تعاني من مشكلة البطالة الهيكلية في الوقت الذي توجد في الاقتصاد المذكور محلات عمل شاغرة (مفتوحة) لا تتطلب الحاجة لانشغالها نوعيات معينة من أنواع العمل.

٢ ـ وتوجد في إجمالي الاقتصاد (أى في الاقتصاد ككل) الأنواع الثلاثة من البطالة وهي: الهيكلية، والاحتكاكية، والدورية.

٣ ـ افترض أن:

س ت = أماكن عمل حرة

ب = البطالة

ب هـ = البطالة الهيكلية

ب أ = البطالة الاحتكاكية

ب د = البطالة الدورية

ففي الحالة الأولى تكون:

ب > س ت

ب = (ب هـ + ب أ + ب د)

س ت = ب هـ + ب أ

∴ ب د = ب − س ت

---

(١٩) 18 Hdww Lfg. 2. S. 270.

الحالة الثانية يفترض أن:

ب > س ت

∴ ب د = صفر

ب = ب هـ + ب أ

ومن هذه الصيغ التي تمثل حجم البطالة في الاقتصاد المذكور يستطيع المرء تحديد أي نوع من الأنواع الثلاثة هى السائدة، وأى منها العديمة الأهمية.

وحول اقتراح بيرلمان هناك اعتراضان أساسيان على التصور المذكور لأنواع البطالة وهما:

ا ـ إن تكوين مفهوم البطالة قد تطلب تحديد إجمالي البطالة الذي هو من الناحية المنطقية قد تجزأ إلى عدة أجزاء. ولهذا أصبح من الضروري الإشارة إلى أن التجزئة التجريبية الإحصائية قد استبعدت من التقدير والملاحظة. كما أن محاولة تقدير أهمية التجـزئـة التجريبية، تعتبر عملية معقدة تؤدي بدورها إلى خلق عدة مشكلات هى الأخرى لا تخلو من التعقيد وصعوبة الإدراك.

ب ـ كما يلاحظ على وجه التأكيد أن مفهوم البطالة قد تحدد إحصائيا وبالمفهوم الجامد static وفق شروط (ظروف) محددة فقد بموجبها المفهوم المحدد أهميته وبالمعنى الضيق للبطالة. وعلى سبيل المثال،(٢٠) لو تصورنا اقتصادًا ما قد انتقلت فيه التقلبات الاقتصادية من النوع العادي normal fluctuations إلى التقلبات الحادة العنيفة ex-treme fluctuations فإن كل مفاهيم البطالة الهيكلية والدورية قد تغيرت هي الأخرى، وذلـك لأن شدة التقلب العام في الاقتصاد قد أفقدت مفهوم النوعية أهميته، وذلك بسبب تدهور شدة تلك النوعية عند التغيير الذي حصل في الاقتصاد.

(٢٠) 18 Hdww Lfg. 2.5.270.

٦ ـ البطالة بدافع الأجور wage induced unemployment

ويحدث هذا النوع من البطالة عندما تكون أجرة العمل مرتفعة جدًا. ويمكننا تصورها في النموذج التقليدي الذي سبق أن تكلمنا عنه في الفصول السابقة «انظر حول الموضوع الشكل رقم (١) والشكل رقم (٧).

ففي سوق المنافسة غير التامة (سوق منافسة الكثرة)، يتحدد مثل هذا النوع من البطالة حيث يقع مستوى الأجر الفعلي فوق مستوى أجر التوازن (نقطة تقاطع عرض العمل مع الطلب عليه). وهذا يعني أن هناك تباينًا كميًا بينهما يتمثل في فرق الأجر في السوق المذكورة.[٢١] فالأجر المرتفع هو الذي خلق البطالة.

كما أن هناك أنواعًا أخرى من البطالة، منها ما يعرف ببطالة التصدير يرتبط حجمها بتطور سياسة التجارة الدولية وقواعد تطبيقها بين الدول. فمثلا بعض الدول التي تشكو من التقلبات الاقتصادية وآثارها السيئة على الاقتصاد تحاول التخلص منها عن طريق تصدير سلع ذات أسعار منخفضة.

ومن أسباب هذه البطالة، التحولات الكبيرة التي تحدث في أسواق العمل الدولية. فبسبب الأزمة الاقتصادية التي أحاطت بألمانيا الاتحادية وفرنسا لغرض التخلص منها أعادت هاتان الدولتان ودول أخرى صناعية في أوربا الغربية الكثير من العمال الأجانب الذين كانوا يعملون في مختلف النشاطات الاقتصادية في تلكم الدول إلى بلادهم. كما صدرت قوانين جديدة تمنع استخدام العمال الأجانب في بلدانها.

أما البطالة المقنعة، فإن الدول النامية هي التي تتميز بها. ومن الطبيعي أن توجد أيضًا هذه البطالة في الدول الصناعية إلا أن المرء يسعى جاهدًا إلى تحديد مفاهيم هذه البطالة من زاوية تحديد قوى العمل المحتمل وجودها كاحتياطي في أسواق العمل مستقبلا.

---

(٢١) 18 Hdww Lfg. 2. 271.

ولهذه البطالة في الدول النامية دورٌ سلبيٌّ في تطور اقتصادياتها، وأمر التغلب عليها ـ وخاصة في القطاع الزراعي ـ ليس بالسهل، وليس في الأمد القصير كذلك.

وعلى سبيل المثال لتوضيح حجم البطالة المقنعة في ألمانيا الاتحادية نفترض أن:

ع أ = العمال الاحتياطيون في ألمانيا(٢٢)
ع ن = نسبة العمال الألمان في الاحتياطي.
ع ف = العمال المهيأون للعمل.
ع د = العمال المستخدمون من العمال المهيئين للعمل.
ب = العمال العاطلون عن العمل

∴ ع أ = ع ن - ع ف
ع ف = ع د + ب

علماً بأن المتغيرات (ع د، ب) قد تحددت أحجامها أو بالأحرى عددها من قبل الدوائر المختصة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

---

(٢٢) 18 Hdww Lfg. 2., S. 276.

المصطلحات العربية-الإنجليزية

اتحاد مالي	Financial integration
أثر الدخل	Income effect
أثر الفائدة	Interest effect
أثر النفقات	Cost - effect
الأجور والرواتب	Wages and Salaries
ارتفاع الأسعار	Price increase
أرصدة	Stocks
استثمار إحلالي	Replacement investment
الاستثمار المتحقق	Ex-post "actual" investment
الاستثمار المزمع	Potential investment
الأسعار الاسمية	Nominal prices
أسعار التعادل الثابتة	Fixed par values
الأسعار الحقيقية	Real prices
الأسواق المالية الدولية	International financial markets
أصل سائل مخزن القيمة	Store of value
اقتصاد غير متوازن	Disequilibrium economy
الأمد الطويل	Long run
الأمد القصير	Short run
إنتاج الحجم الأمثل	Optimal scale of production
الإنتاجية الحدية	Marginal productivity
الإنتاجية الحدية المادية	Marginal physical productivity
انخفاض الأسعار	Price decline
الانكماش	Deflation
البطالة	Unemployment
البطالة الإجبارية	Involuntary unemployment
البطالة الاصطناعية	Fictional unemjployment
البطالة القسرية	Involuntary unemployment
البطالة المتقلبة	Fluctuating unemployment
البطالة المقنعة	Disguised unemployment
البطالة الهيكلية	Structural unemployment
البطالة والاستخدام	Unemployment and employment
التجارة الدولية	International trade
تحصيل حاصل	Tautalogy
التحليل المنطقي	Logical analysis
التخلف الاقتصادي	Economic underdevelopment
التدريب المهني	Professional training
التراجع في التكييف	Adaptation - lag
التضخم	Inflation
تضخم مكبوت	Supressed inflation
التقدم الاقتصادي	Economic development
التقلبات الاقتصادية	Economic fluctuations
تكامل العملة	Currency integration

تكوين الأجر الحر	Free wage-training
التوازن الجزئي	Partial equilibrium
التوازن العام	General equilibrium
التوازن القصير الأمد	Short-run equilibrium
تيارات	Flows
ثابت	Permanent
الجهد «الإنجاز» الإنتاجي	Production-achievement
حركي	Dynamic
دالة الإنتاج	Production function
دالة التكاليف	Cost function
دالة الطلب	Demand function
دالة العرض	Supply function
رأس المال الثابت	Fixed capital
رأس المال الحقيقي	Real capital
رخاء	Prosperity
ساكن	Static
سبب سلوكي	Behavioral cause
السعر الثابت	Fixed price
السكون المقارن	Comparative statics
السلوك العقلاني	Rational behavior
سن التقاعد	Retirement age
سوق العمل	Labor market
السياسة الاقتصادية	Economic policy
سياسة سعر الصرف الثابت	Fixed exchange rate policy
سياسة سوق العمل	Labor market policy
السياسة المالية	Fiscal policy
السياسة النقدية	Monetary policy
شامل، جامع، استيعاب	Comprehensive
ضريبة الرأس	Lump-sum tax
الطلب الفعال	Effective demand
عجز	Deficit
عرض العمل	Labor supply
العلاقات الاقتصادية	Economic relations
فائض	Surplus
فترة الاسترداد	Pay-off period
فترة التكاثر «التفريخ»	Gestation period
الفقر	Poverty
الفكر الكينزي	Keynesian thought
قابلية التحويل الكاملة	Convertibility
قاعدة الاحتياطي النقدي	Base of reserve money
كتلة عملة	Currency pooling
الكساد	Depression
الكلفة الممكنة	Potential cost
متغيرات خارجية	Exogenous variables
متغيرات داخلية	Endogenous variables
مخاطر العمل	Labor risks
مرحلة النضوج	Maturity stage
مستقل	Independent
المستهلك	Consumer
مستوى السعر الاسمي	Nominal price level
مستويات الأجور	Wage levels
مستويات السعر العام	General price levels
مشكلة التوازن الاقتصادي	Problem of economic equilibrium
المضاعف	Multiplier
مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة	Cetris paribus
معدل الميل للاستهلاك	Average propensity to consume
المنافسة الدولية	International competition
منحنى الطلب	Demand curve
منحنى العرض	Supply curve
الموارد الطبيعية	Natural resources

الميل الحدي للاستهلاك
Marginal propensity to consume
النظام الاشتراكي Socialist system
نظام سعر الصرف الثابت
Fixed exchange rate system
نظام سعر الصرف القابل للتحويل
Adjustable par value

النظرية التقليدية Classical theory
النقد الخادع «الكاذب» Money illusion
نقود مكتنزة Hoarding
النمو الاقتصادي Economic growth
هيكل الأجور Wage structure
هيكل السوق Market structure
وسائل الدفع Means of payments

المصطلحات الانجليزية ـ العربية

Adaptation - lag	التراجع في التكييف
As given	معطى «مسلم به»
Begger-my-neighbor-Policy	سياسة الشحذ من الجار
Boom	رخـاء
Causal	سـببي
Cob-web model	نموذج كوب ـ وب «نموذج العنكبوت»
Common market	السوق المشتركة
Concrete result indicator	مؤشرات النتائج الثابتة
Constant or fixed	ثابــت
Converging	يميل إلى الالتقاء عن نقطة واحدة
Cost of living	تكاليف المعيشة
Cross elasticity	المرونة المتقاطعة
Cyclical unemployment	البطالة الدورية
Demand - lag	انحسار الطلب
Diminishing marginal rate of substitution	معدل الإحلال الحدي المتناقص
Economic growth	النمو الاقتصادي
Effective wage	الأجر المؤثر
Employment	الاستخدام (العمالة)
Employment training	التدريب المهني
Extremely to the margin	التطرف الحدي
Extreme fluctuation	التقلب الحاد
Frictional unemployment	البطالة الاحتكاكية
Full-index-employees cost	مستوى تكاليف الاستخدام
Imperfect labor mobility	عدم مرونة حركة العمالة
Indicator results	مؤشرات النتائج
Inflation equilibrium	التضخم المتوازن
Imperfect knowledge of job opportunity	عدم معرفة فرص العمل
Inputs	المدخلات
Investment goods sector	قطاع السلع الرأسمالية
Investment share	حصة الاستثمار
Isoquant curve	منحنى ناتج السواء
Isocost curve	منحنى سواء التكاليف
Labil "unstable" equilibrium	التوازن القلق .
Labor intensive	شدة العمل (كثيف العمل)
Less or more utilization of existing plant	مستوى استخدام منفعة مؤسسة
Living index-employees cost	مستوى تكاليف معيشة المستخدمين

Macroeconomic unemployment
البطالة على المستوى الكلي
Marginal physical productivity
الإنتاجية الحدية المادية
Natural rate المعدل الطبيعي
Natural unemployment
البطالة الطبيعية «التقليدية»
Normal fluctuation التقلب المعتاد
Non compatible غير ملائم غير متوافق
O.E.C.D. دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوربية
Outputs المخرجات
Owing to the law of diminishing returns
طبقا لقانون تناقص الغلة
Parameter مؤشـــر
Partial considerations الاعتبارات الجزئية
Philip curve منحنى فيليب
Polypol-market competition سوق منافسة الكثرة
Pragmatical ways "methods"
الطرق الواقعية «النفعية»
Prices level مستويات الأسعار
Prices standard مستويات الأسعار
Price-wage spiral حركة الأسعار، الأجور اللولبية
Primitive (original) حالته الأولية «الأصلية»
Production-lag انحسار تراجع الإنتاج
Professional training التدريب المهني
Proportional factor العامل النسبي «الصفر»
Proportional to non-real growth
نسبة النمو غير الحقيقي
Rational investment الاستثمار الرشيد

Real average growth متوسط النمو الحقيقي
Real income الدخل الحقيقي
Rigid wages الأجور الجامدة
Rural employment الاستخدام الريفي
Scale of his plant مستوى مؤسسته «منهجه»
Self employment الاستخدام الخاص
Seven lean years السنوات السبع العجاف
Short run nature and characteristic
طبيعة وخصائص الأجل القصير
Slight خفيف «طفيف»
Static economy الاقتصاد الجامد «الساكن»
Static equilibrium التوازن الثابت «الجامد»
Statistical character
الطريقة الإحصائية، الصفة الإحصائية
Substance level المستوى الإعاشي
Substitution elasticity مرونة الإحلال
Super markets الأسواق النموذجية
Tariff autonomy التعريفة المستقلة
Technique الفنية
Temperament effect أثر المزاج «العواطف»
Temporary effect تأثير مؤقت
Theory of market forces نظرية قوى السوق
Time consumption ضياع الوقت
Unemployment البطالة
Variable inputs and labor المداخيل المتغيرة والعمل
Wage induced unemployment البطالة بدافع الأجر
Wage-lag انحسار الأجر
Wage structure equilibrium التوازن في هيكل الأجور
Wage-tariff تعريفة الأجر
Zero-Amount policy سياسة الإفلاس

المراجـــع

أولا : المراجـع العربيـــة

الأمين، عبدالوهاب. *مقدمة في نظريات الأثمان*. ط. ا. بغداد: العاني، ١٩٧٠م.

بيترسـون، ل. *ماذا يجري في العـالم الغني والفقـير شركاء في التنمية؟* القاهرة: دار المعارف، د. ت.

الحبيب، عبدالرحمن. «النظرية الاقتصادية.» موجز محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة/ اقتصاد/ إحصاء، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية. بغداد. مطبعة الأخلاق.

دوهم، روجيه. *مدخـل إلى الاقتصـاد*. ترجمـة سموحي فوق العادة. بيروت: دار عويدات، ١٩٦٧م.

عبدالمهدي، عادل. *التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي*. طرابلس: معهد الإنماء العربي، الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية، ١٩٧٨م.

علوي، حسـين. «الأبعـاد الإدارية الاقتصـادية للبطالة.» الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٠م.

المهر، خضير عباس. *اتفاقية بريتون وودز وأثرها على تطور أزمة الدولار الأمريكي*. الرياض: مركز البحوث، كلية العلوم الادارية، جامعة الملك سعود، ١٩٨١/١٩٨٢م.

ـــــــــــــ. «أزمة النقد المعاصرة في النظام الرأسمالي.» *مجلة الجامعة* (الجامعة المستنصرية)، ع ١، س١ (١٩٧٠م).

ـــــــــــــ . «الاقتصاد الصناعي .» محاضرات ألقيت على طلبة السنة الرابعة، قسم الاقتصاد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، ١٤٠١-١٤٠٦هـ .

ـــــــــــــ . «اقتصاديات نفط الشرق الأوسط وعلاقته بالسوق الدولية للنفط الخام .» الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .

ـــــــــــــ . *التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية* . الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود (الرياض سابقًا)، ١٩٨١م .

ـــــــــــــ . *دراسة موجزة في نظريات التوزيع: توزيع دخول عناصر الإنتاج* . ط ٢ . بغداد، ١٩٧٥م .

ـــــــــــــ . مشكلة الحجم الأمثل للمؤسسة الصناعية وعلاقته بالتكاليف .» *مجلة التجارة*، بغداد، ١٩٧٩م .

ثانيا: المراجع غير العربية

Abel, H., P. Klemer, H. Schafer, and W. Teis. *Konjunktur und Arbeitsmarkt.* Gottingen: Otto Schwarz, 1957.

Bolle, Michnel. *Arbitsmarktstheorie und Arbeitspolitik.* Opladeni Burdrich, 1978.

Bombach, Gittfried. "Lohn und Beschäftigung." *Mitteilungen aus der Arbeitsmarkt und Beshäftligung.* Stuttgart: W. Kohlhammer, 1978.

Bremer Zeitschrift. *Mitteilungen der Arbeitsmarkt und Brufforschung.* Stuttgart: W. Kohlhammer, 1978.

Carell, Erich. *Allgemein Volkswirtschaftslehre.* Heidelberg: Meyer, 1958.

Classen, Emil M. *Problem der Geld Theori.* Heidelberg: Springer Verlag, 1970.

Clower, R.W. *The Keynesian Counter Revolution: A Theoretical Appraisal.* Harmondsworth: F.H. Hahn and F.R. Brechling, 1973.

Czayka, Pother. *Konsumbelebungoder Arbeitszeitverkurz.* Stuttgart: W. Kohlhammer, 1978.

Dahl, Dieter. *Volswirtschfslehre, Buch der Volkswirtschafts Theorie und Volkswirtschaftspolitik.* Wiesbaden: Gabler, 1983.

Dernburg, Thomas F., and Duncan M. Mcdougall. *Lehrbuch des Makroäkonomischen Theorie 3.* Stuttgart: Gustar Fischer Verlag, 1980.

Diller, Dudley. *The Economics of John Maynard Keynes: The Theory of Monetary Economy.* London: Lookwood and Sons, 1960.

Eugen, Walter. *Die Grund Lagen der National Okonomie.* Berlin: G. Auflage, 1950.

Frisch, Helmut. *Die Neuer Inflation.* Gottingen: Vandel Hoeck and Ruprech, 1960.

Gahlen, Bernhard. *Zur Antwort der Lohnpolitik fur die Vollbeschaftigung* Stuttgart: W. Kohlhammer, 1978.

Galbreith, John Kenneth. *The Affluent Society.* 3rd. ed. Boston: Houghton Mifflin, 1976.

——— . *Economic Development.* Cambridge, MA.: Harvard Univ. Press.

——— . *The Goal of Full Employment.* New York, 1967.

Gausenvers, Heinrich Meyer. *Einfuhrug in die Volkswirtschafts Lahre.* Stuttgart: Ulmer, 1983.

Grossman, H.G. "General Disequilibrium: Model of Income and Employment." *American Economic Review* (1948).

Haberler, G. *Prosperity and Depression.* Cambridge, MA.: Harvard Univ. Press, 1958.

Hd Ww 18. 19: Lfg.2 =*Handwörterbuch Wirtschaftswisseuschaft, 2.* Stuttgart: Lieferung Verschiedene, 1977.

Hobbermann, Frauke. *Zur Polarisierung von Arbeit und Freizeit.* Gottingen: Otto Schwarz.

Hunt, E.K., and J. Scherman Haward. *Okonomic aus Traditionallar und Radikaler.* Sicht Band 2. Auflage Alheneu Tachenbucher Verlag, 1973.

Jarchow, H.J. *Das International Westlische Währungs System Problem und Reform.* Stuttgart, 1975.

Keynes, John M. *General Theory: Report of the Three Decales*. New York, 1963.

Knight, J.B. *Wage and Employment in Developed and Underdeveloped Economies*. Oxford Univ.: Institute of Economics and Statistics, 1955.

Krelle, W. "Beseitigung der Arbeitslosigbeit druch Abgestmmete Verhalten von Regierung Geverkschaften and Bundisbank." *Mitteilunger aus der Arbeitsmarkt und Berufforschung*. Stuttgart: W. Kohlhammer, 1978..

Kullmer, L., R.A. Musgrave, and P.B. Musgrave. *Die Offentlichen Finanz in Theorie und Praxis*. Tubingen, 1978.

Lutz, Friedrich A. *Das Problem des Internationalen Wintschaftlioher Gleichgewitch*. Tubingen, 1963.

Mañdle, Eduard. "Zur Frage Struktureller Arbeitslosigbeit." Volksbonk Nurtringer and GmbH, 9 Dez. 1976.

Marshal, Alfred. *Principles of Economics*. London, 1956.

Mieth, W. *Ein Beitrag zur Theori der Lohn Struktur*. Gottingen: Otto Shwarz, 1967.

Milton, Spencer. *Contemporary Economics*. New York: Worth, 1972.

Modigliani, Franco. *Reading in Monetary Theory, Liquidity Preference and Theory of Interest*. New York, 1977.

Müller, Cassel. *Kreislauf Analyse und Volkswirtschaftliche Gesamtrechnung*. Stuttgart: Gustav Fischer, 1976.

Noll, W. "Kommunal Stabilisierungspolitik." *Wirtschaftswissenschaft Studium*, 12 (Dec. 1983).

——— . "Lohn-Lag und Sytemn Bildung". *Schmolder Johrbuch fur Wirtschaft und Wissenschaft*, 1970.

Okan, A.M. *The Political Economy of Prosperity*. Washington, D.C., 1970.

Ott, Alfred E. *Bemerkungen zum Problemekreis "Lohne und Beschaftigung."* Stuttgart: W. Kohlhammer, 1978.

Patinken, Don. *Money Interest and Price*. 2nd. ed. New York, 1956.

Pfrey, L. Rene. *Washstumpolitik*. Stuttgart: Gustav Fischen, 1979.

Philip, A.W. "The relation between Unemployment and the Rate of Money Wage Rate: The United Kingdom 1891." *Economica,* Vol. 25 (Nov. 1950).

Phohl, Rudiger. "Lohne und Beschäfligung." *Mitteilungen aus der Abeitsmarkt und Berofterschung*. Stuttgart: W. Kohlhammer, 1978.

Pigou, A.G. *Employment and Equilibrium.* London, 1941.

——. *Lapses from Full Employment.* London, 1945.

Robert, Gordon A. "Employment and Unemployment." *International Encyclopedia of Social Sciences.* London, 1968.

Robinson, Joan. *Exercises in Economic Analysis.* London: Macmillan, 1961.

Rotschild, K.W. "The Philips Karven Diskusion." In Lohue Preis, ed. E. Nowoty. Frankfurt, 1974.

Schneider, Erich. *Einfuhrung in die Wirtschafts Theorie.* Tubingen, 1963.

Sen, A.K. "Neo-Classical and Neo-Keynesian Theory of Distribution." *Economic Record* (1963).

Shapiro, Edward. *Macroeconomic Analysis.* 3rd. ed. New York, 1974.

Stobbe, A. *Gesamt Wirtschaftlichen Theorie.* Berlin, 1975.

Teichmou. *Wirtschafts Politik.* München: Verlag Vableu, 1979.

University of Cambridge, Dept. of Applied Economics. *Economic Policy.* March, 1978.

الدكتور خضير عباس المهر

- ولد عام ١٩٢٩م في بغداد.
- حصل على شهادة الليسانس في التجارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد.
- نال شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كوتنكن عام ١٩٦٧م.
- أستاذ الاقتصاد ـ اقتصاديات النفط والنظرية النقدية ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الملك سعود.
- عمل موظفًا في وزارة النفط والمعادن العراقية عام ١٩٦٨/١٩٧٠م.
- انتقل للتدريس في الجامعة المستنصرية وجامعة بغداد حتى عام ١٩٧٥/١٩٧٦م.
- عضو المجلس العلمي ـ جامعة الملك سعود لمدة سنتين، عضو لجنة شؤون المدرسين ومن في حكمهم ـ جامعة الملك سعود لمدة سنتين.
- كتب ونشر العديد من الأبحاث والكتب في مجال اختصاصه.

